العدد 6 / 2018

قضايا ستراتيجية

مجلة دورية تعنى بشؤون ستراتيجية عراقية ضمن إطار التنمية المستدامة

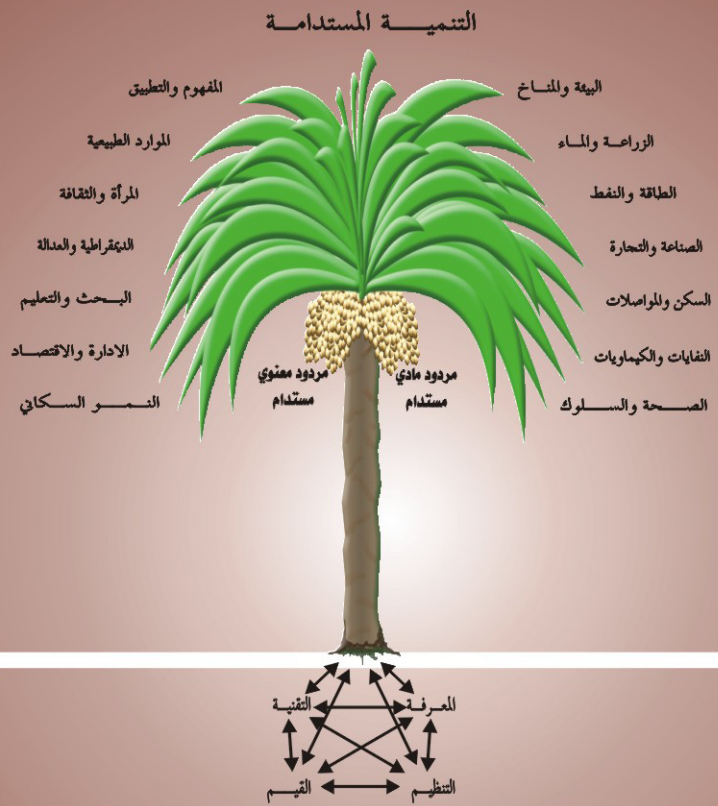

الدولة الريعية، المشكلة والحلول ودور مجلس النواب القادم

في هذا العدد:

- معالجة التداعيات الإقتصادية المتراكمة / د. مهدي الحافظ
- الإقتصاد السياسي للعراق، الرؤية والمستقبل / د. مظهر محمد صالح
- سياسات إقتصادية لإنهاء الدولة الريعية / د. باسم سيفي
- الريع والحكومة العراقية وميزانية ٢٠١٨ / د. محمد علي زيني
- الدولة الريعية والتنمية البشرية وأهمية تأهيل وتدريب أعضاء مجلس النواب العراقي والعاملين فيه لتطوير قدراتهم على الأداء الفعال / د. شاكر المنذري
- إستحكام الفخ الريعي في العراق، ملاحظات ومقترحات / د. علي مرزا

اسم المجلـة: قضايا سترتيجيــة
نوع المجلة: فكرية تعني بالتنمية المستدامة
تصــدرعن: مؤسسة سيفي الثقافية ـ بغــداد /الكاظمية
طبعـت فـي: دار المعري للطباعة ـ بغــداد
التوزيع :
عدد الصفحات: 185

تصميم الغلاف: باسم سيفي و حيدر الوكيل

معتمدة لدى دار الكتب والوثائق برقم 1760 بتاريخ 5 /9 / 2012

العدد 6/ 2018

قضـــايا ستراتيجيـــة

مجلـة دوريـة تعنى بشـؤون ستراتيجيـة عراقيـة ضمن إطار التنميـة المستدامـة

اعداد و تحرير
د. باســم سـيفي

مقالات

تجليـــات

دراســـات

الدراسات والمقالات تعبر عن رأي أصحابها
جميع المقالات التي لاتحمل أسم مؤلف هي من تأليف د. باسم سيفي

من خلال فهم الماضي وتغير الحاضر قد نبني مستقبل أفضل تجتمع فيه المادة والحياة، الافـكار والمشاعر، والابتكار والتـراث لخدمـة الجميع

تصدر عن مؤسسة سيفي الثقافية

Email: basim.saifi@gmail.com

المحتويـات

كلمة العدد

نريــد من مجلس النواب القـادم العمـل على إخـراج العـراق
من فـخ الدولــة الريعيــة 7

مقـــالات

معالجة التداعيات الاقتصادية المتراكمة / د. مهدي الحافظ 23

الاقتصاد السياسي للعراق، الرؤية والمستقبل/ د.مظهر محمد صالح 27

سياسـات إقتصاديـة لانهـاء الدولـة الريعيـة/ د. باسم سيفي 41

الريـع والحكومــة العراقيــة وميزانيــة 2018/ د. محمد علي زيني 55

ميزانيـات سـنوية لإنهاء الدولـة الريعيـة/ د. باسم سيفي 67

الدولة الريعية والتنمية البشرية وأهمية تأهيل وتدريب أعضاء مجلس النواب
العراقي والعاملين فيه لتطوير قدراتهم على الأداء الفعال/ د شاكر المنذري 83

علاقات دولية متوازنة لخدمة اخراج العراق من الفخ الريعي/ د.باسم سيفي 93

تجليـــات

..... 105

دراســات

استحكام الفخ الريعي في العراق، ملاحظات ومقترحات/ د. علي مرزا 121

حان وقت المؤسسات الجيدة لتحويل الريع النفطي الى نعمة، ومجلس النواب
ام واب المؤسسات ان صلح أصلح العراق/ د. باسم سيفي 139

كلمة العـدد: نريـــد من مجلس النواب القـادم العمـل على إخـراج العـراق من فـخ الدولــة الريعيـــة

د. باسم سيفي

في نظرية التحدي والاســتجابة طرح المؤرخ العظيم ارنولد توينبي تفسـيرا لتراجع او تقـدم الامم عبر التاريخ مبني على الاسـتجابة التي مـن خلالها جابهت تلك الامم التحديات المفروضة عليها. الحضارة البابلية، وهي الحضارة الام للحضارة السريانية والفارسـية والعربية، اضمحلت وتلاشت عندما لم تسـتطع الاستجابة بشكل صحيح لصعـود الحضــارة السـريانية والايرانية ولا لتحـدي الادارة الداخليــة وتقدم المدن الاسكندرية ولا لتحديات التدهور البيئي وبالاخص تملح الاراضي الزراعية. في حين تقدمت وازدهرت الحضارة العربية عندما جابهت بنجاح تحدي انقساماتها وحروبها الداخلية وايضا جدب وقسـوة بيئتها الاصلية. خلال السـنوات الأربعة الماضية جابه العراقيـون ثلاث تحديات من الوزن الثقيل إنتصروا فيها وأنتجوا إسـتجابات ناجحة لها رغم هيمنة قادة فاشـلون ونخبة طفيلية همها مصالحها الانية، فهل يمكن ان نرى بدأ النهضة العراقية من خلال هذه الاستجابات؟

انجازات الحشـد الشـعبي في شـحذ همم القوات الأمنية بعد تخاذلها الشـنيع في ثلث العـراق وفـي وقف تقدم داعـش ودحرهم في منطقــة بعد اخرى، والـذي تعزز مع فتوى مرجعية السـيد السستاني في فتوى الجهاد الكفائي في محاربة داعش التكفيري وتخليـص الناس من شـره في كافــة مناطق العراق، خلقت نوع مـن الأمل وإحترام النفس لدى العراقيين وشعور بالقدرة على المقاومة والإصلاح ومقارعة النخبة التي لم تحسـن في ادارة العراق فقد ظهر الحشـد الشـعبي وكأنه من معدن جديد فيه قدر كبير من النظافة والصدق والاهتمام الحقيقي بقضايا الناس، وتمكن من تعزيز الهوية الوطنيــة على حسـاب الهويات المكوناتيــة. تضحيات الناس مـن كل المكونات في محاربة التكفيرين كان بمثابة إنبعاث الطين العراقي في الاباء والتعددية.

الازمــة المالية جائت مباشــرة بعد الازمة الداعشــية ووضعــت الحكومة في تحدي لتقليص نفقاتها وايقاف الهدر في صرفيات مؤسســاتها بســبب الترهل والفساد، حيث حول قادة العراق الجدد دولة العراق الى دولة مكونات بمســميات فدرالية تعمل على نهب واردات النفط لصالح الاســتهلاك بدلا من التنمية. الميزانية الانفجارية بـ 140 ترليــون دينار عام 2014 تحطمت مع انهيار اســعار النفــط العالمية الى النصف ثم الــى الثلث فتخلت الحكومــة عن الميزانية التي لا يمكن تمويل حتى نصفها وتوجهت نحــو تقليل الصرفيات في كافة مفاصل الدولة ومنها الغاء مناصب للدولة اســتحدثت لاشــغالها ضمن محاصصات السياسيين وايضا تقليل رواتب ومخصصات الدرجات الخاصــة ومنها مــا تمتع به اعضاء مجلــس النواب من رواتــب ومخصصات تزيد عن عشــرة مليون دينار في الشــهر، ووافقوا بعد جر وعر الى تخفيضها الى 8-10 مليون دينار حســب الشهادة العلمية. ورغم ايقاف التعيينات وفرض ضريبة على كل العاملين والمتقاعدين في الدولة فان الهدر في الدولة لم يتقلص بدرجة كافية فكان مثلا مشــاركة حوالي مئة مســؤول في مؤتمر باريس لاتفاقية المناخ عام 2015 دون ان يكون لاحدهم مســاهمة مهمة في المؤتمر. ويمكن القول بأن الحكومة فضلت ســحب حوالي عشــرون مليار دولار ســنويا من الاحتياطي والقروض الداخلية والخارجية لتغطية العجز بدلا من ان تزيد الضغط لتقليل النفقات بدرجة اكبر.

الأزمتين حفزت الروح العراقية وجعل الكثيرين للخروج الى الشوارع في تظاهرات سلمية مطالبين بالإصلاح الجذري من خلال اجراءات ومطالب محددة لا تسعى الى تهديم العملية السياســية الديمقراطية بل الى تقويمها وعزل مســتغليها من الفاســدين والانتهازييــن ومــن يفتقر القدرة والنزاهــة والوطنية في منصبــه. المرجعية الدينية الحكيمــة أيــدت مطالــب المتظاهرين المشــروعة ووضعت ساســة العــراق وطبقة النخبــة السياســية والإدارية والمهنية فــي موقف حرج، فكان اعــلان رئيس مجلس الــوزراء القيــام بإصلاحات مهمة فــي المجال الاداري والسياســي والاقتصادي في اواســط 2015، والتي وافق عليها رؤســاء الكتل واعضاء مجلس النواب في حينها بدون معارضة معلنة. ولكن سرعان ما تراجعوا عن تطبيقها وأجبروا رئيس مجلس الوزراء لسحب قائمته لوزارة مستقلين وكفاءات رغم انتفاضة كثير من النواب ضد

هذا التراجع. النجاح في معالجة الازمة الكردية اعطت ايضا زخما قويا للتغيير الايجابي الاصلاحي وبدأ النهضة في كافة المناطق.

ففي ايلول 2017 جاء اصرار قادة إقليم كردستان على القيام باستفتاء تقرير المصير والانفصال عن العراق الاتحادي فكان رد الحكومة العراقية حاسما وقد تقوّت بانتصاراتها على داعش والدعم الجماهيري لاسترداد المكاسب غير الشرعية التي حصل عليها الاقليم. باصراره على تطبيق الدستور الاتحادي استطاع العبادي استعادة سيطرة الدولة الاتحادية على معظم المناطق المشتركة وحسب الدستور ووضع القيادة الكردية في وضع حرج في عدم تراجعه في مسألة تسليم كافة انتاج النفط من حقول الشمال وكذلك سيطرة الدولة الاتحادية على المنافذ الحدودية والمطارات، خاصة وان حكومة الاقليم تجابه مشكلة اقتصادية عويصة ادت الى تقليص رواتب الموظفين والى ظهور تحرك كردي ضد القيادة الكردية التي فشلت في ادارة موارد الاقليم بشكل جيد. وهناك ورقتين دستوريتين يمكن للحكومة العراقية ان تصعدها، وقد تحصل على دعم كردي فيهما، وهي الاشراف العام على ما يحدث في الاقليم من فساد وسوء ادارة وقمع وفتح ملف تجنيس كرد من سورية وتركيا وايران واصدار نصف مليون بطاقة انتخابية غير شرعية، بحسب اقوال بعض السياسيين الكرد.

الاصلاحات المقترحة تواجه ضغوط متنوعة ومتزايدة من توجهين، الاول تعزيز وتجذير الاصلاحات خاصة وقد اصبح واضحا بأن الفساد وسوء الادارة والبطالة وزيادة الفوارق في الدخل وتراجع الانتاج الصناعي والزراعي هم المصدر الاساسي للإرهاب وعدم تقدم العراق بدرجة مناسبة مع امكانياته ورغم تبني منظومة سياسية ديمقراطية ينتخب فيها الشعب ممثليه. التوجه الثاني هو تسويف الإصلاحات وإبقاء الوضع الحالي ومكتسبات النخبة بدون تغير مهم من خلال الجهاز البيروقراطي والتحجج بالدستور والتوافقية وأيضا عدم تشريع القوانين الداعمة للإصلاحات، فقرارات مجلس الوزراء لا يمكن ان تكون جديه وفعالة بدون قوانين جيدة يشرعها مجلس النواب تدعم القرارات وتنفيذها بدون تسويف وعرقلة. وهنا يأتي دور الناخب العراقي في تطور الامور نحو احد التوجهين من خلال اختيار ممثليه في مجلس

النواب في 12 أيار 2018، علما بوجود من ينتظر زوال الازمة المالية والداعشـية والكردية لتعود الامور مثلما كانت ويستمر ايغال العراق في اللعنة النفطية والإدمان على النفط وإيراده حتى انهيار المجتمع مع نفاذه.

تقدم داعش الكبير والسـريع عام 2014 مرتبط بدخول العراق في فخ الدولة الريعية واللعنة النفطية التي سـمحت بانتشـار الفسـاد وتراجع الانتاج الوطني ويعكس فشل مؤسسـاتنا العسـكرية والسياسـية والاقتصادية وأيضا فشـل النخبة القائدة المنشغلة بمصالحهـا وتفكير يسـقط ويعيـش وليس بناء مؤسسـات جيدة قـادرة على مجابهة التحديات ووضع السياسات التنموية التي تفيد كل المجتمع وليس فقط اعضاء النخبة ومـن وجد توظيفا جيدا في الدولة العراقية. تجارب المجتمعات الان وخبرتها تشـير بأن التنمية الحقيقية او المستدامة تأتي من مؤسسات جيدة وإيجابية تشجع على زيادة الانتـاج والتنمية وليس من خـلال افراد يعطون الاوامر تحت قيـادة قائد دكتاتوري او ديمقراطـي عليم في كل المجالات. من المؤسـف بأننـا لازلنا نعتبر رئيس مجلس الوزراء مسؤولا عن كل النجاحات والإخفاقات في الدولة العراقية متناسين ما كتبناه في الدسـتور حول دور التشـريع والقضاء والرقابة والمؤسسات بشكل عام. السلطة التنفيذية تنبثق حسـب الدسـتور من مجلس النواب الذي ننتخبه وبإمكان هذا المجلس دعم مجلس الوزراء او افشاله.

في ايار 2018 سيتوجه العراقيون الى صناديق الاقتراع لاختيار مجلس نوابهم. على الناخبيـن العراقيين إختيار ممثليهم في هرم الدولة العراقية بحرية ونظافة وان يكون اختيارهـم لمن هو اهل لها في القدرة والنزاهة وخدمة المواطن العراقي في حاضره ومسـتقبله بغض النظر عن انتمائه المكوناتـي والمناطقي والفكري. النائب المرتجى هو من يعمل على تخفيض رواتب ومخصصات اعضاء مجلس النواب الى حوالي 5 مليون دينار في الشـهر، تشريع نظام ضريبة دخل تصاعدي يساهم بتخفيض اعتماد الدولة على النفط في الميزانية التشـغيلية ويسـترجع قسـما من المداخيل العالية التي وضعها المسـؤولين لانفسـهم، ووضع برنامج واضح للنهوض بالصناعة والزراعة الوطنية.

مـا تعلمناه في العراق من خلال معايشـتنا للواقع العراقي وكتابتنا للأعداد الخمسـة مـن هـذه المجلة وكذلـك كتابة مقـالات اخرى وكتابنـا "بين ربيعيـن وتطلع لربيع الانتخابات" المنشور عام 2017، إن أهم الخطوات نحو التنمية المستدامة في العراق هـي خطوات الخروج من فخ الدولـة الريعية واللعنة النفطية التي أُصيب بها العراق في العهد الدكتاتوري وفي العهد الديمقراطي. وهذا لا يمكن ان يتم بدون بناء وإعادة بناء قطاعات الزراعة والصناعة والخدمات وتقليل اعتماد الدولة على الريع النفطي، وبنفس الوقت جعلها متناغمة مع اساسيات التنمية المستدامة في حماية وتحسين البيئة الطبيعية المحيطة وترشيد استخدام الموارد الطبيعية المتجددة وغير المتجددة.

التجربة والتعلم والمعايشـة خلال ستة سنوات لم تغير تعريفنا للتنمية المستدامة الذي طرحنـاه في العـدد الاول من المجلة "توفير احتياجات الاجيال الحالية من مسـتوى معقـول من الغذاء والملبس والسـكن والصحـة والتعليم والعمـل والحرية والانتماء والجماليـات والروحانيـات بـدون اعاقة اجيـال العقـود والقرون القادمـة من تلبية احتياجاتهم الاساسـية"، مع التأكيد بعدم دقة التعريف نظرا لكون التنمية المسـتدامة طريقة تفكير حول المشاكل البيئية والمتعلقة بالموارد الطبيعية وكيفية دمجها بالإنتاج والاسـتهلاك وليسـت منظومة ثابتة يمكن الوصول اليها عن طريق وسائل وتقنيات معينـة. لكننا نرى ضرورة تطوير شـروط التنمية المسـتدامة لتشـمل بناء الزراعة والصناعة لتكون عماد المجتمع وتراعي مسألة البيئة والموارد الطبيعية.

شـروط التنمية المسـتدامة التي نراها مناسـبة او ضرورية للمجتمع العراقي عشرة وهـي؛ بناء الزراعـة العراقية نحو الاكتفاء الذاتي النسـبي والاسـتفادة من التقنيات المفيـدة التـي طورها مزارعـو العراق عبر التاريـخ، بناء الصناعـة العراقية نحو انتاج السـلع الضرورية والتي تشـكل قاعدة صناعية مهمة لحاضر ومستقبل العراق وتسـتفاد من المـواد الاولية الموجودة في العراق، حماية وتحسـين البيئات الطبيعية والطبيعية الاجتماعية، حماية وتحسـين وترشيد استخدام الموارد الطبيعية المتجددة، تقتير وترشـيد استخدام الموارد الطبيعية غير المتجددة، القضاء على الفقر وتخفيض الفوارق في المداخيل للتمكن من تبني سياسات بيئية اقتصادية فعالة، ترشيد الاستهلاك

المادي من بضائع وطاقة وتوسـيع الاستهلاك المعنوي من ثقافة ورياضة وجماليات وروحانيـات، سـيطرة نوعية على السـلع والمواد الداخلة في الانتـاج وتأكيد تدوير النفايات وضرورة سـيطرة جيدة في اسـتخدام الكيماويات، تخفيض النمو السـكاني وتجنب السياسات التي تشجعه خاصة مع تفاقم مشكلة البطالة وتناقص توفر الموارد للفـرد العراقي، وتأكيد اهميـة الادارة اللامركزية وتفاعل المدينة والريف كمنظومة اجتماعية ايكولوجية.

تبنـي التنميـة المسـتدامة وتطبيق شـروطها يعني إخـراج الدولة العراقيـة من فخ الدولـة الريعية النفطية وهذا يسـتوجب اصلاحـات عديدة في الدولـة العراقية وفي المجتمع العراقي حسـب الشـروط التي ذكرناها اعلاه. فالتدهور البيئي مستمر رغم بعض التحسـن في المدن من جراء الضوابط على السـيارات ومشاريع رفع القمامة والمجاري وتوفير الماء الصالح للشـرب. في الزراعة هناك بعض التحسن في انتاج الخضـروات والحبوب ولكن لازال اسـتيراد الاغذية هو السـائد ولازالت المنتجات الزراعية الايرانية والتركية تغزو الاسـواق العراقية رغم ثقل بعضها وسـرعة تلف اخـرى. اما في الصناعة فالتراجع مسـتمر وشـركات القطاع العـام التي كانت تنتج كثير من السـلع الاسـتهلاكية لازالت بمعظمها متوقفة عن الانتاج وليس هناك توجه جدي لإعادة نشاطها خاصة مع سوق الاستيراد المفتوح. والقطاع الخاص لا يجد من الحوافـز لدخول المجال الصناعي فمن مسـتورد رخيص الى عمالة ارتفعت تكلفتها وليـس انتاجيتها وأرض غالية وكهرباء متقطع، وكلهـا تخفض الجدوى الاقتصادية للمشاريع الصناعية.

كذلك لا نرى تحسـن في الشروط الاخرى في مسيرة التنمية المستدامة فتبذير موارد العراق المتجددة مسـتمر فلا كميات المياه المتوفرة في زيادة ولا مسـاحات الغابات والبسـاتين في توسع بل نلاحظ تدهور التربة واستمرار تزايد نسبة الملوحة في كثير من الاراضي. اهـدار النفط والغاز وهما اهم الموارد الطبيعية غير المتجددة واضح حتى للعيان في مشـاهد حرق الغاز بدلا من الاستفادة منه لإنتاج الكهرباء وفي تبذير ايـرادات النفط على الاسـتيراد والتحويلات الخارجية. كما وان الزيادة في السـكان

ازدادت معدلاتها في السنوات الاخيرة بسبب زيادة الدخل والدعم الحكومي وتراجع العقلانية في اهمية وفوائد العائلة الصغيرة. وفي تعزيز ترابط المدينة والريف لم نسمع بمشاريع بهذا الخصوص بل ان مسيرة التفكك هي السائدة حيث ان المدينة لا تقدم خدماتها لريفها ولا ريفها يوجه انتاجه لها. هناك بعض التحسن في موضوع تعزيز اللامركزية ولكنه لا يمتد للاقضية والنواحي ويحمل في طياته فساد شرعي في زيادة الرواتب بتأثير الرواتب العالية في المركز وبالتالي ابتعاد النخبة عن حاجة المجتمع المحلي. وفي تقليل الفوارق الطبقية لا نلمس تغيرا ملموسا بل خطابات رنانة حولها فراتب ومخصصات النائب العراقي واصحاب الدرجات الخاصة قد يصل الى الى اكثر من خمسين مرة من دخل من يعيشون قرب خط الفقر.

توجد امكانيات كبيرة في عراق اليوم ليتبنى تنمية مستدامة قوية ويخرج من فخ الدولة الريعية عمادها عدد من العوامل المهمة والمتفاعلة.

الاول هو وجود موارد بشرية وبيئية وثقافية جيدة في العراق ولها جذور تاريخية عميقة فالعراق الحديث لم يخلقه الانكليز.

ثانيا، ان تجربة العراقيين مع التدهور الاقتصادي والبيئي والسياسي والاجتماعي خلال العقود الخمسة الماضية وعلى ايدي الفاشيين والنهابين، ليست هامشية وتفرض الان واقعا جديدا يتطلب ادارة جيدة لامور البلاد.

ثالثا، مجابهة الازمات الثلاثة اعلاه باستجابات ناجحة تعكس انبثاق روح العراق الطيني في الوحدة والتضحية ومجابهة الصعاب.

رابعا، يوجد في العراق عشق لمسألة الحق والعدالة ورفض الظلم واللامنطق حد الهوس الذي يتبعه حب العطاء والتضحية على حساب المصلحة الذاتية.

خامسا، اموال كثير تأتي من النفط والغاز يمكن ان تستثمر لمزيد من الانتاج الوطني غير النفطي بدلا من استثمارها للاستهلاك.

وسادسا، ولعله الاهم، تنامي شبح ثورة الفقراء والشباب المحروم من العمل خاصة مع تزايدهم بنصف مليون باحث جديد عن العمل سنويا.

ما نحتاجه اولا في استغلال هذه الامكانيات لنهضة العراق هو انشاء مؤسسة مجلس نواب قادر على ترجمة ظهور وتقدم الروح العراقية الوطنية في المطالبة بالاصلاحات الجذرية وفي التصدي الى الازمات الثلاثة التي جابهت العراق في السنوات الماضية، وهـو ما نأملــه من نتائج الانتخابات التشــريعية القادمة. العراق بحاجة، وحســب ما تؤكده ادبيات التنمية ومعايشة الواقع العراقي، الى مؤسسات جيدة وايجابية، تنظيمية وبشــكل قوانين وقواعد، تشــجع على الانتاج والامانة وليس التقاعس والفســاد مثلما اصبح ســائدا مع تنامي نخبة من كافة المكونات مهتمة بمصالحها ومكتسباتها ونهب الدولــة وليس تبني سياســات تنمويــة تفيد كل طبقات الشــعب العراقي. بدون مجلس نواب متمكن ونظيف وحريص على العراق ووحدته يصعب انشاء المؤسسات الجيدة والايجابية التي نحتاجها.

ثلاثة امور لابد من ملاحظتها في مســألة اهمية المؤسســات الايجابية والفعالة. فاولا هنــاك الطابع الهرمي المتراص للمؤسســات وفي قمته نجد مجلــس النواب العراقي وفي الوســط الوزارات ودوائر الدولة وايضا تنظيمــات المحافظات والاقضية وفي القاعدة نرى من المؤسســات الكثير مما هي باحتكاك مباشــر مع المواطن في عمله وســكنه ومعيشته. وثانيا، الطبيعة الثنائية المترابطة في كل عمل ومستوى مؤسساتي بين منظومة او تنظيم المؤسسة وما ينظم عملها من قوانين ولوائح وضوابط وآليات. وثالثــا، ان فترات النهــوض والبناء في المجتمع يمكن رؤيتهــا كعجلة من التغيرات الايجابية وتطوير المؤسسات بما يخدم تقدم تصاعدي في المجتمع من نواحي متعددة. فالمؤسســة الاهم في الدولة العراقية، مؤسســة مجلس النواب، التي تشــرع القوانين وتختار الســلطة التنفيذية وعليها تقع مســؤولية الرقابة والمحاسبة لمؤسسات الدول، يمكنهــا ان كانــت جيدة ان تصبح ماكنة تنموية تتصاعد فيهــا التغيرات الايجابية في الدولة والمجتمع.

منذ سقوط الدكتاتورية ولحد الآن لم نستطع بناء مؤسسات جيدة تتحكم بالدولة العراقية وتقود المجتمع في التنمية وتحســين الاوضاع للجميع. اســباب ذلــك عديدة ومعقدة، خارجية وداخلية، يبرز منها وبقوة الصراع المجتمعي، الذي اسس له البعث الشمولي

والدكتاتورية الصدامية وشجعه الاحتلال الامريكي واستغله لتحويل المجتمع العراقي الى مجتمع استهلاكي يعتمد على انتاج النفط ويعمل قادته وفق الهوى الامريكي، اهتمام النخبة بمصالحها الشخصية والفئوية وليس مصلحة المجتمع فكان ان ادخلونا ومرة ثانية، عن جهل او تعمد، في نفق الفخ الريعي النفطي، وايضا الحركات المسلحة والارهاب الممول والمنسق من الخارج لافشال الديمقراطية العراقية الوليدة فكان فعله الكبير ليس فقط في زيادة هائلة في تعيينات العسكر بل في تضخم الدولة العراقية بشكل مدمر من ناحية عدد موظفيها وصرفياتهم.

خلال عشر سنوات (من 2006 الى 2016) تضاعف تقريبا عدد الموظفين في العراق الى حوالي 4 ملايين شخص في حين ازدادت صرفياتهم لحوالي اربعة اضعاف وهي الان تقرب 40 ترليون (اي مليون مليون او الف مليار) دينار في السنة. لعل اسوأ ما نراه من الاعتماد الريعي في حكومة اقليم كردستان التي حولت 5 % من نفوس الاقليم الى عسكر واكثر من ربع السكان (او 1.5 مليون شخص) الى موظفين ومتقاعدين، حسب ما تتناوله اوساط عديدة. هذا الاهتمام بمنتسبي الدولة قلل من فرص تشجيع القطاع الخاص في الاستثمار والنمو لتحقيق معدلات عالية في نمو الانتاج الوطني وبالاخص في القطاعات غير النفطية وعزز الانغمار في تأكيد الاعتماد على ريع القطاع النفطي الذي حقق زيادة كبيرة في صناعة الاستخراج.

الاصلاح المؤسساتي الجذري في السياسة والإدارة والاقتصاد اصبح ملحا ولا يتحمل الانتظار بل هو يهدد في عدم تنفيذه بالانفجار وإنهاء العملية السياسية الديمقراطية، خاصة وتردي الاوضاع الاقتصادية وزيادة البطالة واستمرار سوء الادارة وعدم العدالة في توزيع ايرادات النفط. المجابهة الناجحة للازمة الداعشية والازمة المالية ومعضلة استفتاء الكرد غير الشرعي حول الانفصال عن الدولة العراقية الاتحادية، اعاد الثقة عند الناس في كافة المكونات والمناطق العراقية بإمكانية التغير نحو الاحسن وضرورة التصدي لطبقة النخبة وسياساتها اللاتنموية وانشغالها بالرواتب والمخصصات العالية والامتيازات غير المقبولة لأعضاء النخبة في السياسة والإدارة والأعمال المهنية العالية، والتي سببت وتسبب تضخم في تكلفة العمل في جميع او

معظم قطاعات ومناطق الدولة العراقية بدون الحصول على زيادة في كفائة العمل.

الاصلاح الاداري المؤسســاتي والمدروس وليس العشــوائي النابع من رأس الحاكم والمســؤول ضــرورة يفرضها الواقــع الاداري المزري في معظــم او جميع مرافق الدولة بفعل:

1- هيكلية لا تناســب الواقع والمهام المطلوبة والحاجات الوظيفية، فعلى المســتوى الافقي نرى وزارات وهيئات ودوائر تســتحدث وتلغى بدون دراسة وافية وقاعدة تستند على الحاجة والتكاليف، وعلى المستوى العمودي نرى خلل كبير في هيكلية الدولة في المركز والاقليم والمحافظات والاقضية والنواحي من ناحية المسؤولية وتوزيــع الموارد والصلاحيــات، فتأكيــد الادارة المحلية اصبــح لصالح الاقاليم والمحافظات وعزز ويعزز شرذمة العراق.

2- آلية صنع القرار لازالت فردية وجودتها تعتمد على قدرة ونظافة المسؤول، السيئة حاليا بســبب المحاصصة وتعينات الفساد، وليست مؤسساتية تعتمد قدرة المنظمة على انجاز مهامها وفق مبدأ تقسيم العمل وتحديد المسؤولية.

3- تسييس الوظائف المهنية وجعلها محاصصة لقادة المكونات الانتهازيين والفاشلين اصبــح مشــكلة كبيــرة يعاني منهــا الجهــاز الاداري في الدولــة، حيث اصبحت المســؤولية تعطى لأشــخاص ذوي امكانيــة مهنية وقيادية ضعيفــة ومع رواتب ومخصصــات وامتيازات عالية، والتي جعلت من عشــرات الالوف من المدراء العاميــن واصحــاب الدرجات الخاصة فاشــلين في عملهــم ومعرقلين للاصلاح الاداري.

4 - فســاد اداري ومالي مستشــري بفعل الخلل في العوامل الثلاثة الانفة الذكر والذي يعرقل انجاز تنمية جيدة يحتاجها الشعب العراقي.

ضــرورة الاصلاح المؤسســاتي في الاقتصاد من حيث السياســة والقوانين اصبحت واضحة بشــكل جلي مع الازمة المالية التي مر بها البلد والتي كشــفت عن خطورة الاعتماد الكبير على ايرادات النفط وعن فشــل السياســات الحالية في تحفيز القطاع

الخاص والعام لتحقيق نمو معتبر في الانتاج الوطني الذي يخلق فرص عمل متنوعة ومتزايدة تمتص البطالة التي يعاني منها العراق، وبتصاعد في ظل السياسات الاقتصادية الحالية والنمو السكاني الكبير. هناك مئات الالوف من المشاريع الصغيرة والمتوسطة والكبيرة في رؤوس الافراد والشركات والمؤسسات يمكن ان تحدث ثورة في الصناعة والزراعة والخدمات لو توفرت الجدوى الاقتصادية، وتعني تحقيق ربح أو دخل معقول من مشروع إقتصادي، وهو الحافز الاساسي لتقدم وتوسع المشاريع الانتاجية وتحقيق تنمية اقتصادية عالية لا تقل عن 10 % سنويا. لذا فان الاصلاح المؤسساتي الاقتصادي يجب ان يتوجه في نتائجه نحو تقليل التكاليف في المشاريع الانتاجية مثل دعم العمالة وتوفير القروض و/أو زيادة الايراد مثل دعم الاسعار ووضع ضريبة كمركية.

الاصلاح المؤسساتي في الادارة والاقتصاد يحتاج الى قوانين وتشريعات جيدة تضعها المؤسسة السياسية وعلى رأسها مجلس النواب العراقي، فهو بالتالي مرتبط بالإصلاح المؤسساتي في السياسة. الاداء الضعيف للمؤسسة السياسية في التشريع والتنفيذ والرقابة نابع من ثلاث مصادر اساسية متفاعلة وتحتاج الى علاجات جادة حاليا وعلى المدى المتوسط، وهي نوعية وإخلاص السياسيين وبالأخص النواب، آلية صنع القرار، والفساد المالي والاداري. لقد ناقشنا هذه العوامل وأهمية علاجها في مقالات عديدة منها ما نشر في هذه المجلة ومنها ما نشر على شبكة الانترنيت وكلها تؤكد تداخل هذه العوامل في امور كثيرة تجابه الدولة العراقية وتحتاج الى حلول معقولة.

تخفيض رواتب ومخصصات وامتيازات النواب الفاحشة، التأهيل عبر الدورات المركزة والقراءات الاجبارية والطوعية، المحاسبة الشديدة لما هو سيئ وغير مسموح به، وتشريع وتطبيق قوانين جيدة للاحزاب والانتخابات ومجلس النواب، يمكن ان يحسن من نوعية النواب بدرجة كبيرة من ناحية التأهيل ونظافة اليد والوطنية. آلية التوافق في صنع القرار اصبحت مصدر ابتزاز وفساد للمصالح الفردية والمكوناتية ومعيقة لإصدار القوانين الجيدة والفعالة لوضع العراق على جادة

التنميــة والخروج من الفخ الريعي النفطــي وليس توزيع ايرادات النفط على اعضاء النخبة في المكونات. لذا من الضروري اعتماد آلية الاغلبية بشــكل عام ومثل ما هو معمــول به في كل الديمقراطيات، وان حصــل توافق أكبر فجيد ويعزز قوة القانون/ القــرار. هــذا ولا يمكن اجتثاث الفســاد المالي والإداري بدون وضــوح الاجراءات والشــروط ومعاقبة الفاســد والمزور بشــدة من خلال قوانين صارمــة وتطبق بدون تمكن البعض من اعاقة مجرى العدالة. ضمان سلطة قضائية نزيهة ومستقلة ومجلس نواب نزيه ومتمكن وتحكمه آلية الاغلبية ستمكن العراق من تقليل حجم الفساد بدرجة كبيــرة حيــث ان اجراءات الســلطة التنفيذية لا تكفي لوحدهــا، وان كانت الاهم، في القضاء على الفســاد مثلما وعد رئيس مجلس الوزراء ولم ينفذ حتى الان. ويبدو انه ايضــا بانتضار مجيئ مجلس نواب نظيف ومتمكن ومهتم بالقضية العراقية اكثر من اهتمامه بجيوب اعضاءه وجماعته من المحاسيب.

فــي هذا العدد نقدم عدد من المقالات والدراســات لاقتصاديين مرموقين حول تحدي الخــروج من فخ الدولة الريعية آملين ان تكون لمعظم المواضيع فائدة علمية وعملية حاليــا وفي المســتقبل. مواد هذا العدد مقســمة الى مقالات ودراســات وما بينها نقدم مختارات من نصوص لكتب وشخصيات قديرة تفيد توجه المجلة والمحور الرئيسى للعدد او طريفة تحقق استراحة تأملية بعد وقبل مناقشة مواضيع جدية وثقيلة. المحور الرئيســي للعدد هو معالجة المشــكلة الريعية تحت عنوان "الدولة الريعية، المشــكلة والحلــول ودور مجلس النواب القادم". ما يطرح من مواضيع وافكار وحلول تتناغم مــع تبني التنمية المســتدامة ونشــود نهضة العراق، بعد خمســة عقــود من التدهور والانحطــاط، ومنع الايغال في اللعنة النفطية وفق مصالح قوى خارجية تريد تحويل العراق الى بلد متقاعس يعتمد على النفط ويجتر رفاهية مزيفة وغير مستدامة.

نبدأ قســم المقالات بمقالة للمرحوم الدكتور مهدي الحافظ الذي رحل عنا قبل اشــهر ليقابل الباري بأعماله لخدمة الناس ومنها المقالة التي ننشــرها له والتي تتناول أهمية وضــرورة إخراج العــراق من فخ الدولــة الريعية. في المقالة الثانيــة يحلل الدكتور مظهر محمد صالح ملامح الاقتصاد السياســي الريعي الحالي وخطورته ويدعو الى

تبني نموذج "الدولة- السوق (الانتاجية)/الاجتماعية"، الذي يوافق بين الدولة الوطنية وعمل السوق ويتحمل المسؤولية الاجتماعية نحو القطاع الخاص، بديلا لنموذج دولة المكونات والانفلات اللبرالي الاستهلاكي. في المقالة الثالثة نستعرض جملة من السياسات الاقتصادية التي يمكن ان تساعدنا للخروج من هيمنة الدولة الريعية وتجعل من موارد النفط ماكنة لنمو الانتاج الوطني والقطاع الخاص.

في المقالة الرابعة وبعد ان يستعرض العلاقة بين الاعتماد على الريع النفطي وهيمنة القوى الفاسدة يؤكد الدكتور محمد علي زيني على ضرورة تحول اعتماد الدولة في ميزانيتها من الريع النفطي الى موارد الضرائب والادارة ليكون للحكومة مصلحة في توسيع النشاط الانتاجي الدافع للضرائب من الافراد والشركات. في المقالة الخامسة نستعرض الواجبات المهمة للميزانيات السنوية لخدمة الخروج من الفخ الريعي ونؤكد على ضرورة الاستمرار بالضغط على الصرفيات، وبالاخص التشغيلية، وزيادة ايرادات الدولة غير الريعية رغم تحسن الوضع المالي للدولة. في المقالة السادسة يؤكد الدكتور شاكر المنذري على اهمية تأهيل وتدريب اعضاء مجلس النواب العراقي والعاملين فيه لتطوير قدراتهم على الأداء الفعال للخروج من مطب الدولة الريعية ولبناء نظم تنمية مستدامة للموارد البشرية والطبيعية. وفي المقالة الاخيرة نقدم تحليلا متواضعا لعلاقاتنا مع الدول الخارجية ونقترح تبني سياسات تعتمد المصالح المشتركة التي تساعدنا لبناء اقتصاد منتج ومزدهر.

في قسم الدراسات نقدم دراستين معنيتين بالحلول لاخراج اقتصاد العراق من المعظلة الريعية. في الدراسة الاولى يسلط الدكتور علي مرزا الضوء على استحكام الفخ الريعي في العراق وعلى العلاقة التناقضية بين تزايد اعداد الباحثين عن عمل والقدرة المحدودة للاقتصاد الريعي في خلق فرص عمل. الباحث يقدم مقترحات عديدة يمكن ان تساهم في معالجة الفخ الريعي في العراق واهمها ضرورة تحقيق التنوع الاقتصادي واستثمار نسبة متصاعدة من موارد النفط في الاستثمار ودعم القطاع الخاص. في الدراسة الثانية نؤكد اهمية المؤسسات التنموية وعلى رأسها مجلس النواب العراقي لحل معظلة تزايد البطالة ومحدودية ومشاكل الاقتصاد الريعي

العراقي ونســتعرض مــا يمكن ان يفعله مجلس النواب العراقــي القادم للخروج من فــخ الدولة الريعية ولبناء اقتصاد متعــدد عماده الزراعة والصناعة والخدمات والتي فيهــا جدوى اقتصادية او فائدة اجتماعية لانتاجها في العراق حاليا او في المســتقبل. الدراســة تؤكد باهمية اختيار الشــعب العراقي في انتخاباته التشــريعية القادمة ذوي القدرة والامانة والوطنية في مجلس نوابه.

مقـــالات

معالجة التداعيات الاقتصادية المتراكمة

د. مهدي الحافظ

(الفاتحــة او دقيقة صمت على روحه المثابرة وذكرى أعماله الجيدة. المقالة نشــرت في جريدة الصباح الجديد بتاريخ 2015/12/30).

كما كان من قبل، ما يزال الاقتصاد العراقي اقتصادا ريعياً مشوهاً وغير متوازن، أي إنه يعتمد على إنتاج سلعة طبيعية واحدة. النفط هو الاساس بفضل الاحتياطي الكبير الذي يمتلكه البلد (اكثر من 150 مليار برميل) بحيث يحتل موقعاً متقدماً في الخارطة العالميــة لاحتياطات النفط بعد الســعودية وكندا. ثم يأتي الغــاز وهو مادة رائجة هذه الأيام ويحتل العراق عاشر أو ثاني عشر موقع في الخارطة العالمية للغاز.

قبل حوالي ثلاث ســنوات، صدرت دراســة عميقة للبرنامــج الانمائي للامم المتحدة تبحث في التداعيات الاقتصادية الناجمة عما يســمى "بالربيع العربي". وتخلص الى الدعوة للانتقال من "الاقتصاد السياسي للدولة الريعية" الى الأنموذج التنموي الجديد الهادف للعدالة الاجتماعية والحرية والكرامة الانسانية واقتصاد السوق بقيادة القطاع الخاص اذ جرى التأكيد على الحاجة لكسر الحلقة المفرغة المميزة للانظمة السائدة في العالــم العربي ومنها العراق والمعتمدة على الانصياع للدولة وتمكينها من التصرف بشؤون المجتمع والاقتصاد بحدود كبيرة مما خلق حالة ملحوظة ومهيمنة من تزاوج "السلطة" و "الثروة". وما يصاحبها غالباً من ممارسات سيئة فيما يتعلق بهدر المال العام والفساد والمحسوبية وخلق تفاوت مريع في الاحوال المعيشية للناس.

ان النجاح الكبير في المجال السياســي وميلاد ســلطات سياسية جديدة ليس كافياً مالم يقترن ذلك بتحول اقتصادي سليم يصون المكاسب الديموقراطية ويدفع المجتمع الى مزيــد مــن الانجازات، لذلك يجري الاهتمام بخلق نمط جديــد من التعاقد الاجتماعي (Social contract) يتجــاوب والحاجــات التنمويــة المقترحة ويتمثل بما يســمى بـــ "المســاءلة المتبادلة" بين الدولــة والمجتمع. وهي تدور اساســاً حول الالتزامات المتقابلة بين المواطنين من ناحية والسلطات الحاكمة من ناحية اخرى.

والى جانب ذلك، لاتوجد رؤية اقتصادية ولا سياسة اقتصادية وطنية تغطي العراق ككل بحيث باتت خطط التنمية المعلنة لاتلزم الدولة ككل، بل هي مؤشرات نظرية لاتبشر بما هو مطلوب في هذه الفترة على صعيد التنمية الحقة. لقد أعلنت مؤخراً، الخطة الجديدة (2013-2017) فلم تثر أي إهتمام جوهري ذلك انها عبارة عن مؤشرات اقتصادية وغير قابلة للتنفيذ في اغلب الاحيان، تكون الخطة تأشيرية في الدرجة الاولى وتفتقر الدولة الى آليات موحدة والزامية للتنفيذ. ثم جاء البرنامج الحكومي للسيد حيدر العبادي وأعطى الامل بأمكانية الاصلاح الشامل، وهي مهمة كبيرة لايبدو الظرف الحالي مناسبا لتحويلها الى الواقع المعاش.

ثم هنالك ظاهرة خطيرة اخرى، هي ضعف الادارة العامة للدولة او ما يسمى بضعف الحوكمة الاقتصادية. قبل عشر سنوات، عند التغيير السياسي الكبير في 2003، كان الرأي السائد هو ان يعاد هيكلة الاقتصاد ويعطى القطاع الخاص والاستثمار الاولوية في سلم السياسات الاقتصادية. الا ان النتائج للاسف لم تكن كذلك. واليوم مطلوب منا ان نعالج جذريا الهيكل الاقتصادي بحيث يعاد النظر بهيمنة القطاع العام وتمكين القطاع الخاص ان يلعب دوراً ريادياً في جميع القطاعات ومنها القطاع المالي والنقدي والمصرفي. وهنا نشير الى ان اعادة هيكلة بعض المؤسسات غير المنتجة والتابعة للقطاع العام سيحرر الموازنة من عبء كبير يبلغ اكثر من ثلاثة مليارات دولار. كما ان الترهل "التضخم" في جهاز الدولة جعل العراق اول دولة من حيث نسبة الموظفين الى مجموع السكان وهي حالة تضعف الاستثمار الانتاجي في الدولة فيوجد الان نحو خمسة ملايين موظف ومتقاعد الامر الذي يجعل الاتكال على نفقات الدولة لعدد من الاشخاص (بما فيهم العائلات) الى اكثر من ثمانية عشر مليون مواطناً في بلد سكانه يبلغ (35) مليون نسمة.

إن انتشار الفساد والبطالة وضعف الانتاجية والرقابة هي عواقب ملحوظة في الحياة الاقتصادية وتحتاج الى علاج جذري. فلا يمكن لقطاع واسع من المواطنين ولاسيما الشباب ان يستمروا اسرى للحاجة والبطالة والفقر. إن ريعية الاقتصاد والخضوع لهيمنة النفط كانت وما زالت عقبة في طريق تطوير الاقتصاد الوطني على اساس

التنويع والتوازن. فالزراعة والصناعة والسياحة مجالات مهمة يجب الاهتمام بها واعطائها موقعاً كبيراً في خلق الناتج المحلي الاجمالي.

لعل الاستمرار في الخضوع للنفط ، سيؤدي الى اتساع مايسمى بـ "نقمة الموارد" او "تناقص الكثرة" الامر الذي يلقي مسؤولية كبيرة على الدولة لتدارك هذه الحالة مستفيدة من تجارب البلدان الاخرى التي شهدت حالات مماثلة. ولعل العراق الان في اسوأ حالة، الامر الذي يستدعي حلولا شاملة وعميقة.

فالمهمات الاساسية اخذت اليوم تتركز اكثر من أي وقت مضى وتجعل من التحرير الكامل ودحر عصابات الارهاب والعنف والتكفير مسألة اساسية ملحة وهي تشغل المرتبة الاولى في الانفاق العام. الواقع ان مجموعة من الاجراءات يجب ان تناقش ويؤخذ بها ومنها:

ازالة القيود على عملية الاستثمار وتحسين كفاءة وانتاجية القطاعات ولاسيما الكهرباء والخدمات ونشر الشفافية في استعمال الموارد واعادة توزيع الثروة على اسس سليمة وتقوية العمل المؤسسي للدولة ونبذ التحكمات الطائفية، وصياغة سياسة اقتصادية وطنية فعالة.

يقال الآن عن العراق بأنه يسير في خط تنموي ملتوي. ومطلوب ان يعاد النظر بمقومات ووجهة التنمية المقبلة، بحيث يتم الانتقال من الاقتصاد الريعي الى اقتصاد إنمائي متوازن ومتنوع ومنتج حقا.

الاقتصاد السياسي للعراق، الرؤية والمستقبل[1]

د. مظهر محمد صالح

1. المدخل

يمثل السوق بشكل دقيق واسطة تمتاز عن أي من أشكال التنسيق الاقتصادي الاخرى ذلك بتوفيره آصرة إجتماعية ملزمة للملكية الخاصة. فالسوق المتروك لنفسه يضل أعمى البصر اجتماعياً وبيئياً. وهو ليس في وضع يستطيع فيه ان يهيىء السلع بوتيرة مناسبة ليضعها تحت التصرف العام. ولكي يستطيع السوق ان يفتح بذور وأزهار فعاليته بايجابية حقيقية، فأنه بحاجة الى انظمة وضوابط وعقوبات كفؤءة ترسمها الدولة لفرض الانضباط تؤازرها قوانين اكثر فعالية لأنتظام الكيان الاقتصادي وبناء أسعار عادلة ومستقرة.

فمن وحي تلك الأسطر التي جاء بها برنامج هامبرغ للحزب الديمقراطي الاجتماعي الألماني للعام 2007 في أعلاه وجدنا من المناسب التصدي لمستقبل العلاقة بين الدولة والسوق في الإقتصاد العراقي والوقوف على طبيعة التحول من المركزية الريعية الى ديمقراطية السوق. إذ مازالت الثروة النفطية هي المورد السيادي المالي الغالب الذي تصطف حوله قوة الدولة الإقتصادية والسياسية مركزياً سواء في دور عوائد النفط في تركيب الناتج المحلي الإجمالي الذي لايقل عن 45 – 55 % من اجمالي الناتج المذكور أو في موارد الموازنة العامة الاتحادية التي تزيد على 90 %. لذلك وُسم النظام الاقتصادي في العراق (الذي مازال يحمل صفات الدولة الريعية وبميول وتوجهات إقتصاد السوق)، بنظام : الدولة – السوق، لكن دون تلازم حقيقي يذكر.

---

1 ـ تلامس هذه الورقة ملامح السياسة الاقتصادية للعراق ومستقبلها المرتبط بالقيم والمثل الاصلاحية التي اعلنتها الحكومة العراقية في وثيقة الاصلاح الصادرة بتاريخ 9/ اب /2015 وتمثل انعكاساً صادقاً لتوجهات الحكومة العراقية في بناء اقتصاد وطني مزدهر.

فالتحقق في طبيعة الامن الانساني (الذي لازم نظام "الدولة – السوق") قد أعطى تعظيماً لدور الدولة في تشغيل وتوليد مايسمى بالدولة الكبيرة. إذ تعاظمت أعداد المشتغلين في الوظائف الحكومية خلال السنوات العشر او الاثنى عشر الأخيرة بنحو 4 مرات في حين تزايدت المعاشات من أجور ورواتب بنحو 7 مرات وأصبح الدخل الحكومي مسؤول عن توفير العيش لقرابة 20 مليون انسان باستثناء المتقاعدين والرعاية الاجتماعية وعلى وفق نظام الإعالة في العراق. بمعنى آخر ان اربعة ملايين موظف أو اكثر أصبحوا مسؤولين على إعاشة خمسة افراد (موظف واحد لكل اسرة) ليصبح الأمن الإنساني مغطى مباشرةً بنسبة 60 % من سكان العراق (عدا الرعاية الإجتماعية والمعاشات التقاعدية). فتوزيع الدخل على منحنى لورنس في العراق يقدر بنحو 39 % وهو أفضل من مجموعة كبيرة من البلدان ذات الأسواق الناشئة في آسيا وامريكا اللاتينية من حيث عدالة التوزيع.

وهكذا وُلدّ من نظام "الدولة – السوق" صمام أمان في الامن الإنساني وهو نظام حصانة مجتمعية ذاتي يحمل الكثير من العدالة ولكن لايمكن اعمامه كنظام لبناء الحياة الاقتصادية واستدامتها طالما ظل التشغيل مقتصراً على الوظائف الحكومية أو الارتباط بها (بغض النظر عن كونها منتجة أو غير منتجة) كسياسة لتوزيع الدخل الوطني الريعي عبر موازنات الدولة وتوفير فرص العمل الحكومية دون تعظيم الإنتاج الحقيقي وتنويع مصادر الدخل الوطني الاخرى في النشاط الخاص وجمود برامج تنمية قوية وفاعلة موجهه نحو استدامة اقتصاد السوق.

2. اجتماعيات الاقتصاد السياسي في العراق ومشكلاته

ثمة تضاد بين نشوء السلطة الريعية الشديدة المركزية وبين السوق الوطني المولد للطبقة الوسطى والموفر للأمن الإنساني ومواجهة الفقر. وهما متغيران متضادان في رسم صياغة متسقة للنظام الاقتصادي للعراق. فالسلطة المركزية الريعية لاتسمح بطبيعتها بولادة السوق المستقل مما يعني موت الطبقة الوسطى المستقلة بموت السوق او تدهوره. وبناء على ذلك فالتحولات الاجتماعية والاقتصادية التي أفرزتها صراعات الانظمة السابقة في إدارة الاقتصاد السياسي للعراق اقتصرت على طبقة

وظيفية محدودة ومجموعات منتفعة مرتبطة بتلك الانظمة. ومع تدهور الريع النفطي او عوائد النفط بسبب الحروب والصراعات الماضية انحدرت الطبقة الوظيفية على سبيل المثال الى صفوف الطبقة الفقيرة لتشكل الطبقة الفقيرة خلال العقد التسعيني قرابة 80 % من سكان العراق.

وهكذا فأن الاشكالية المركزية في تركيبة النظام السياسي أدت الى ولادة إشكالية أكبر في عجزها في حماية الطبقة الوظيفية نفسها والتي تدهور أمنها الإنساني بإهتزاز مقومات الأمن العام في البلاد ولم يستطيع النظام السابق على سبيل المثال من فصل رعايته لموظفيه الحكوميين عن مشكلاته الأمنية الواسعة ومن ثم فقدانه لنظام مستقر للرعاية الاجتماعية. وعلى الرغم من تواجد رأسمالية الدولة والتي تقابلها اليوم رأسمالية مالية ليبرالية ولاسيما بعد العام 2003، الإ ان سياسة التوظيف الحكومي الواسع كانت مصدة قوية لتوليد نظام مؤقت ذاتي وكبير للرعاية الاجتماعية. فثمة تضاد مازال مستمراً بين نشوء السلطة الريعية المولدة للطبقة الوسطى الوظيفية، والتي رافقها نظام رعاية وأمن اجتماعي وظيفي واسع النطاق، وبين تعطل السوق في توليد طبقة وسطى مكتملة مستقلة من خارج الحكومة تضمن النمو الاقتصادي والاجتماعي المستدام.

وبهذا فقد العراق جزءاً من بوصلته الاقتصادية الذي انتهت بموجبه كلتا الرأسماليتين (رأسمالية الدولة والرأسمالية المالية الليبرالية) متباعدتين دون أن يتوافر فكر إنمائي موحد او رؤية مشتركة في ادارة التنمية وإيجاد رابطة موحدة للامن الانساني الا من خلال الوظائف العامة. كما استمر النظام الاقتصادي بأيجاد معادلة غير مكتملة بين رأسمالية الدولة الريعية ونظام السوق الحر (كقوة ليبرالية خارج الحكومة) في وقت ظلت اجهزة الدولة تعامل الاخير كمقاول ومجهز وليس شريك واضح في صنع المستقبل الاقتصادي وعلى وفق مبدا توازن المصالح وصناعة شراكة تنموية حقيقية، وبناء على ماتقدم نجد من الاهمية بمكان التصدي الى: بنية الانموذج الريعي – الليبرالي في منطلقاته وتحولاته وعلى النحو الاتي:

استطاعت الدولة المتحولة في العام 2003 من توصيف اطار نظامها الاقتصادي الجديد كنظام

(ريعـي – ليبرالي) بديل عن النظام الاقتصـادي الهش (الدولة – الامة) وهو النظام (الريعـي - المركزي) القائم على التمركز الشـديد للدولـة الفردية في العراق، الامر الـذي ظل يحدد التوجهات المقبلة للسياسـة الاقتصادية، وتركيب ثوابتها ومتغيراتها واتجاهاتها المالية والنقدية والتجارية والتشـغيلية كافة كقوة مسـتهلكة تخدم ليبرالية الاسـتهلاك في ميكانيكيات هشة من اطراف السـوق العالمية دونما قدرة على توليد الانتاج وتنويع الاقتصاد الوطني وفق الهيكلية الاتية:

أ. الدولة – المكونات: مشتقات الانموذج الريعي – الليبرالي

جاءت السياسـة الاقتصادية منسـجمة وحالة مأزق الليبرالية فـي بلادنا كواحدة من دول العالـم الثالـث المتحولة بين الديمقراطية والعولمة مـن جهة و"الدولة – الامة" من جهة اخرى معتمدة على قاعدة النظام الاقتصادي "الريعي – الليبرالي" كبديل لـ "النظام الريعي – المركزي" للدولة الامة. وانتهت كلتا الرأسماليتين في العراق بعد عام 2003 (راسـمالية الدولة والرأسـمالية الخاصة) متابعدتين في اسس الاغتراب عن التنمية ولكن منسـجمتين في الحركة والاتجاه وبأهداف مشتركة توافق مسارات العولمة والانفتاح نحو السـوق الدولية من دون أن يتوافر فكر إنمائي موحد أو رؤية مشـتركة تجمعهم في نطاق متجانس للتعبير عن السـوق الوطنية أو حتى التطلع الى التنمية الشـاملة بهدف متماسـك وموحد خارج فرص الاستهلاك والربح والمضاربة وانتـزاع الريـع. إذ ظل فائض الموارد المالية العالي نسـبياً حتى العام 2014 (الذي أمسـك به رأسمال الدولة الريعية) مولداً ظاهرة تسـوغها على سبيل المثال معدلات البطالة الفعلية المتواصلة في سـوق شـبه حرة وبمرتبتين عشـريتين طوال عقد من الزمن، وهو أجراء أوهَن اتصال رأسمالية الدولة براسمالية السوق في نهج استثماري متسق وبناء المستقبل الاقتصادي الواعد للبلاد.

كما إسـتمر أداء السـوق (كمقاول منفذ للموازنة الاسـتثمارية خارج النشاط الريعي وأسـتثماراته) ضعيفـاً يعكس وهن الشـراكة الرأسـمالية في منهج التنميـة والتقدم الاقتصادي. إذ أشـرت القدرة التنفيذية للمشـاريع الاستثمارية الحكومية الملتزمة من القطـاع الخاص معـدلات تنفيذ لم تتجاوز 27 بالمئة من التخصيصات الاسـتثمارية

السنوية لغاية العام 2014 وهي المشاريع والنشاطات الاستثمارية التي تولى القطاع الخـاص تنفيذهـا عن طريق المقاولة في الغالب بل تدنت النسـبة بيـن (صفر بالمئة الـى 10 بالمئة) في تنفيذ مشـاريع حيوية مثل مشـاريع الميـاه والمجاري والبلديات للعام 2013 على سـبيل المثال وعلى وفق تقريـر لجنة الخدمات في مجلس النواب. ويلاحظ ان هذا الاخفاق ظل حبيس المدرسـة الليبرالية الجديدة التي تنظر الى الدولة بوصفها كياناً اسـتغلالياً نهابـاً بالضرورة وتنظر بالوقت نفسـه الى القطاع الخاص بكونـه جهة ريعية (تسـعى الى تحصيل الريع حتى بالتهـرب الضريبي)، وهي قوة انتهازية بطبيعتها.

وعلـى الرغـم من تدخل الدولة في نطاق ضيق لتنظيم المناخ القانوني لعمل السـوق الليبرالية وتحديد قنوات اتصال الدولة مع السوق وفق الانموذج الريعي – الليبرالي، الا ان الليبراليـن العراقيين وفكرهم السـائد ظل يدعوا الى الفصـل التام بين الدولة والقطاع الخاص دون احداث شـراكة حقيقية. وعلى الخلاف من ذلك اخذت سـلطة الائتلاف المؤقت في عام 2003 برسـم الحدود القانونيـة لاندماج الاقتصاد الوطني بأقتصاد العولمة ومن ثم رسمت مسارات السياسة الاقتصادية في محاورها المختلفة علـى مبادىء تحرير السـوق العراقية وتسـهيل إندماجها بأسـواق العالم او (عولمة العراق) دون خلق انسجام لسوق وطنية موحدة مؤتلفة مع الدولة وعلى النحو الاتي:

أولاً، تبنى العراق منذ العام 2003 سياسات إنفتاحية واسعة لتاسيس قواعد اقتصادية وتشـريعية مهمة تعمل وفق آليات نظام السوق. إذ ساعد جُلها على تحسين تجارة العراق الخارجية الاستهلاكية. فبعد حصار إقتصادي دام اكثر من عقد ونيف من الزمن ادى الى تهميش العراق في خريطة النظام الاقتصادي العالمي وحرمانه من فرص الاستثمار والتقدم والتنمية والمعرفة والتكنلوجيا، التي كان ينبغي ان تعينه على مواجهة المسـتجدات والتطورات التنموية والهيكلية السـريعة التي حصلت للسوق الدولية وتغير قدراتها التنافسية بشدة خلال العقود الثلاثة الماضية. فقد ظل العراق يعاني من أرث انعزاله عن محيطه الدولي في خضم عالم اجتاحته تيارات اندماج شـركاته وتحرير اسـواقه وتكاملها ولاسـيما المالية منها وسيادة المذهب الليبرالـي الجديـد الذي اقتضى تحولات اقتصادية واسـعة في مجال المعلوماتية

والخدمات المالية التي تنسجم واممية النشاط الانتاجي. وبالرغم من ذلك نجد على العكس اذ قُيدت البلاد من الاندماج الأنمائي بالدور الذي تؤديه الشركات المتعددة الجنسيات في ازدياد الميزة النتافسية للمنتجات التي بدأت تولدها اسواق العالم.

وفي خضم هذه التبدلات في الفضاء التجاري والمالي الدولي، استطاع العراق بالرغم من ذلك الانتقال الى مستويات مهمة في التحول الى اقتصاد السوق لكسر آثار عزلته عبر الانخراط في مساحة قوية من الليبرالية الاقتصادية التي تركزت في تحرير مجالات تجارة العراق الخارجية من السلع والخدمات وسبل تمويلها، وكذلك مجالات التكيف الحاصل في الخدمات المالية وتحسين بيئة الاستثمار الاجنبي من خلال تشريع قانوني المصارف والاستثمار وقانون البنك المركزي وتعديل قانون الشركات، بما يسمح للمصارف الاجنبية العمل في العراق ويسمح بأنتقال رؤوس الاموال وعلى نحو يخدم انفتاح العراق على العالم في ظروف اقتصاد ريعي مركزي صعب المراس في تفهم ليبرالية السوق. وعلى الرغم من أن هذه التحولات ادت الى توفير فرص ايجابية واسس قانونية وتنظيمية واعدة لبيئة الاعمال العراقية، الا ان كل ذلك لايكفي لوضع العراق على مسار المنافسة الاقتصادية الدولية وتنويع الاقتصاد وتيار نهوضه الإنمائي الصائب.

ثانياً، وعلى الرغم مما تقدم مازال هناك اكثر من الفي نص من النصوص التشريعية المعرقلة للحرية الاقتصادية ونشاط السوق، تتولى الاوساط القانونية اليوم دراستها والتي يقضي الحال تعديلها لكي يتمكن العراق من الاندماج في التجارة والاستثمار الدولي وتهيئته على سبيل المثال للانضمام الى منظمة التجارة العالمية وفق شروط العضوية فيها، كي تحصل بلادنا على شرط الدولة الاكثر رعاية ومبدأ المعاملة الوطنية وغيرها. واللافت، فأن تحرير السوق الوطنية وتوجهات اندماجها في السوق العالمية افضت اعرافاً اقتصادية وتوجهات ليبرالية منفلتة نسبياً، عملت على تجميد اية تشريعات (حمائية) تراعي التنمية وحقوق المستهلك والمنتج الوطني، وهي حقوق أممية تمارسها البلدان المختلفة لضمان تقدم اقتصاداتها من مشكلات الاغراق التجاري وقمع التنمية فيها. فعلى سبيل المثال لم تفعل قوانين التعرفة الكمركية

والتنافسية وحماية المنتج الوطني وحماية المستهلك بصورة كافية اذ ظلت هذه القوانين على الرغم من تشريعها منذ سنوات حبراً على ورق، ذلك لقوة المذهب الليبرالي السائد الذي ربط المؤسسة التشريعية وقواعدها الديمقراطية والرقابية بمناخ العولمة السائب لتجاوز المأزق التاريخي الايديولوجي المنوه عنه انفاً.

ب . منحى السياسة الاقتصادية في عقدة (الدولة – المكونات)

ثمة اتجاهين في الفكر الليبرالي أحاطا السياسة الاقتصادية للدولة وصلتها بالسوق في العراق.

الاتجاه الاول:

لم تبق فكرة "الدولة – المكونات" او المحاصصات ضمن حل مأزق الليبرالية الجديدة في موضوع الدولة الصغيرة (small state assumption) بل على العكس فأن دولة المكونات اسهمت في بقاء مفهوم الدولة الكبيرة. إذ تحاول المكونات والمحاصصات الضغط الانفاقي صوب ابراز سعة "المكون" مالياً ولاسيما من خلال تعظيم المصروفات الاستهلاكية او الموازنة التشغيلية ويتصرف المكون مالياً وكأنما هو سياق محتمل او بديل "للدولة – الامة". وعلى الرغم من ذلك فأن هذا الاتجاه في طبيعته المتناقضة قد سهل الخروج من مأزق الليبرالية الجديدة ذلك طالما ان الاندماج في السوق العالمية او العولمة يرى في "الدولة – المكونات" بانها مجرد فيدرالية ديمقراطية تحرك على إدامة المسارات الكلية للنظام الاقتصادي السياسي العالمي وتعزز من مفهوم "الدولة – السوق" وإن تلك المكونات (المحاصصات) لايمكن ان تتحول فيما بينها الى بناء "الدولة – الامة" في ايجاد وطن موحد يتمتع بالرفاهية والحرية الاقتصادية.

كما ان مخاطر السياسة لـ "الدولة – المكونات" هي مكرسة انفاقياً صوب الاستهلاك النهائي لا للتنمية وتوجهاتها الانتاجية، ولاتعظم سوى مبدأ خطير في الجغرافية السياسية الدولية وهو مايسمى بالاحيائية الاقليمية (Bioregionalism) والتي تعني ذوبان "الدولة – المكونات" بالاقاليم السياسية والاسواق الاقليمية لدول الجوار المماثلة لها او لمعتقداتها عبر الحدود، وهكذا يرى الفكر الليبرالي في موضوع

"الاسواق المتحاصصة" كمحاولة مرحلية لنقل ديمقراطية "الدولة – المكونات" الى فيدراليات ديمقراطية ترتبط بأسواق العالم ولكن على نحو اقوى من الرابطة الوطنية المركزية التي تراها "الدولة – الامة" قبل بلوغ مفهوم "الدولة – السوق". والامثلة على ذلك منها تحريم تداول منتجات دول الجوار بعضها البعض داخل الاسواق المحلية وضعف السياج الكمركي السيادي وهشاشة فاعليته وغيرها من الامثلة في مخاطر الاحيائية الاقليمية التي اهمها انتقال فائض رأس المال التمويلي (financial capitalism) وتراكماته الى معاقله في اسواق الاقليم الجغرافي المحيط بالعراق وحرمان البلد من فوائض مهمة للتنمية.

الاتجاه الثاني:

ان سيادة المستهلك والنزعة الى الاستهلاك هما متغيران اساسيان يوجهان غايات النظام الاقتصادي ونشاطاته كافة كما تريده المدرسة الليبرالية في الاقتصاد العراقي. وإن المستهلك هو اشبه بالملك اليوم كما يزعم اصحاب تلك المدرسة. وأن غايات السياسة جلها أمست ذات ميول استهلاكية او مغذية للنزعة الاستهلاكية على اقل تقدير. ولاتلتقي السياسات الليبرالية مع السياسات التي تتجه نحو التشغيل المنتج والمباشر لقوة العمل وتعظيم الرفاهية من خلال كثافة التراكم الرأسمالي المادي والبشري ومن ثم بلوغ شيء من الامثلية في الانتاج الحقيقي وصولا الى الرفاهية الاستهلاكية. وبهذا طبعت الموازنات الاتحادية وصممت السياسات المالية الاتحادية على مدار عقد كامل لتلبية رغبة "الدولة – المكونات" التي تفرض قيداً انفاقياً يقضي تعظيم الجانب التشغيلي او الاستهلاكي في الموازنة الى اقصى حدود ممكنة وحسب تدفق العوائد الريعية النفطية ولكن على حساب تعثر مزمن في الموازنة الاستثمارية تفرضه اشكالية دولة المكونات نفسها، مستثنين من ذلك ارتفاع كفاءة الاستثمار في القطاع الريعي النفطي وتميزه لوحده، الذي هو مصدر ادامة حياة الدولة – المكونات المشتقة من الانموذج الريعي – الليبرالي. وهكذا ارتفع عدد العاملين في "دولة – المكونات" من 800 الف موظف حكومي في نهاية 2003 الى قرابة 4 ملايين ونصف المليون موظف حكومي في مطلع العام 2017 وهو أمر على الرغم من

تعارضه مع المدرسة الليبرالية التي تؤمن بمفهوم الدولة الصغيرة "الدولة – الأمة" ولكن في مفهوم "الدولة – المكونات" يوجد مايسوغه فكراً وعملاً.

فاصبحت السياسة المالية في توجهاتها اشبه ما بشركة تأمين على الحياة تتولى ادارة ثلاثة ملايين ونصف المليون متقاعد حكومي مقابله 4,5 المليون موظف هم في الخدمة الحكومية حالياً يتقاضون رواتب يبلغ متوسطها السنوي الى ضعف حصة الفرد في الناتج المحلي الاجمالي. اما سوق العمل المنتجة التي باتت خالية من التنظيم والضمان الاجتماعي، ذلك لقوة ليبراليتها المنفلتة وعدم تجانسها تنظيمياً في توصيف قواعد العمل والحقوق، فأن عدد العاملين المنتمين اليها والذين يزيد عددهم على ستة ملايين عامل، فهم اليوم ضمن حركة النشاط الخاص السائب حالياً ولايوجد ضمان اجتماعي فعال الا لمئة وخمسين الفا من العاملين منهم فعلاً او ربما اقل. وهناك عدد مماثل من العمال المتقاعدين، وهم بنحو 29 الف عامل متقاعد يتلقون مرتباً شهرياً وفق قانون الضمان الاجتماعي وبمبالغ شهرية ضئيلة لاتتجاوز 175 دولار للعامل المتقاعد الواحد زيدت في المدة الاخيرة لتضعه فوق خط الفقر بقليل بنحو 350 دولار. علماً ان العمال المنتظمين وفق قانون العمل والضمان الاجتماعي والمشمولين بصناديق الضمان العمالية لايتجاوز عددهم 150 الف عامل من اصل اكثر من ستة ملايين عامل منتمين الى القطاع الاهلي كما ذكرنا انفاً.

وبهذا حاولت "الدولة – المكونات" ممارسة وظيفة "الدولة – الامة" المجزءة مكوناتياً في صراع ذاتي مع الانموذج "الريعي – الليبرالي" والتحول نحو "الدولة – الامة" من ناحية السلوك الانفاقي الداخلي وتغير مسارات السياسة المالية وتوجيهها بأستعمال وظائف المالية العامة التقليدية في مصفوفة وظائف ونشاطات شديدة الانفاق وتمتلك قوة ليبرالية مشتقة من مأزق الديمقراطية لدولة المكونات، الامر الذي جعل الانفاق السيادي – الاستهلاكي المكوناتي يسير نحو اقصاه في التبذير والصرف. فكل "مكون" يحاول التصرف على انه "الدولة – الامة" المعظمة للانفاق التشغيلي إزاء المكون الاخر.

وعُد مثل هذا السلوك التبذيري كارثة جرت في معطياتها تحريف عائدات النفط

وتخصيصها نحو ظاهرة الاستهلاك الحكومي (الانفاق التشغيلي) في سلم اولويات المالية العامة وبما ينسجم وبنية "دولة – المكونات" والسوق الليبرالية الملتحمتين كلتيهما بالعولمة واسواقها الخارجية. فبين العام 2004 والعام 2014 تم صرف مايزيد على النصف تريليون دولار على الانفاق الحكومي الاستهلاكي والحصيلة مؤسفة في نتائجها. كما انعكست التصرفات المالية "للدولة – المكونات" على توجهات السياستين النقدية والتجارية وهما يتلقيان المتغيرات السالبة التي تدفع بهما القوى الانفاقية المستهلكة للدولة – المكونات العاملة في اطار ما اصطلح على تسميته بـ "المحاصصة السياسية" وهي نزعة اثنية او مناطقية تفكيكية تبذيرية السلوك، استهلاكية غير منتجة وتتصرف من منطق "الدولة – الامة" وهي تلبس ثوب "الدولة – المكونات".

وهكذا أمست القدرة التشغيلية للموازنة الاتحادية مُتسعةً في بناءها الاستهلاكي غير المنتج وهو المسار الذي جعل "الدولة – المكونات" ترتبط بالسوق العالمية عن طريق قنوات التجارة والتبادل الدولي والمالي المتنوع في فرص التنمية والغارقة في الرفاهية الاستهلاكية.

وتأسيساً على ماتقدم، فقد اخذ الفكر الاستهلاكي والنزعة الاستهلاكية في العراق بناء اولوياتها على مستوى السوق في اطار "الدولة – المكونات" وبأيدلوجيا ليبرالية استهلاكية معادية في سلوكياتها في بناء اسس التنمية، وهو مولدة في الوقت نفسه لثقافة اقتصادية لاتأبه بأن يكون المنتج السلعي المستهلك في العراق مصدره اسواق آسيا ام الاناضول، طالما ظلت اسواق العولمة هي مظلة الانتاج – الاستهلاك الموجه نحو الداخل بأقل التكاليف الممكنة. وهذا هو ماتريده التيارات الليبرالية من اقامة "الفيدراليات – الديمقراطية" المعولمة أو تجديد "الدولة – المكونات" التي تتطلع الى تكريس ثقافة رفاهية الاستهلاك من خلال تغيير طراز الحياة وتبديل نمط المعيشة وعلى وفق نزعة مجتمعية تبذيرية شديدة الاستهلاك قليلة الانتاج.

3. الرؤية المستقبلية، العراق 2030

لم تظهر الآصرة الليبرالية – الريعية او الدولة – السوق وعلى مدى عقد من الزمن، إلا انموذجاً فريدا يقوي الاندماج في السوق الاستهلاكية العالمية او الذوبان بالعولمة الاستهلاكية وعلى وفق شروط التحول السياسي الديمقراطي نحو اقتصاد السوق. وان تعظيم الانفاق غير المنتج لعوائد الثروة النفطية وضياع العوائد الريعية في نظام توزيعي – استهلاكي، قد اسس لاقتصاد لايقوى على الاستثمار والانتاج باستثناء موارد الثروة النفطية ويقوي في نفس الوقت الاستهلاك الذي تغذيه اسواق العولمة وتؤازره وفرة نسبية من التراكمات المالية الادخارية وهي شبه معطلة وتتسرب في نهاية المطاف من ايدي القطاع الخاص الى معاقل مالية خارجية، وتدفع بها حالة اللايقين والتردد في اتخاذ القرار الاقتصادي الاستثماري المحلي او صناعته. وبناء على ذلك، فقد اصبحت الديمقراطية السياسية وتعظيم الاستهلاك وعلى وفق تدني فرص العمل المنتظمة المنتجة في نشاط السوق، عنواناً لفراغ التنمية وضياع مستقبل البلاد الاقتصادي كقوة منتجة خارج حدود ومحددات الريع النفطي. وعلى الرغم من ذلك لاتنفي الديمقراطية السياسية نظاماً اقتصادياً بديلاً يحل محل الانفلات الليبرالي الاستهلاكي ويعظم من آصرة الدولة – السوق (الانتاجية) الاجتماعية، وان شرط الضرورة الموضوعية في مثل ذلك التحول يقتضي مايأتي :

اولاً: إجراء تحول ايديولوجي في بناء الاقتصاد السياسي للعراق من "دولة – السوق" الى "دولة – السوق / الاجتماعي" وهو مفهوم يتفوق على مفهوم "الدولة – الامة" نفسها. فالمواطنة العراقية هي الاساس الموضوعي في تكوين الانتماء السياسي لمستقبل التنمية الاقتصادية المستدامة في العراق.

ثانيا : على الرغم من ان الانموذج الاقتصادي "للدولة – السوق / الاجتماعي" يعكس تمثيلاً قوياً لراسمالية الدولة، لكنه يمتلك قوة الشراكة بين الدولة والسوق او خلق الدولة التعاونية اوالتشاركية في بلادنا التي مازالت الدولة تهيمن فيها على موارد البلاد الطبيعية الرئيسية وعوائدها المدرة للدخل السريع. فالتيارات الماركنتالية الحديثة التي تؤمن بدور الدولة الاقتصادية الجديدة في العالم (وعلى

خـلاف المذهب الليبرالي الاسـتهلاكي) مازالت تؤكد على سـبيل المثال اولوية رعاية الدولة الاشرافية او الرقابية او التشاركية على الجانب الانتاجي في لعملية الاقتصادية. فالاقتصاد السليم في نظرهم، يتطلب وجود بنية انتاجية سليمة ترتكز على بنية تشـغيل عالية لقوة العمل وباجور كافية ورقابة او شـراكة فاعلة للدولة. فالتجارة، وعلى وفق المذهب الماركنتالي الحديث هي ليسـت استيرادات جاهزة تتدفق من اسواق العولمة، بل انه إنتاج شراكة يرفد اسواق العولمة بالمنتج الوطني العراقي اي تنويع النشـاط الانتاجي المشـترك الغالب. وان التجارب الاقتصادية التـي خطها الانموذج الاقتصادي اليابانـي او الكوري وحتى الصيني قد وضعت على اسـس بديلة ادت الدولة فيها دور المشـارك والملازم للانتاج. وبهذا جسدت التجربـة الصناعية الاسـيوية دور الدولة الماركنتالية الجديدة وهي الراسـمالية الاعظـم انتاجا والاوسـع ازدهارا كشـريك للقطاع الخاص وعليه فقد اشـارت الموازنة الاتحادية للعام 2017 في المادة (14) صراحةً الى الشراكة بين الدولة والقطاع الخاص.

ففلسـفة الدولـة الراهنة هي الشـراكة أولاً ثم الخصخصة المضمونـة بقطاع حماية الانسـان ثانياً وهما المسـار الراهن والقادم للتحول نحو اقتصاد السـوق. فالاقتصاد العراقي في ظروفه الريعية الحالية والسـير فـي البرنامج الاصلاحي الذي اعلن في اب 2015 من جانب الحكومة العراقية والمنهج الوزاري الحكومي في العام 2014، هو توجه يتماشى مع الدور الاقتصادي الجديد للدولة، ويسهل الشراكة والاندماج بين الدولة و النشـاط الانتاجي الخاص. اذ ان هنالك نص واضح وصريح جاء في المادة 14 من قانون الموازنة الاتحادية للعام 2017 وكذلك المادة 15 من القانون نفسه للعام 2016 يؤكدان مبدأ الشـراكة الاسـتثمارية بين القطاع العام والقطاع الخاص، وعلى وفق ايديولوجية او منهجية إقتصادية تتخطى المنهج الليبرالي الاستهلاكي السائد (الذي اذا ما أسـتمر فسيسـهم لامحاله في تصديع الجغرافية السياسية والاقتصادية للعراق) مـن خـلال العمل الجاد على تبني ايديولوجيا النشـاطات الخالقة للسـوق ذات النمط المنتج المتمثل بأشاعة الشركات المساهمة او المساهمة المختلطة وتهيئة الانتقال الى نظام السـوق الاجتماعي الموحد كبديل للنظام الريعي-الليبرالي (المسـتهلك) الحالي

والتخلص من اقتصاد سوق الظل (الاقتصاد غير رسمي وغير المعرف امام الهيئات الضريبية) والذي مازال يهيمن على 70 % من نشاط القطاع الخاص حالياً.

ختـامـاً:

إن تشـييد نظام ديمقراطـي للاقتصاد السياسـي للعراق يقترب من مفهـوم (الدولة- السوق/ الاجتماعية) والذي أشار اليه مشروع خطة التنمية الوطنية للاعوام 2018-2022 سيقود لامحالة الى ولادة الظروف الموضوعية في بلوغ غايات نظام السوق الاجتماعي بأركانه الثلاثة:

الاول، خلـق السـوق: اي توليـد انماط من الملكية المؤسسـية التي تقـوم على نظام الشـركات وتسهيل تسجيلها واجازتها عبر تبسيط الاجراءات كسياسة عامة تتجه نحو تحسين مناخ الاعمال.

والثانـي، تمويل السـوق: عبـر توجيه موارد الريـع النفطي وتحويلهـا الى طاقات اقراضية ميسـرة لقوى السـوق المنتـج (صناديق الاقراض الممولـة من المورد السـيادي ومثـال ذلك برنامج اقراض 5 ترليونات دينـار الى القطاع الخاص من البنك المركزي العراقي).

والاخير، حماية السـوق: بصندوق التقاعد الوطنـي الموحد للدولة والقطاع الخاص. وهكـذا سـتتولى الدولة ضمان و حماية التنافسـية ومنع الاحتكار واشـاعة دولة الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية، من خلال إشـاعة كفاءة الانتاج وعدالة توزيع الدخـول والثروات وهي البنية الفلسـفية التي تؤازر ديمومة السـوق الاجتماعي. وهـذا مانعمـل عليه في بناء الاقتصـاد الوطني المتنوع وعلى وفق اسـتراتيجية تطوير القطاع الخاص حتى العام 2030.

سياسات إقتصادية لانهاء الدولة الريعية

د. باسم سيفي

وقوع العراق في فخ الدولة الريعية في الزمن الديمقراطي ايضا انما هو بسبب السياسات الاقتصادية التي تبناها العراق منذ 2003 وبتشجيع وضغط من القيادة الامريكية، ومحورها زيادة موارد النفط والانفاق الحكومي ضمن منظومة دولة المكونات النهابة وترك السوق الحرة تعمل في التجارة الداخلية والخارجية بدون رقيب وضوابط لحماية الانتاج الوطني والمواطن. للخروج من الفخ الريعي وبناء الاقتصاد الانتاجي لابد من تبني سياسات اقتصادية ترفض ربط العراق الشديد بالعولمة اللبرالية الاستهلاكية وتشجع على زيادة الانتاج الوطني في مرافق عديدة اهمها الزراعة والصناعة. سواء ان كنا من انصار اللبرالية الجديدة ام الكينزية ام الماركسية ام البرغماتية لابد ان نرى اهمية دور الدولة وتدخلها بالاقتصاد، في حماية الملكية وثمرة العمل من السرقة والتحايل، وفي منع الاحتكار وتحقيق الارباح المشبوهة، وأيضا في تحفيز النمو الاقتصادي، وهنا نختلف في استخدام الادوات. هذا الدور ضروري ومن الامور الاساسية في عمل الدولة الذي يجب ان يزداد حتى مع تأكيد دور القطاع الخاص والرأسمالية الوطنية في عمليات بناء القطاعات الانتاجية. لذا فإن مناقشة السياسات الاقتصادية التي تعمل وتشجع على زيادة الانتاج غير النفطي مسألة ضرورية وعلى مؤسسات الدولة التنفيذية والتشريعية ان تجعلها من الاولويات.

من كينز وعبر كَالبريث ومحمد باقر الصدر وحتى ستكلتز وجمهرة من الإقتصاديين اللامعين، أصبح الآن واضحاً بأن المجتمعات التي تنشد بناء إقتصاد جيد يضمن عيشة مناسبة لمواطنيها لابد ان تستخدم نظام السوق وتدخلات الدولة لتحقيق ذلك، فحتى السوق نفسه بحاجة الى قواعد ونظم لكي يعمل بشكل جيد في توزيع الموارد على الانتاج والسلع المنتجة على المواطنين. ولو نظرنا الى الانظمة الاقتصادية الموجودة في العالم لما وجدنا انظمة نقية في رآسماليتها ولا اشتراكيتها، كلها انظمة

مختلطة بين السوق والدولة ولكن بنسب وتأكيدات متفاوتة. تبني العراق لنظام السوق يفرض تدخلا واسعا للدولة ان اردنا بناء المجتمع العراقي المنتج لان نظام السوق لوحده يعني التجارة الحرة المنفلتة وعدم تمكن العراق من المنافسة في السلع غير النفطية، ولان استثمار موارد النفط لزيادة الناتج الوطني وخلق فرص عمل أمر ضروري.

الخيار بين القطاع الخاص او العام او المشترك في المشاريع المختلفة يجب ان تحدده الكفائة في الانتاج والتوزيع، فكما قال قائد الصين في السبعينات، دنج، "ليس المهم ان تكون القطة حمراء او سوداء، المهم قدرتها على مسك الفار". لا يمكن للعراقيين ان يتصوروا تحول المطاعم والمقاهي والمتاجر وغيرها من نشاطات المدن العراقية الى ملكية الدولة ولا تحول ادارة القضاء او السجون او الاستخراج النفطي الى القطاع الخاص. اللغط السائد حاليا ضد اعطاء القطاع الخاص مهمة توزيع الكهرباء في المحلات وجباية الرسوم، خاصة بعد ان اثبت نجاحه في عدد من المناطق من حيث توفير الكهرباء للمواطن لكل او معظم ساعات اليوم، تقليل الهدر وسرقات الكهرباء، ومن حيث تخفيض فاتورة الكهرباء بالنسبة للمستهلك البسيط، امر محير ولابد ان يكمن وراءه جهل كبير او مصالح ضيقة، سارق الكهرباء (مجطل بالفصيح) او مستهلك كبير لا يريد دفع قيمة ما يستهلكه او مالك مولدة يريد ان يستمر ببيع كيلواط/ساعة بسعر 200 دينار (الدولة تبيعه الان بسعر 10 دينارلمن يستهلك اقل من الف كيلواط في الشهر سواء ان كان التوزيع والجباية من مسؤوليتها او مسؤولية الشركة الخاصة) او سياسي انتهازي يجمع اصوات على حساب المصلحة العامة.

ان نتبنى سياسات اقتصادية جيدة ومشجعة على زيادة الانتاج الوطني يتطلب وجود مؤسسات اقتصادية جيدة والاخيرة تتطلب مؤسسات سياسية جيدة، التي نشدناها ولم نحصل عليها في العراق منذ اسقاط الدكتاتورية حيث هيمنة المصالح الفردية والفئوية في مجلس النواب العراقي، المؤسسة الاهم في الدولة العراقية الديمقراطية، ومؤسسات الدولة الاخرى، والذي مهد لانتشار واسع للفساد المالي والاداري. ومع ان معالجة مشكلة الفساد يعتبر من الاولويات الضرورية لاسباب كثيرة بينها زيادة

تكلفة المنتجات المحلية، فاننا نؤكد في هذه المقالة اهمية السياسات الاقتصادية ونأمل ان تفرز الانتخابات القادمة ظهور مجلس نواب افضل وقادر على انشاء مؤسسات قادرة على تحجيم الفساد واخراج العراق من الفخ الريعي من خلال سياسات إقتصادية مالية، مرتبطة بالدعم والضرائب والميزانية العامة، ونقدية، مرتبطة بقيمة العملة وعمل البنوك وميزان التجارة الخارجية، واخرى مرتبطة بالتوزيع "العادل".

سياسات اقتصادية مالية

هناك كم كبير من السياسات المالية التي يمكن ان تشجع نمو الانتاج المحلي بدرجة مناسبة منها ما يدعم الانتاج المحلي بشكل مباشر من خلال تقليل التكلفة او زيادة الايرادات بالنسبة للمنتج وبشكل غير مباشر من خلال تحسين شروط الانتاج وتوفير بنى تحتية مناسبة. ما يشجع في زيادة انتاج اي سلعة وطنية هو مستوى الجدوى الاقتصادية المطلق والنسبي، فقد يبدو المشروع الانتاجي ذو الربحية 10 % سنويا جيدا للتنفيذ ولكن عمليا يمكن ان يتجنبه المستثمرون اذا كانت المخاطر في المشروع كبيرة او هناك بدائل استثمارية بديلة تعطي مردودا اعلى واسهل مثل التجارة والعقار وسندات الحكومة. ما يؤثر بالجدوى الاقتصادية العوامل التي توثر على التكلفة صعودا او نزولا وأيضا العوامل التي تؤثر على الايرادات صعودا او نزولا.

مما يقلل من التكلفة دعم اجور العمل مثلما يمكن ان يحدث في حالة تحمل الدولة جزء من تكاليفه كالتقاعد او الضمان الصحي مثلا وعدم تشجيع تصاعدها وهو ما فعلته الحكومة ومجلس النواب من خلال زيادة الرواتب للعاملين في الجهاز الحكومي، توفير القروض بفائدة واطئة وشروط ميسرة من خلال البنوك المتخصصة وتشمل المصرف الزراعي والمصرف الصناعي والمصرف العقاري، وكلها يمكن ان تفشل في الهدف من وجودها اذا عم الفساد فيها، وايضا دعم اسعار كثير مما يدخل كتكاليف في الانتاج مثل الارض والكهرباء. مما يزيد من ايرادات اي مشروع انتاجي فعائده يمكن تشخيص الحماية الكمركية والرسوم التي يمكن ان توضع على الشبيه المستورد وأيضا إعطاء أسعار تفضيلية او دعم مقطوع لكل وحدة منتجة أو مباعة.

دعم الانتاج الوطني يمكن ان يحدث من خلال تسهيلات متعدة يمكن ان توفر للمشاريع

الاقتصادية القديمة والحديثة مثل التدريب وتسهيل عمليات الانشاء والتوسع بدرجة كبيرة وتقديم بناء تحتي جيد وتطبيق القانون. السياسات المالية مرتبطة بالميزانية السنوية بجانبها التشغيلي والاستثماري، وايضا بالضرائب المفروضة على السلع سواء ان كان على الاستيراد او الانتاج المحلي لبعض السلع التي تعتبر مضرة لصحة المجتمع مثل السكائر والمشروبات الكحولية. بعض السياسات المالية مثل دعم الاسعار والتي قد تستمر عدة سنين لا تجلب موارد للدولة بشكل مباشر وبالتالي تصبح جارية اوتشغيلية والبعض الآخر يجلب موارد مستقبلية مباشرة مثل المشاركة في الرأسمال وبالتالي يمكن إعتبارها إستثمارية. الفوائد المجتمعية لمثل هذا الدعم وتحمل التكاليف يمكن ان تكون كبيرة في المدى المتوسط والبعيد من خلال زيادة فرص العمل وتوسيع القاعدة الضريبية وتقليل النفقات مثلما يصرف على الحماية الاجتماعية.

سياسات اقتصادية نقدية

السياسات الاقتصادية النقدية مرتبطة بشكل عام بقيمة العملة الوطنية مقابل العملات الاجنبية وايضا بمعدلات الفائدة في البلاد وهذا يجر الى مسألة ميزان التجارة الخارجية وعمل البنوك وسوق الاوراق المالية، وكلها مؤسسات مهمة يترتب على نجاحها في عملها تقدم وتوسع اقتصاد البلد او تراجعه وانكماشه. في المرحلة السابقة يمكن ملاحظة تدهور كبير في معظم هذه المؤسسات ادى الى تراجع الاقتصاد العراقي وهو الامر الذي يجب ان يتغير في المرحلة القادمة من خلال تدخل اكبر للدولة وبسياسات فعالة تجعل من هذه المؤسسات مشجعة لنمو الانتاج الوطني، وهي ايضا مشروطة بالقضاء على الفساد المالي والاداري.

عمل البنوك العراقية حاليا متدهور جدا خاصة في اهم وظيفة له وهي تسهيل ادخار الناس للفوائض التي يحققونها في اقتصاد العائلة بين الدخل والصرفيات وتوفير هذه المدخرات للمشاريع الاقتصادية التي يرغب المنتجون بانشائها. اسعار الفائدة على القروض تلعب دورا كبيرا في اقتصاديات الامم حيث انها تؤثر على سوق ادخار الفوائض عند الناس والشركات خاصة وإن التوفير لم يعد من قبل الاغنياء

فقط بل اصبح معظم العاملين يوفرون شيئا للمستقبل بشكل من الاشكال وأكثرها شيوعا صناديق التقاعد، وكذلك تؤثر اسعار الفائدة على سوق الاستدانة للاستثمار في المشاريع المتنوعة من قبل الشركات والأفراد حيث لم يعد الرأسمال الشخصي يكفي لتمويل إستثمارات البلد في القطاعات المختلفة. المستثمر في مشروع يقترض المال من السوق لتنفيذ المشروع إذا كانت ربحية المشروع أعلى بشكل واضح من فائدة القرض الذي سيدفعها عادة الى البنك الذي اقترض المال منه ويقوم البنك بدفع فائدة الى المدخرين الذي يضعون أموالهم كودائع لدى البنك لتشجيعهم على التوفير وحفظ المال عنده.

سعر الفائدة بعد حساب التضخم يمكن أن يتراوح بشكل عام بين 3-6 %، أعلى في مراحل التنمية السريعة بسبب قوة الطلب على المال وأقل في مراحل التنمية البطيئة بسبب ضعف الطلب على المال، والادخار يؤثر ايضا على سعر الفائدة فكلما إزداد تنخفض الفائدة وكلما إنخفض ترتفع الفائدة. هذه الآلية تعمل لخدمة المجتمع عندما تقوم الدولة بوضع القوانين والقواعد التي تضمن الملكية والعقود، والدولة بإمكانها التأثير على سعر الفائدة بوسائل متعددة. من المعقول أن يكون سعر الفائدة التي تعطيها البنوك لمن يودع اموال لديها حوالي 2 او 3 بالمائة اقل من سعر الفائدة التي تطلبها من الذي يريد ان يقترض مالا من البنك لتنفيذ مشروع جيد ومضمون بالنسبة للبنك مثل اخذ قرض لا يتعدى عن 50 او 70 بالمائة من تكاليف مشروع عقاري او صناعي او زراعي. هذا التسهيل المالي المنظم من قبل الدولة بدرجة او اخرى ضروري جدا في تنمية الاقتصاد وعمل سوق التوفير والاستثمار وقد يكون من الخطأ اعتباره ربا الذي حرمه الاسلام والمسيحية القديمة.

من الواضح وجود نوع من الفوضى والتشويه في سوق ادخار واستثمار الاموال لا تشجع المواطنين على الادخار في البنوك العراقية ولا المستثمرين على الاستثمار الانتاجي فأسعار الفائدة حاليا في العراق في جانب الاقتراض من البنوك للاستثمار عالية جدا لأسباب يصعب فهمها، خاصة مع الزيادة الكبيرة في ايرادات النفط والتضخم الواطئ وكثرة الفوائض حيث ازدياد اصحاب الرواتب والإيرادات العالية

وكثـرة فـي ارباح التجارة وارتفاع اسـعار الاراضي والعقـار وبالأخص في المدن الكبيـرة. فـي مثل هذا الوضـع وعند الاخذ بنظـر الاعتبار عنصـر المجازفة على المسـتثمر ان يبحث عن مشـاريع تعطي مردودا لا يقل عن 20 % سـنويا وهذا لا أعتقد بوجوده في الزراعة والصناعة العراقية حاليا.

منظومة الفائدة حاليا غير معقولة وليست مشجعة لبناء اقتصاد انتاجي وارى ضرورة التحقيق والدراسـة من قبل مسـؤولي الدولة العراقية في المال والاقتصاد والسياسـة لفهم ما يجري من اوضاع شاذة في عمل البنوك واتخاذ الاجراءات المناسبة ووضع القوانين والقواعد والضوابط الجيدة في عمل البنوك وجعلها مؤسسة تساهم بجدية في نهضة العراق الاقتصادية والإنتاجية من خلال فوائد وضوابط تشـجع على الادخار والاسـتثمار. لا أعتقد بوجـود صعوبة كبيرة على الدولة بضمـان اموال الناس لدى البنوك وتشديد الضوابط عليها بنفس الوقت وجعل الفائدة على الادخار حوالي 5 % والفائـدة على قروض الاسـتثمار حوالي 8 % مع تعزيز حـق المصارف الحكومية والاهلية باستحصال قروضها والضوابط التي يجب الالتزام بها عند الاقراض.

وفي مسألة سعر الدينار مقابل العملات الاجنبية يمكن ان نرى نجاح ملحوظ في ذلك رغـم وجـود هدر بحوالي 5 % وأكثر وهو الفرق بين سـعر البنـك المركزي وبين سـعر السـوق. بعد انتهاء الدكتاتورية وعودة النفط للتدفق بشـكل طبيعي وبزيادات ملحوظة اسـتقر بل تحسـن وضع الدينار العراقي امام العملات الاجنبية وبالأخص الدولار حيث به يباع النفط وهو اسـاس دخل العراق من العملات الاجنبية. رغم ان البنك المركزي اتبع سياسة بيع الدولار بالمزاد إلا ان سعره استقر حول 1200 دينار للدولار لسنوات عديدة واستمر البنك المركزي بيعه بأقل من ذلك بقليل الى المؤسسات الاهلية والحكومية التي تتعامل مع بيع وشراء الدولار وتحويلات الخارج. تحويلات الخارج مهمة جدا في اقتصاد البلد لأنها تؤثر على ميزان التجارة الخارجية والتضخم والتنمية، وتسـتعمل لأغراض متعددة اهمها شراء السلع المستوردة، سفر المواطنين الى الخارج، دفع رواتب وتقاعد العراقيين السـاكنين في الخارج والذي اصبح نزيفا متزايدا في اقتصاد العراق وخروج العملة الصعبة، تحويل ارباح الشركات والافراد،

وأيضا غسل اموال الكسب غير الشرعي من سرقة ورشى وحتى اموال المنظمات الارهابية.

قبل سنوات اكتشف البعض بإمكانية تحقيق ارباح كبيرة وسهلة عن طريق حجز كمية مما يبيعه البنك المركزي من الدولارات وبيعها بسعر اعلى مما هو سائد. وخلال فترة قصيرة تكاثر هذا البعض ودخل على الخط كثير من المتنفذين والحيتان للغَرف من هذا المنجم حيث ان شراء مليون دولار من البنك المركزي بسعر 1190 دينار للدولار وبيعها لمن يحتاج دولارات للتحويل الخارجي بسعر 1250 يعني ربحا قدره 60 مليون دينار. الفضيحة انفجرت عندما قارب سعر الدولار من 1300 دينار وشعر التاجر والمواطن بثقل ذلك وتأثيره على زيادة اسعار السلع فتدخلت الحكومة وصحى مجلس النواب وتحمست هيئة النزاهة وفتح التحقيق في الموضوع الذي اثرى الكثير من المتنفذين الاثرياء على حساب المواطن الذي دفع سعر اعلى للبضائع والخدمات المرتبط سعرها بالدولار. ترليونات من الدنانير دخلت في هذا الثقب الاسود دون التمكن من محاسبة معظم المستفيدين ولا من استرجاع ولو قسما صغيرا من هذه الاموال لأنها عملية بيع وشراء وان كانت سرقة مشبوهة الشرعية.

بفضل الديمقراطية وحرية الرأي والإعلام تمكن بعض الحريصين على مصلحة العراق ومواطنيه من وضع حد لهذه السرقة المبطنة بشيء من الشرعية من خلال وضع حل مؤسساتي غَيَّر من آلية توصيل الدولار لمن يريد شراءه للتحويل وبدون احتكار المتنفذين وأيضا وضع ضوابط افضل عند التحويل فعاد سعر الدولار الى سابق عهده والقريب من سعر البيع من قبل البنك المركزي، ولو بفارق 5 % واستمرار النزيف. لكن خطر صعود سعر الدولار مرة اخرى لازال قائما لأن مؤسسات التجارة الخارجية والتحويل الخارجي لازالت ضعيفة وهناك العديد من ضعيفي الذمم المستعدين لاستغلال اي ثغرة للثراء خاصة مع ضعف المحاسبة وحماية التوافق وأيضا لأن تغيرات العرض القادم من بيع النفط والطلب المتأثر بالتوقعات والمضاربات يمكن ان تكون كبيرة وتفرض زيادة كبيرة على سعر الدولار.

للتمكـن من اجراء كثير مـن الاصلاحات الاقتصاديــة والمالية والمتعلقــة بالتجارة الخارجية والتحويلات الخارجية هناك حاجة ملحة لنقاشــات مفتوحة لرســم سياسات خاضعة لمبدأ البرغماتية ومصلحة العراق الانتاجي وليس لمعتقدات اللبرالية الجديدة في الحرية الكاملة للسوق والتحويلات الخارجية. معظم الاصلاحات المطلوبة تصب في حصر وتقليل عمولة الوسـيط بين البنك المركزي والمواطن/الشـركة التي تريد التحويل وأيضا في ضبط التحويلات لكي لا تضر باقتصاد وسمعة البلد. كما وان على المسؤولين الحذر من اجراءات قد تزيد من حساسية سوق العملات للتوقع والإشاعة وسـلوك القطيع، مثلما حصل في تحديد مجلس النواب لعدم السماح بتحويل أكثر 75 مليون دولار يوميا وهو امر ليس من صلاحية المجلس ويزيد من سعر الدولار دون مبرر. الاصلاح الاكبر والاهم على المدى البعيد وقد يحتاج بعض الوقت لتنفيذه هو اخـراج الدينار العراقي من تبعيته للدولار والتعامـل أيضا باليوان الصيني واليورو الاوروبــي والين الياباني في التجارة الخارجية بالإضافــة الى الاتفاقيات الثنائية مع دول الجوار.

سـوق الاوراق المالية هي اليوم من اهم المؤسســات في الاقتصاديات الحديثة حيث يتوجه اليها المدخرون لاستثمار اموالهم وجعلها تنمو وتحقق فائدة اكبر في المستقبل وأصحــاب المشــاريع الانتاجية والخدمية للحصــول على الامــوال اللازمة لتمويل توســعاتهم والمشاريع الجديدة التي يرون فيها جدوى اقتصادية وإمكانية لتحقيق ربح جيــد وأفضل مما تعطيه فوائد البنك والأوراق المالية الحكومية كسـندات الاقراض. خــلال العقــود الماضية تنوعت الاوراق المالية بدرجــة كبيرة ولكن مع ذلك لا تزال ســوق اسهم الشــركات وبدرجة اقل سوق سـندات الاقراض الحكومية هي الاهم في معظم اقتصاديات العالم. وتجاهد حكومات العالم من وضع القوانين والتعليمات لمنع او تقليل التحايل واستغلال الاقوياء لسوق الاوراق المالية.

نهضة العراق مرتبطة بنهضة صناعته وزراعته وخدماته وكلها بحاجة الى استثمارات وموارد ضخمة للتوسع بالمنشئات الحالية وبناء مشاريع جديدة وإعادة بناء صناعات قديمة ولكنها تراجعت بسـبب الظروف الاسـتثنائية التي مر بها العراق خلال العقود

الماضية. ارباح الشركات عند وجودها ودعم الدولة من ايرادات النفط يمكن ان توفر قسم من الاستثمارات/الموارد المالية المطلوبة ولكن ذلك لا يكفي ولابد من التوجه نحو القطاع الخاص لاستثمار مدخراته في اسهم الشركات الصناعية. وهذا يحتاج الى وجود الفوائض والتوفير وثقة المواطنين بالشركات التي يشترون اسهمها من ناحية الارباح التي تحققها هذه الشركات حاليا والقيمة المستقبلية لهذه الاسهم. اعتقد بأن ثقة المواطنين/المدخرين بسوق الاوراق المالية العراقية بشكل عام وسوق اسهم الشركات الصناعية بشكل خاص في الحضيض لأسباب يفترض بالمختصين في الموضوع في ادارة السوق ووزارة الاقتصاد ووزارة الصناعة ومجلس الوزراء ومجلس النواب دراستها وبيان اسبابها لوضع العلاجات المناسبة.

بين عام 2004 و 2014 توسع الاقتصاد العراقي بما لا يقل عن 30 % سنويا كمعدل وان كان هذا بفضل إيرادات النفط التي رفعت القدرة الشرائية لدى معظم المواطنين وبنفس الوقت تكونت فوائض كبيرة لدى شريحة من الناس، وكان هذا من المفروض ان يزيد من أرباح الشركات ويتوجه قسم كبير من التوفير والأرباح نحو سوق الاسهم. في مثل هذا الوضع يفترض ان تتصاعد اسعار الاسهم وتوفر سيولة كبيرة للاستثمار ولكن مع الاسف نرى ان العكس هو الحاصل وكثير من المستثمرين تتقلص قيمة استثماراتهم ويكونون عبرة لمن يريد دخول سوق الاسهم العراقية.

يوجد نوعين من السرقات الشرعية من أصحاب الاسهم الذين لا يتابعون بشكل مستمر المستجدات في الشركات التي يملكون اسهما فيها. الاولى تتم من خلال إعاقة وصول المعلومة الى مالكي الاسهم حول زيادة رأسمال الشركة عن طريق بيع اسهم جديدة الى مالكي الاسهم الحاليين بأسعار تقل كثيرا عن سعر السوق الحالي ومن لا يستغل حقه في شراء الاسهم الجديدة يذهب حقه الى المتنفذين لشراء ما يسمى بالفضلة بأسعار واطئة يحققون خلالها أرباح كبيرة على حساب مالك الاسهم الأصلي الذي لا يستغل حق الشراء. الثانية تتم من خلال الاصرار على حضور الشخص بنفسه لاستلام الارباح عند وجودها ومع إعلان ضعيف عنها. حل المشكلتين ليس صعبا ولكن ولكن!، في الاولى ان يباع ما لا يستغل من حق شراء الاسهم الجديدة

وإعطـاء مبلغ البيع الى صاحب حق الشـراء وفي الثانية تسـليم الارباح للوكلاء او لشركة الوساطة التي تدير اسهم المالك لتودع بحسابه.

ما يحدث في سوق الاوراق المالية العراقية من خلل يسيء بسمعة الشركات العراقية وسـوق الاسهم خاصة عندما يصاحبها كم كبير من التحايل في الحسابات والصفقات السـرية المشـبوهة وضعف النظم القانونية التي تنظم عمل الشـركات والسـوق ولا تسمح بممارسات وإعلانات غير صحيحة. في مثل هذه الاوضاع يتجنب المدخرون والمستثمرون سـوق الاوراق المالية العراقية وتذهب سنويا مليارات من الدولارات الى سوق العقار والاستثمار خارج العراق ومن المؤسف ان نرى المسؤولين يغضون الطرف عن هذا الامر العظيم الاهمية في نهضة الصناعة والشركات العراقية.

سياسات اقتصادية لحماية موارد وممتلكات الدولة

فـي ظل انتشـار الفسـاد المالـي والاداري والضعف فـي تطبيق القانـون والقواعد المجتمعية ظهرت في العراق اشـكال متنوعة من التجاوزات التي تسـمح للأفراد ان ينتفعوا على حسـاب الملكية العامة والحق العام. فهذا يبني على ارض لا يملكها وقد يمر تحتها انبوب نفط وهؤلاء يتفقون على رواتب وامتيازات لأنفسهم !! وهذا يستغل الرصيف المخصص لمشي الناس لبناء دكان او موكب او كراج وهؤلاء يبنون بيوتا على اراض زراعية وكأن قوانين الدولة وتصنيفها للعقار ليس له معنى وسحب الماء والكهرباء مضمون من خلال الرشـى !! وهذا يوسـع من بنايته بالأخذ من الشـارع او الرصيـف او مـد الطوابق العليا على الفضاء العام للشـارع او الرصيف وهؤلاء يسـتغلون العطل الطويلة ويبنون دكاكين بـدون اجازة بناء لتصبح امر واقع بعد ايام بمباركة المهندس المسـؤول ومسـؤول البلدية الذي لا يحب النظام والقواعد !! كثير من هذه التجاوزات/السـرقات تصبح شـرعية بسـبب قرار او عدم قرار يصدر من الدولة والقائمين على حماية حقوقنا العامة.

الاهـدارات في مـوارد وممتلكات الدولـة كثيرة فمنها ما نراها فـي الرواتب العالية للمسـؤولين وذوي الدرجـات الخاصة وكذلك ما تحدده النخبة لنفسـها من امتيازات وتقاعـد وايضـا صرفيات غير ضرورية وفيها رائحة فسـاد، ومنهـا قيام وزارات

وهيئات ومجالس الدولة ببيع ممتلكاتها بسعر بخس لا يقترب من سعر السوق ويتم ذلك وفق السياقات القانونية مثل بيع اراضي او شقق او بنايات تابعة للدولة بمزاد علني ولكن يقيد بطريقة من الطرق ويصبح احتكاري، وهذا يمكن ان يحدث في مشتريات الدولة أيضا، او من خلال تشكيل لجنة تحدد الاسعار وفق معايير معينة ويتم التساهل في هذه المعايير او بعض منها مثل سعر السوق او السوق الافتراضي. التساهل قد يكون معقولا وشرعيا مثل تمكين ذوي الدخل المحدود من تملك الشقق البسيطة التي يسكونها او غير معقول وغير شرعي مثل تمكين ذوي دخل جيد من تحقيق ارباح كبيرة بشراء شقق او اراضي غالية بأسعار واطئة، وهو ما سمعناه من تمليك شقق وبيوت في المنطقة الخضراء لموظفي الدولة الساكنين فيها ومعظمهم ممن كان لديه او لا يزال لديه بيت خارج المنطقة الخضراء.

من المواضيع التي يمكن ان يصبح سرقة شرعية كبيرة هو بيع شركات القطاع العام (وعددها كما اعتقد يتجاوز المائتين شركة) الى القطاع الخاص وهو ما يسمى بالخصخصة التي ينادي بها اللبراليون الجدد بغض النظر عن نتائجها لأنهم مؤمنون بأن القطاع الخاص دائما افضل وأكفأ من القطاع العام في ادارة المشاريع الاقتصادية. هذه الشركات كانت نشطة وفعالة وتزود السوق العراقية بمنتجات صناعية عديدة ولكنها انتكست في التسعينات بسبب الحصار وتدهورت بدرجة كبيرة بعد السقوط بسبب فتح الاستيراد على مصراعيه وعدم الاهتمام بهذه الشركات ومصانعها وأصبحت عبأ على الدولة ولكنها مع ذلك يمكن ان تساهم في النهضة الصناعية العراقية اذا كانت الحكومة الحالية والحكومات القادمة جادة في احياء الصناعة العراقية من خلال دعم الصناعة وفرض رسوم كمركية مناسبة وإعادة هيكلية هذه الشركات وجعلها ذات ملكية مشتركة بين القطاع العام والقطاع الخاص او حتى بيعها للقطاع الخاص بشرط استمرارية الانتاج وعدم شمول اراضي هذه الشركات في عملية البيع.

بسبب التدهور الصناعي لسنين عديدة اصبح اهم ما موجود في شركات القطاع العام العراقي غير النفطي هو الاراضي التي بحوزتها والتي ارتفعت اسعار معظمها

بعشرات المرات. ولا استبعد بأن الكثير ممن سيقدم على شراء هذه الشركات هم من اصحاب رؤوس الاموال الذين ينشـدون الربح السـريع وليست لهم علاقة بالصناعة وسـيقومون بقطع اوصال الشركة التي يشـترونها ويبيعون اراضيها او يبنون عليها بنايـات سـكنية او تجارية. لذا على الدولة والحكومة عـدم التفريط بالمصلحة العامة واخذ الضمانات باسـتمرار عمل الشركة التي سـتباع كلها او جزء منها وان تسحب معظم اراضي الشـركة وتخصص لإقامـة المصانع عليها او اسـتخدامها للمصلحة العامة. في بغداد وأطرافها توجد اراضي شاسـعة هي اما اراضي زراعية مسـتغلة او مملوكة من اشـخاص وعوائل او وقف او مملوكة للدولة وشـركاتها. مع التوسـع العمراني الهائل في بغداد وإزالة معظم البساتين التي كانت داخل بغداد وفي محيطها اصبح من الضروري ان نبقي هذه الاراضي لكي تستخدم للمصلحة العامة ولا نسمح بتحولها العشـوائي الى اراضي سـكنية تقضي على ما تبقى في بغداد من مسـاحات خضـراء تتنفس من خلالها المدينة المكتظة بالناس والسـيارات الملوثة للبيئة والبناء الاسمنتي الذي يرفع من درجات الحرارة.

اتوقـع ان يكون حـال معظم المدن العراقيـة لا يختلف عما هو في بغـداد من ناحية البناء العشوائي وتقلص المساحات الخضراء وبالأخص البساتين. لذا من الضروري ان لا نفـرط بأراضـي الدولة والأراضـي الزراعية داخل وفي اطـراف المدن وان يحصر استخدامها للبستنة والتشجير لتوفير الخضر الطازجة والفواكه لسكان المدينة وتحسـين البيئة المحيطة، وأيضا لإقامة المصانع التي تشغل الايدي العاملة المتوفرة بكثرة في المدن خاصة وان معظم المصانع الحديثة انخفضت تلوثاتها بدرجة كبيرة. تأجير اراضي الدولة وشـركاتها بأسـعار رمزية وعقود طويلة المدى لاسـتخدامها فـي الزراعـة والصناعة انفع للمجتمـع وبدرجات عديدة من بيعهـا للقطاع الخاص لاستخدامها على اساس الربح الاكبر وليس منفعة المجتمع.

سياسات اقتصادية لتوزيع عادل

تحتـل مسـألة العدالة في التوزيع، سـواء كان فـي الموارد للانتاج ام توزيع السـلع للاسـتهلاك، مكانة مهمة في معظـم المجتمعات، ولو بدرجـات مختلفة، وبالاخص

المجتمع العراقي حيث تصل فكرة الحق والعدل حد الهوس. عدم وجود عدالة في التوزيع يؤدي الى عدم الاستقرار المجتمعي وزيادة الجريمة والصراع وايضا يتأثر الانتاج بشكل سلبي خاصة عندما يتحيز التوزيع لصالح العاملين في الدولة العراقية. ما يهمنا في مسألة العدالة في التوزيع هو بين طبقات المجتمع، بين القطاع الخاص والقطاع العام، بين المناطق والمكونات، بين المجتمعات، وبين الاجيال.

رغم الاهتمام الكبير الذي يوليه العراقيين لعدالة التوزيع نرى فروق هائلة في توزيع الدخل، فما يستلمه مسؤولين بالدولة من رواتب ومخصصات تزيد عن ثمانية ملايين دينار في الشهر لا يمكن ان تكون معقولة وعادلة عندما تستلم الارملة والمعاق والعاطل عن العمل مبلغ لا يزيد عن 150 الف دينار في الشهر او عندما لا يستلم زملائهم في اوروبا وأمريكا نصف هذا المبلغ ويدفعون عليه ضرائب. هذه الفوارق الهائلة في الدخل في العراق والتي وضعها الامريكان في بداية حكمهم المؤقت للعراق بعد السقوط لأغراض ليست بريئة هي مصدر التهميش والإرهاب والفساد ولا يمكن ان تجلب استقرارا للعراق لكي يتوجه نحو المشاريع الانمائية والإنتاجية التي هو بأشد الحاجة اليها الآن لتشغيل الملايين من الايدي العاملة العاطلة، المتزايدة والمهددة للامن الاجتماعي.

رغم ان موارد النفط وحسب الدستور العراقي ملك لكل مواطني العراق نراها في الواقع مخصصة بمعضمها للعاملين في قطاع الدولة وليس للقطاع الخاص منها سوى الفتات وعبر مقاولات معظمها فاسدة. توزيع الموارد والصلاحيات على الحكومات المحلية وبالاخص الاقضية والنواحي وحسب نفوس الادارة متلكأ بدرجة كبيرة وبعض من اهل العضلات يطالبون ويبتزون حصص اكبر لمناطقهم، وهو ما لا يمكن تسميته بالعدالة في التوزيع. كما نرى بأن الجيل الحالي مهتم بزيادة استهلاكه من السلع والخدمات بتمويل النفط بدون الاهتمام بما سيتركه للاجيال القادمة من اسس اقتصادية يمكن ان يعتمدوا عليها، وهذا يعني بضرورة تبني سياسات اقتصادية تفرض استثمار جزء من موارد النفط لصالح الاجيال القادمة.

نوعين من الضرائب نراها ضرورية في تحقيق درجة جيدة من العدالة في المجتمع.

الاولى ضريبة دخل تصاعدية فيها يدفع ذوي الدخل العالي نسبة اعلى من الضريبة كلما ارتفع دخلهم، وهذا يسمح للمجتمع باسترجاع بعض الرواتب والتقاعد العالي الذي خصصته النخبة لنفسها دون وجه حق وايضا توفير موارد مالية للصرفيات المختلفة تزيد من اعتماد الدولة على المجتمع وليس العكس كما في الدولة الريعية. النوع الثاني من الضريبة المهمة هو الضريبة على الاستيراد وهو يجلب ايضا موارد عظيمة للدولة وبنفس الوقت يقلل الاستهلاك المستورد ويشجع الانتاج والاستهلاك الوطني.

الريع والحكومة العراقية وميزانية 2018

د. محمد علي زيني

منذ 1964 حين قامت الحكومة العراقية آنذاك بتأميم القطاع الخاص وخلق قطاع عام فاشل حتى يومنا هذا، بقيت هذه الحكومة تعتاش على النفط في تمويل ميزانيتها السنوية. وبناءً على استمرار "اللازمة الخبيثة" المؤسسة على "الفساد وسوء الإدارة"، يستمر الإقتصاد مريضاً والشعب العراقي – عدا الطبقة المتسلطة – فقيراً والقطاع الخاص ضعيفاً والقطاع العام عبئاً ثقيلاً وموظفو الحكومة بطالة مقنعة وسواد الشعب القادر على العمل بلا عمل.

على أننا، قبل أن ندخل بصلب موضوع هذه المقالة، يتحتم علينا تسليط الضوء على بعض المصطلحات التي أصبحت شائعة عند الدول "النفطية" ومنها "الريع". هناك تعريفات عدة للريع وأنواع الريع، وهي أكاديمية لا تهمنا هنا كثيراً بقدر ما يهمنا التعريف الذي يتضمن الريع باعتباره دخل "غير متعوب به"، إذ هو ليس ناتجاً عن جهود تتطلبها العملية الأقتصادية المعتادة، أي ليس ناتجاً عن عمل يقوم به المالك، وإنما هو دخل تجود به الطبيعة. وأفضل مثال لهذا النوع من الريع هو الدخل الذي يتأتى من أستخراج النفط الخام وتصديره، كما هي الحال مع العديد من الدول العربية، ومنها العراق الذي أصبح دولة ريعية بامتياز بعد أن تعرضت قطاعاته الأقتصادية غير النفطية الى الدمار.

أما "الحكومة الريعية" فهي الحكومة التي تعتاش بصورة أساسية على دخل البلاد من الريع، أي أن الريع يكاد يكون الوسيلة الوحيدة لتمويل ميزانيتها السنوية (annual budget). وأفضل مثال للحكومة الريعية هي الحكومة العراقية التي، بتكوينها وإمكانياتها الحالية، لا تعرف مصدراً آخر للرزق غير الريع الناتج من الصادرات النفطية. على أن قولنا بأن الحكومة الحالية لاتعرف مصدراً آخر للرزق (أي لتمويل الميزانية) لا يجوز الأخذ بإطلاقه هكذا، لأن للحكومة مصادر مالية أخرى مثل ضريبة الدخل التي تُستوفى آلياً من رواتب موظفي الدولة، والضرائب التي يدفعها

القطــاع الخاص – هذا في حالة عدم التهرب منها كما هو معتاد في الدولة الريعية – وكذلك التعرفة الجمركية على البضائع المستوردة ... إلخ. ولكن هذه المصادر تصبح قليلــة جداً إذا ما قورنت بدخــل الحكومة من النفط. ومثال على ذلك نجد أن تخمينات إيــرادات الميزانية (أو الموازنة) لهذه الســنة (2018) تفيد بــأن الصادرات النفطية ستموّل نحو 86 % من تلك الميزانية. ولك أن تتصور ما سيحدث لميزانية الحكومة لو أن مضيق هرمز، الذي تمر من خلاله نحو 85 % من صادرات العراق النفطية، تم إغلاقه لسبب أو لآخر!

إذا وضعنا العراق، بما هي عليه حالته الأقتصادية الآن، على أحد طرفي خط مستقيم ثــم وضعنا الولايات المتحــدة الأمريكية، مثلاً، على الطــرف الآخر من الخط، نجد أن حكومــة الولايات المتحدة هــي على الضد من حكومة العــراق من حيث تمويلها لميزانيتهــا الســنوية، إذ تعتمد في ذلك بصورة أساســية على جبايــة الضرائب على اختلاف أنواعها وليس على الريع كما هي الحال مع الحكومة العراقية. وبين طرفي هذا الخط تقع مختلف بلدان المعمورة من حيث طبيعة اقتصاداتها، فهي ستقترب من الولايات المتحدة كلما ازداد اعتماد حكومة البلد على الضرائب في تمويل ميزانيتها، وبالعكس ستقترب من العراق كلما ازداد اعتماد ميزانية الحكومة على الريع.

إنعكاسات جديرة بالتأمل

إن لوســيلة تمويــل الميزانيــة الحكومية في أي بلد إنعكاســات جوهريــة على الواقع السياسي والأقتصادي والإجتماعي لذلك البلد. فالآثار التي تتولد من تمويل الميزانية في ظل اقتصاد ضريبي تختلف بشكل كبير عن تلك التي تتولد في ظل اقتصاد ريعي، ويمكن إيجاز تلك الأختلافات بما يلي:

1- تبــذل الحكومة في ظــل اقتصاد ضريبي جهوداً مضنية مــن أجل الحصول على الأمــوال اللازمــة لتمويل ميزانيتهــا. ويتم ذلك عادة بفــرض الضرائب المختلفة وتحصيلها بموجب القانون. ونظراً لأن الضرائب تزداد بنمو أقتصاد البلد وتوسّع نشــاطه، نجد أن للحكومة هنا مصلحة كبرى في توسيع النشاط الأقتصادي الدافع للضرائب من أفراد وشركات. لذلك نرى أن هكذا حكومة ترحب، بالطبع، وتشجع

قيـام أعمال جديدة (new business) أو مشـاريع جديدة، ولديها دوائر حكومية تختص بالتعاون مع أصحاب المشاريع الجديدة لتسهيل وتسريع إنشائها.

إن ديناميكيات العلاقات هذه وتأثيراتها المتبادلة تسـتدعي توسعة القاعدة الأقتصادية أفقياً وعمودياً، بصورة مستمرة، ليس فقط من أجل زيادة كميات الضرائب المتحصلة بالتوازي مع التوسـع الأقتصادي المسـتدام، وإنما من أجل توسعة سوق العمل أيضاً وخلق فرص جديدة للتشـغيل تتناسب مع الزيادة المستمرة في حجم العمالة، والناتجة من النمو السـكاني المسـتمر. وبأضافة فرص عمل جديـدة ذات دخل مجزي تزداد الضرائـب المدفوعة للحكومة. ذلك من جهة، ومن جهة أخرى فإن الحكومة هنا هي المسـؤولة عن خلق الفرص لتشـغيل المواطنين، وبتحملها تلك المسؤولية وإنجازها علـى وجـه جيد تكون قـد أدت واجبها تجاه دافع الضريبة. أضـف الى ذلك أن هكذا حكومة تتسـلم السـلطة عادة بالوسـائل الديمقراطية عن طريـق الإنتخاب، كما هي الحال في الغرب واليابان والعديد من دول العالم الأخرى، وليس عن طريق التمسك بالسـلطة أما بالوراثة أو، على الأعم الأغلـب، التلاعب بنتائج الإنتخابات كما الأمر بالعراق مثلاً. لذلك ستتحسن فرصة إعادة إنتخابها بالتوازي مع تحسن إقتصاد البلاد في ظل حكمها.

2- علـى العكـس من ذلك، نجد أن الحكومة في ظل اقتصـادٍ ريعي غير معنية كثيراً بحيوية النشـاط الأقتصـادي وخلق حالة من النمو الأقتصادي المسـتدام من أجل توسـيع القاعـدة الضريبية وما يسـتتبع ذلك من زيادة فـي الضرائب المتحصلة. ذلك أن الحكومة هنا لا تسـتند الى الضرائب في تمويل ميزانيتها. فموارد الريع، والحمـد لله، تنسـاب بانتظام لتمويل الخزينـة الحكومية، ولا حاجـة إذن لفرض الضرائـب على الناس، وكفى الله المؤمنين شـر القتـال. كما أن الحكومة في ظل اقتصـاد ريعـي لا يهمها كثيراً توطيد الأسـاليب الديمقراطيـة بالحكم، فهي كلما ابتعدت عن أسـس الحكم الديمقراطي كلما قلت فرص تعرضها للمسـائلة من قبل الشعب. ولهذا نجد أن الحكومة المعتاشة على الريع تكون عادة متراخية وكسولة وهي لا تتحمل مسؤولياتها في تنشيط الأقتصاد وتنميته باستغلال الحيوية الطبيعية للقطـاع الخـاص. ولا هي، مـن جهة أخرى، جادّة في خلـق فرص عمل مجزي

للمواطنيــن، طالما أمكن تكديســهم في الجهاز الحكومي المنتفخ باســتمرار، وهو المــكان التقليدي للبطالة المقنعة، أو ضخهم بقطاعها العام الفاشــل وغير الكفوء، ليزداد فشله وضعف تنافسية منتجاته نتيجة زيادة كلفة الأنتاج.

والآن أو ليــس هــذا ما يُذكّــر القارئ الكريم بحالــة الحكومة العراقيــة؟ فلوس النفط تأتي ســنوياً بانتظام، فلِم القلق إذن، والســهر، والتعب في بناء إقتصاد جيد؟ ثم لماذا بــذل الجهود من أجل خلق نظام ديمقراطي ســتتعرض الحكومة بظله الى المســاءله والحســاب الجاد؟ إن هذا ما يفســر بالضبط سلوك المسؤولين في الحكومات العراقية المتتالية في ابتعادهم عن الإهتمام ببناء إقتصاد مزدهر لا يعتمد بصورة أساسية على ريع النفط، وكذلك ابتعادهم عن التعامل بالوسائل الديمقراطية في الحكم.

الآن وقد مضى أكثر من أربعة عشر عاماً على سقوط نظام صدام حسين، رب منادياً ينادي يا أيتها الحكومة العراقية الكسولة المعتاشة على الريع، والفاسدة حتى النخاع، لننس مســألة إعادة بناء الأقتصاد العراقي، وهي مســألة تحتاج الى مهنيين كفوئين لا يفيض لهم من الوقت للتســكع في دهاليز بيروقراطيكم، ونســأل أسئلة بسيطة تخص المواطــن العادي من بينها: أين الماء الصالح للشــرب وأين الكهرباء؟ أين الخدمات الصحية المعقولة وأين التعليم اللائق بمســتوياته المختلفة من الروضة الى الجامعة؟ أيــن مجاري الصرف الصحــي الوافية وأين تعبيد الطرقات وتنظيف الشــوارع من الأزبال؟ وأين خدمات النقل الجيد، الحافظ لكرامة الأنســان، داخل بغداد – العاصمة – وفي مدن العراق الكبرى كالبصرة والموصل؟

إن الخدمات التي ذكرناها هي ليست لتلبية حاجات المواطن المشروعة فحسب، وإنما هي أيضاً الأساس أو البنية التحتية اللازم توفيرها لبناء إقتصاد ناجح وبمستوى إنتاج قادر على المنافســة نوعياً وســعرياً! إذ كيف يمكن للحكومات الحالية بناء قطاعات إقتصاديــة وخدمية ناجحة إن لم تتمكن حتى من توفير الكهرباء الكافي والماء الوافي لاستهلاك المواطنين؟ وكيف ستتمكن من إدارة وتشغيل مختلف القطاعات الأقتصادية إن لم توفر المدراء الجديرين والعمالة الماهرة والسليمة جسمياً وعقلياً؟

إن العتب يتوجه لمن وقع حكم البلاد في قبضته منذ مغادرة الحاكم المدني الأمريكي

بريمـر في 28 حزيـران 2004 ولغاية الوقـت الحاضر. إنها الكتل السياسـية التي انتهت مقدرات العراق، هذا البلد المنكوب، في أياديها، وهي ألقت حبلها على غاربها ونسـيت مسؤولياتها في توفير الخدمات الأساسية للشعب وإعادة بناء البلاد والتهت، بـدلاً مـن ذلك، في نزاعاتهـا التي لا نهاية لهـا تهالكاً على السـلطة والمال، وخدمةً للمصالح الخاصة، وملئاً لجيوبها وحسـاباتها بأموال الشـعب المسروقة – يا لها من فضيحة!

إن عمليات الأعمار وبناء الأقتصاد المحطم تتطلب أموالاً طائلة قد يصل معدلها نحو 130 مليار دولار سنوياً خلال العشرين سنة القادمة وهذه لن توفرها العوائد النفطية السـنوية وإنما يوفرها الأستثمار الأجنبي المباشـر، كما بين ذلك كاتب هذه السطور في بحث سابق، نجتزئ منه ما يلي:

"إن المبالـغ الأسـتثمارية المطلوبة لتطويـر الأقتصاد العراقي كبيـرة جداً بمقياس إمكانيات العراق الحالية، ولا يمكن أبداً التعويل على ما تدره الصادرات النفطية من أموال لتوفير حتى جزء معقول منها. وسـبب ذلـك أن الميزانية الحكومية الاعتيادية (أي التشـغيلية) تلتهم الجزء الأكبر من أموال الصادرات النفطية في كل سـنة، ولا يبقى إلا ما يكاد يكفي لإعادة بناء البنية التحتية وتوسـيعها لمواجهة حاجات السـكان الذيـن تتزايـد أعدادهم باسـتمرار، بضمنها حاجـات التعليم والصحة والسـكن. إن المبالـغ الهائلـة المطلوبة لتنميـة الاقتصاد العراقي، والحالة هـذه، يتعين أن يتولاها القطاع الخاص، وفي ذلك سـيكون للاسـتثمار الأجنبي المباشـر حصة الأسد. على أن الاسـتثمار الأجنبي المباشر سوف لن يدخل العراق ما لم تتوفر له البيئة التنافسية المؤاتية، خصوصاً وإن مختلف بلدان العالم تتبارى فيما بينها لاجتذاب هذا النوع من الاستثمار."

وماذا عن مسـؤولية توفير فرص العمل لعشـرات الآلاف من الأيدي العاملة الجديدة التي تدخل السـوق سـنوياً، ومن بينهم خريجي الجامعات الذين أصبح البعض منهم يقدم على الإنتحار من شـدة اليأس وهو يبحث عن عمل لائق؟ المسـألة بسـيطة عند ذوي العقول الريعية! لا حاجة لبناء إقتصاد نابض بالحياة، ينمو باسـتمرار لتوظيف

القادميـن الجدد من الباحثين عن عمل، فهذه المهمة صعبة وشـاقة بطبيعتها وتتطلب التضحية والأخلاص والتفاني، ولربما حتى فسـح المجال لذوي الكفاءات وأصحاب الدراية للمشاركة في التخطيط وإدارة البلاد (وهذا ممنوع عند ذوي العقول الريعية).

إن الحل الأسـلم، إذاً، الذي توصلت إليه الكتل السياسـية المتسـلطة على الحكم حالياً هو تعيين الباحثين عن عمل من الموالين للكتل السياسة فقط ورمي البقية، إذ لا شأن لهذه الكتل بتوفير العمالة واسباب العيش الكريم لباقي فئات الشعب، في جوف الجهاز البيروقرطـي العتيـد للحكومة العراقية. فالرواتب هناك متوفرة ما دام سـيل الأموال النفطية، الغير متعوب بها، مستمراً. ولا يهم بعد ذلك تكرش الحكومة العراقية وزيادة وزنها – إن صح التعبير – من نحو مليون نفر قبيل سـقوط النظام في 2003 الى ما يزيـد علـى أربعة ملايين نفر بالوقت الحاضر، والحبل علـى الجرّار. ولا يهم كذلك ترهـل الحكومة بزيادة طبقـات بيروقراطية جديدة تعرقل سـير العمل وتبدد أوقات المراجعين لدوائر الحكومة وتنهش في جيوبهم إشباعاً لنهمها وفسادها.

3- بالنظـر لأهمية الضريبة في البلاد ذات الأقتصـاد الضريبي، فإن دافع الضريبة (tax payer)، وهو يتحمل المسـؤولية في تمويل خزينة الدولة، يكون هو السيد وهو صاحب السـلطة في طـرف المعادلة، في حين تكـون الحكومة في الطرف الآخـر هي المَسـود أو الأجير أو الخادم لـدى دافع الضريبة. بعبـارة أخرى إن الشـعب في البلاد ذات الأقتصاد الضريبي هو المالك وهو رب العمل الذي يدفع أجور الحكومة وهي أجيرة عنده. وللشعب، متى شاء، تبديل الحكومة بالتصويت وبموجب قوانين مرعية.

على العكس من ذلك نجد أن الحكومة في البلاد ذات الأقتصاد الريعي هي السيد والشعب هو المسود. ونظراً لأن الإقتصاد ضعيف عادة في هذه البلاد، نتيجة تراجع الرغبة لدى الحكومة في تطوير إقتصاد قوي، متنوع، ذو نمو مستدام، يقوده قطاع خاص قادر على دفع الضرائب، فإن الشـعب يصبح هو الأجير لدى الحكومة بفعل هيمنة الأخيرة على فرص العمل في الدوائر الحكومية وكذلك بفعل هيمنتها على القطاع العام المتمدد طولاً وعرضاً والمسيطر على اقتصاد الدولة في ظل الحكومة الريعية.

بالإضافة إلى ما ذكرنا أعلاه، فإن عدم دفع ضرائب أو دفع ضرائب واطئة يقود، من جهة أخرى، الى تراخي غالبية الشعب وانخفاض رغبته في مسائلة الحكومة. وينتج في ظل هكذا بيئة مجتمع مدني ضعيف، مع حكومة بمؤسسات سياسية شكلية فاقدة لوسائل الكبح والموازنة، أو بمعنى آخر، يتعذر في ظل هكذا حكومة فصل السلطات حتى تكبح الواحدة منها الأخرى.

إن هذا ما يحدث عادة في الدول ذات الأقتصاد الريعي، وأفضل مثال لذلك هي دول الخليج العربي، وفي مقدمتها العراق، الذي أصبح نموذجاً للأقتصاد الريعي مع تبعاته التي شرحناها، منذ تسلط صدام حسين الفردي على حكم العراق واشتباكه مع إيران في حرب مدمرة ولغاية وقتنا الحاضر. على أننا وقبل اختتام هذه الأنعكاسات، لا بد أن نستدرك ونقول بأن حكومات دول الخليج قد أدركت أهمية الأستثمار من أجل تنويع وتنمية القواعد الأقتصادية لبلدانها، وهي مستمرة على السير قدماً بهذا الطريق، رغم أن علاقة السيد والمسود بين الحاكم والشعب ما زالت مستمرة، وإن بدرجات متفاوته من بلد لآخر، ولن تزول إلا بتبني العلاقات الدستورية المقيدة لسلطة الحاكم.

التراجيديا العراقية

إن ما حدث للعراق بعد سقوط دكتاتورية صدام الرهيبة على أيدي القوات الأمريكية وحلفائها لايمكن أن يوصف إلا باعتباره تراجيديا أو مأساة من الطراز الأول. ذلك إن النوايا غير المعلنة التي كانت تُبيّتها القوى المحتلة (أمريكا – بريطانيا)، وبتدبير من الصهاينة المهيمنين على إدارة بوش الأبن، وبالأخص وزارة الدفاع الأمريكية، كانت على الضد قطعاً من التطلعات والأحلام الوردية التي كان يحملها الشعب العراقي، بعامته. لقد كانت تطلعات الشعب، ببساطة، هي التخلص من سلطة الدمار التي كان يهيمن عليها و يقودها صدام حسين وجلاوزته، وتبديلها بنظام ديمقراطي يلغي أسباب القهر ويكرس بدلاً منها أسباب الحرية والمساواة والعدالة ويضع العراق على سكة الإعمار والأزدهار الأقتصادي، تماماً كما حصل لأوربا، بضمنها ألمانيا، وكذلك اليابان في الشرق الأقصى بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية.

علــى أن أحــلام العراقيين تلــك لم تتحقق، بل الذي حصل هو العكــس تماماً. ذلك إن المآســي التي جرت على الساحة العراقية حدثت نتيجة تفاعل أجندات دول الأحتلال مــع أجنــدات الدول المحيطــة بالعــراق والمتضاربة مع أماني الشــعب وطموحاته، والمحصلــة النهائيــة لم تكــن في صالح الشــعب العراقي الذي لم يَــرَ غير الأرهاب والخــراب. والأنكى من كل ذلك أن الجهات التي تربعت على كراســي الســلطة بعد سقوط النظام لم تأتِ تلبية لطلب من الشعب أو رغبة منه وإنما جاءت أجزاءٌ منها مع المحتل وأجزاءٌ أخرى جاءت من أبواب دول الجوار، ثم تســلمت مفاتيح السلطة من الحاكم المدني الأمريكي الذي رجع لبلاده بعد سنة من الحكم. ولم تبيّض تلك الجهات صفحة للتأريخ ولم تحقق طموحات للشــعب. فهي بعد أن تقاســمت السلطة في السنة الأولــى طبقاً لمحاصصة طائفيــة – إثنية غريبة كل الغرابة على الشــعب، مخضت بلمح البصر فولدت دســتوراً. إن هذا الدســتور، حتى وإن كان جيداً من حيث توفيره النســبي للحريات وحمايته لحقوق الأنســان، إلا أنه جاء أبكماً، بتعمد، في العديد من مفاصله، كلٌ يفسرها حسب مزاجه وهواه. وبموجب هذا الدستور، المنتهك دوماً من نفــس الجهات التي تكاتفت على إخراجه، جرت ثلاث دورات إنتخابية بغياب قوانين وطنيــة تنظم عمل الأحــزاب وبظل نظم تصب فــي صالح الكتل السياســية المتنفذة وبأشراف هيئة غير مستقلة للأنتخابات.

إن الميّزة الرئيســية المشــتركة التي ميزت الكتل السياســية التي جاءت لحكم العراق هي شــدة تمســكها بتلابيب الســلطة لحد لا يوصف. ولا يبدو من ســلوك هذه الكتل المشين أنها معنية ببناء نظام حكم ديمقراطي في العراق. فهي جميعها تريد الأشتراك فــي الحكومة على طريقة المحاصصة التي أرســاها الحاكم المدني الأمريكي بريمر لمجرد تقاســم "الكعكة". وهي لا تقيم أدنــى وزن لدور معارضة حيوي في المجلس النيابــي يقــوم بصد جموح الكتل السياســية وترويض نهمها، ولربمــا تنظر إلى ذلك الــدور باســتخفاف وازدراء. إن ســبب النزوع لمثل هذا الســلوك عند هــذه الكتل قد يعود ليس فقط لعدم إهتمامها بضرورة ترســيخ أساليب حكم ديمقراطي، في حين أن الديمقراطيــة في الحكــم ضرورة ملحة لا يجوز تجنبها عند إعادة بناء عراق حديث، وإنما، أيضا، لســبب جشــع الكتل الجنونــي في الأمتيازات المادية التي ســتُجنى من الحصص في تقسيم الوزارات. وهذا هو عين الفساد!

مشروع موازنة 2018

بلغت تقديرات الموازنة لسنة 2018 بحدود 85 ترليون دينار عراقي، تشكل العائدات النفطية منها حوالي 73 ترليون دينار أي بنسبة 86 % وبأفتراض معدل سنوي لسعر النفط بحدود 43 دولاراً للبرميل الواحد، ومعدل تصدير 3.888 مليون برميل يوميا، بضمنها 250 ألف برميل يوميا عن كميات النفط المنتج في محافظات اقليم كردستان ومعدل 300 الف برميل منتج يوميا من حقول محافظة كركوك، على اساس سعر صرف يبلغ 1118 دينار للدولار الواحد. أما الإيرادت غير النفطية فقدرت بنحو 12 ترليون دينار عراقي أوما يعادل 14 % من اجمالي الايرادات.

في جانب الانفاق بلغت التخصيصات الاجمالية نحو 108 ترليون دينار تتضمن أكثر من 8 ترليون دينار مخصصة لخدمة الدين العام الداخلي والخارجي. تبلغ التخصيصات للنفقات الجارية أكثر من 80 ترليون دينار عراقي ما يمثل نسبة 74 % من اجمالي الانفاق. أما النفقات الاستثمارية فالمتوقع ان تبلغ التخصيصات لها أقل من 28 ترليون دينار أوما يمثل نحو 26 % من اجمالي الانفاق. وتتضمن التخصيصات للمشاريع الاستثمارية 6.4 ترليون دينار باعتبارها قروضاً أجنبية.

وعلى ضوء التقديرات أعلاه سوف يبلغ العجز المخطط حوالي 22.78 تريليون دينار ما يعادل حوالي 9.13 مليار دولار ويتم تمويله من الاقتراض الداخلي والخارجي ومن مبالغ النقد المدورة في حساب وزارة المالية الاتحادية ونسبة من الوفر المتوقع من زيادة اسعار بيع النفط الخام.

وشهد شاهد من أهلها

تقييماً لهذه الميزانية اكد المستشار الاقتصادي لرئاسة مجلس الوزراء مظهر محمد صالح بقوله "إن موازنة 2018 تحمل ارثا منذ عشر سنوات وليومنا هذا، فهي ريعية نفطية". وبين المستشار إن المشكلة في الموازنة هي الاستدامة المالية، وهذا المصطلح يعنى، باختصار شديد، مدى الإعتماد على النفط في سد العجز بالميزانية. فكلما قل الإعتماد على الريع النفطي كلما كثرت مصادر التمويل اللاريعي وتحسنت الإستدامة المالية. حتى إذا وصلت الحالة في تمويل كامل الميزانية اعتماداً كلياً

على الضرائب وغيرها من الموارد الحكومية دون الحاجة الى الريع النفطي، تكون الإستدامة المالية وصلت الى وضعها المثالي.

إن العيب الدائم الذي تتميز به ميزانية الحكومة العراقية هو الإعتماد الدائم على الريع. وهـذا هو ديدن الدولة الريعية إذ تسـتمر بالإعتياش علـى الريع وتبقى عاجزة طالما بقي الريع متوفراً. على أن الخطر الذي يتأتى من هكذا حالة هو أن الإعتماد سيزداد إذا كانت الإدارة غير رشـيدة وهذا ما تميزت به الإدارات منذ الإحتلال. ولربما هذا ما تأكد خلال العشر سنوات الماضية، كما نبه لذلك المستشار الإقتصادي، حين ذكر بأن الرواتب الحكومية أصبحت تشـكل 50% من الموازنة، وهو إلتزام ينبغي على الحكومة معالجته ويسـتدعي تأمين الإستدامة المالية له. إن مشكلة الحكومة العاجزة واللامسـؤولة، كمـا هو الأمر مـع الحكومة الحالية، هي أنها كانت تتوسـع في خلق الوظائـف الحكوميـة كلما تحققت فوائض مالية نتيجة لزيادة أسـعار النفط. ولكن مع هبوط الأسعار وتراجع إمكانيات الحكومة في زيادة الإنتاج، نتيجة لعدم زيادة الطلب بالتوازي، يزداد العجز في الميزانية وتتدهور الإستدامة المالية.

ذلـك فيما يتعلق بالميزانية الإعتيادية، أي الرواتب والأجور والتقاعد والخدمات وما شـاكل ذلك مـن مصروفات إعتيادية يسـتوجب إدارتها ومعالجتهـا بحكم الضرورة وفـي كل الأحـوال، ولكن عندما يأتـي دور الكلام عن الميزانية الإسـتثمارية يتغير الأمر هنا إذ ليس وراءها مُطالب كما تطالب سـنوياً جيـوش الموظفين والمتقاعدين والدائنين. إذ أصبحت لدى العراق ميزانية سنوية تقليدية وهي الميزانية الإستهلاكية، أما الميزانية الإستثمارية فقد توقفت منذ هبوط أسعار النفط وأصبح ما يرد من عوائد مالية حكومية لا يكاد يفي بمتطلبات الميزانية الإعتيادية.

وبهذا الصدد اعترف المستشـار الإقتصادي لرئاسـة مجلس الـوزراء بأن الموازنة الاستثمارية، لا تقر الا في الشهر السابع من السنة. ومنذ 10 سنوات لم تنفذ المشاريع الاستثمارية رغم كونها تمس الحياة الاقتصادية بشكل عام. فهي تُقدم على عجل دون دراسـة جدوى وبأسعار مبالغ فيها، او غير معروفة بشكل دقيق، وتعاني من ضعف الترابـط بيـن مكوناتها المختلفة. لقـد أفرزت هذا النمط من التنميـة الفوائض الهائلة

بالإيــرادات خلال فترة الإرتفاع الكبير بأســعار النفط. ورغم تخصيص البلايين من الأموال الإســتثمارية لإنجاز المشــاريع إلا أن غالبية تلك الأموال اختفت دون تحقق شيء ذي فائدة على أرض الواقع. إنه الفساد.

ميزانيات سنوية لإنهاء الدولة الريعية

د. باسم سيفي

لا أشك بان النقاش الواسع لأي ميزانية عامة سنوية مهم جدا لوضع ميزانية افضل تكون بمثابة خطة عمل تشير الى ادارة الموارد المالية والصرفيات خلال سنة تقويمية والى توجه الاقتصاد العراقي نحو النمو الجيد او الرديء. لسنتين ماضية، ونأمل لعدة سنوات قادمة، ان يكون امام مجلس النواب ميزانية بصرفيات تبلغ حوالي 110 ترليون دينار منها حوالي 70 ترليون تشغيلية و 40 ترليون استثمارية. هذه الصرفيات يجب ان تمول من ايرادات الدولة النفطية وغير النفطية، والاخيرة قليلة حاليا ولا تتجاوز الـ 10 % من الايرادات ولكن يجب ان تتصاعد بشكل كبير خلال السنوات والعقود القادمة ان اردنا اخراج العراق من فخ الدولة الريعية. خلال هذا العام، 2018، والاعوام القادمة من المتوقع ان تزداد ايرادات الدولة، بسبب زيادة اسعار النفط والكمية التي ينتجها العراق وايضا تحسين ادارة الموارد غير النفطية، الى اكثر من 110 او 120 ترليون دينار، وهو امر خطير وحساس ويتطلب دراية ومعالجة جيدة.

خطورة الموضوع تبرز من توجه ساسة البلاد نحو التبذير وسوء ادارة موارد البلد عند توفر فوائض مالية. فالفورة النفطية في سبعيات القرن الماضي ادت ما ادت من سياسات هوجاء ادخلت البلاد في لعنة نفطية لا زلنا نعاني منها، وبين عام 2004 و 2014 اسكرت زيادة الايرادات النفطية المؤمنون من قادة العراق فراحوا يتبارون في زيادة التعينات الحكومية والرواتب والصرفيات فكان تصاعد ميزانية الدولة العامة من حوالي 10 ترليون دينار الى 140 ترليون دينار. هذا التطور احدث شرخا بين القطاع الخاص والقطاع العام لصالح الاخير الذي اصبح ماكنة لزيادة تكاليف العمل وتراجع القطاعات الانتاجية وبالاخص في الصناعة خاصة مع فتح ابواب الاستيراد على مصراعيه، ورافقه ترهل كبير في ادارة الدولة واهمال عوائدها وانتشار الفساد في مفاصلها، اي الوقوع في فخ الدولة الريعية مرة اخرى.

الازمة المالية في الاعوام 2014-2017 بسبب انهيار اسعار النفط العالمية انتجت وعيا جيدا لمشاكل الاقتصاد العراقي وضرورة اخراجه من اعتماده على ريع النفط من خلال دعم القطاع الخاص والصناعة والزراعة بشكل جدي وايضا تحسين ادارة الدولة للصرفيات ومسك ماليتها، فكان تخفيض الميزانية لحوالي 100 ترليون دينار وعمليا اقل من 90 ترليون بسبب عدم امكانية التنفيذ الكامل للميزانية (100 %). سحب حوالي 40 مليار دولار من احتياطي العملات الاجنبية وزيادة القروض الخارجية والداخلية ساهم ايضا في تجاوز الازمة المالية ومنع انهيار العراق اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا خاصة وقد تعرض ايضا لازمة امنية وسياسية وانسانية بسبب احتلال داعش لثلث اراضي العراق واربع محافظات عراقية.

الحكومة قدمت ميزانيتها لعام 2018 وعلى ممثلي الشعب اقرارها بعد تعديلات يرونها مهمة لمصلحة الشعب ومتناغمة مع الاصلاح الذي يجب ان لا يعرقل بل يعزز من خلال تقليص الهدر والاسراف واعادة توزيع الموارد لصالح الانتاج الوطني والقوى العاملة فيه. مع ارتفاع اسعار النفط العالمية في الاونة الاخيرة من المؤسف ان نرى تصاعد اصوات سياسية لزيادة الميزانية والصرفيات وتراجع مستوى الوعي والاهتمام بضرورة اخراج الاقتصاد العراقي من الفخ الريعي. نأمل ان تبقى تجربة السنوات الاربعة الماضية حية وان تتصاعد مطالبات السياسيين والمهنيين الواعين والمخلصين والشعب العراقي في استثمار الزيادات في العائدات النفطية لبناء اقتصاد عراقي انتاجي وقوي لا يعتمد على الانتاج النفطي فقط ويحقق معدلات عالية في نمو الناتج الوطني غير النفطي.

في هذه المقالة ندعو لاصلاح جذري في طريقة اعداد الميزانيات وما يخصص في بنودها من صرفيات وموارد للدولة اساسه اعتماد مبلغ مستقر من موارد النفط في تمويل الميزانية العامة خلال السنوات القليلة القادمة. التعديلات التي أراها ضرورية في الميزانية الحالية وميزانيات السنوات القليلة القادمة تنحصر في ادارة حكيمة للفوائض في ميزان المدفوعات وعدم السماح لتصاعد الايرادات النفطية بتدمير الاقتصاد العراقي، في ترشيد الصرفيات وزيادتها في الاستثمار وما يشجع زيادة

الناتج الوطني في كل القطاعات وبالاخص الصناعة والزراعة، وفي اصلاح وزيادة موارد الدولة غير النفطية وجعلها تعمل لصالح الانتاج الوطني.

إدارة الفوائض في ميزان المدفوعات الخارجية

في السنوات الاربع الماضية ورغم تخفيض صرفيات الدولة بدرجة ملموسة عانى الاقتصاد العراقي من عجز في تمويل ميزانية الدولة ادى الى ركود اقتصادي ملحوظ وكان يمكن ان يكون كارثي لولا سحب حوالي 40 مليار دولار من احتياطي العملات الاجنبية وترتيب حوالي 60 مليار دولار قروض خارجية وداخلية. من الضروري مناقشة السبب الاصلي لظهور العجز في الميزانية وكيفية تجنبه بالمستقبل وعلاقته بالعجز في الحساب الجاري لميزان المدفوعات الخارجي، والاخير باختصار ما يأتينا من العملة الصعبة من مبيعات النفط وما ندفعه للخارج وبالدولار لشراء البضائع المستوردة وبيعه للناس للسفر الى الخارج او لتحويل تقاعد او ارباح او رشا او سرقة الى الخارج. ما يدخل للدولة من دولارات من بيع النفط للخارج يتحول الى دنانير عراقية تمول الميزانية العامة ثم ترجع هذه الدنانير الى الدولة من خلال الضرائب والرسوم وشراء الدولار من قبل الافراد والشركات للتحويلات الخارجية سواء كانت للبضائع او غيرها.

"العاقل من يحسب حساب سنوات العجاف في سنوات الخير" حكمة تنطبق على الافراد والشركات والدول ولكن قادتنا وعلى رأسهم مجلس النواب ضيعوا عقدا من الوفرة المالية من ريع النفط على التعيينات والرواتب العالية وزيادة صرفيات الدولة دون ان نحصل على تنمية حقيقية في الصناعة والزراعة ولا إنشاء اصول (صناديق ادخار) خارجية وداخلية يمكنها ان تغطي عجز كبيرا في ميزان المدفوعات وفي ميزانية الدولة العامة عند حدوثه في بعض السنين. دولة المكونات بلعت الزيادات في الموارد النفطية لزيادة استهلاك مكوناتهم وبالاخص نخبتهم وموظفيهم في الدولة.

الجيد نسبيا والذي انقذ العراق من الانهيار الاقتصادي هو التراكم الذي حصل حتى عام 2013 في احتياطي العملات الاجنبية بسبب الفوائض في ميزان المدفوعات الخارجي في السنوات السابقة، وهو ايضا نوع من الاصول الضرورية في الثقة

بالعملــة المحليــة وثبات ونمو اقتصاد البلد. هذا التراكم وصل الى اكثر من 80 مليار دولار عام 2013 ولكنه انخفض الى اقل من 50 مليار دولار في نهاية عام 2017. هــذا وهناك خطر كبير على الاقتصاد العراقي مســتقبلا اذا انخفض الاحتياطي دون الـ 50 مليار دولار ولم يكن لدينا صناديق ادخار جيدة اذا ما انخفضت اســعار النفط بدرجة كبيرة مثلما حدث في الســنوات الماضية. فان كان لدينا ميزانية ســنوية بدون عجــز قدرها 140 ترليون دينــار ويمولها ايراد نفطي قــدره 100 مليار دولار فان انهيار اســعار النفط الى الثلث يعني تقريبا اختفاء ثلثي موارد الدولة واستحالة تمويل حتــى نصــف الميزانية. علمــا بان انخفاض اســعار النفط يبقي تكاليف الاســتخراج والمعاملة والتحميل تقريبا ثابتة وبالتالي يحدث انخفاض اضافي في ايرادات النفط.

عندما يردنا من العملة الصعبة اكثر مما نصرفه منها يكون لدينا فائض يجعل ساسة البلــد تواقين لزيادة الصرفيات والميزانية العامة بدون التفكير بتأثير ذلك على عموم الاقتصاد الوطني ولا ما يمكن ان يحدث اذا شــهدت اســعار النفط العالمي انخفاضا حادا مثلما حدث في فترات سابقة. وهو ما كان عليه الحال في العهد الديمقراطي حتى عام 2013 وبعكســه يكون هناك عجز وهو ما حدث عام 2014 وحتى عام 2017. هــذا الوضع خطر جــدا على العراق واقتصاده ويعكس تبني سياســات لا مســؤولة ومخربــة، وقد بدأت بعض الاصوات الانتهازيــة تطالب زيادة ميزانية 2018 نظرا لتحســن اسعار النفط وعبورها الـ 60 دولار للبرميل. لذا فان كان لساسة العراق من حكمــة، ونأمل ان نجدها في مجلس النواب القادم والحكومة التي ســيختارها، فيجب تأسيس صناديق ادخار واحتياط جيدة والعمل على عدم زيادة الصرفيات، وبالاخص الجارية، عندما تزداد ايرادات النفط والذي نتوقعه خلال السنوات القليلة القادمة.

ما نصدره من سلع وخدمات محصور حاليا بالنفط الخام، وهذا خطأ كبير يجب تغيره، هناك بعض التصدير وإعادة التصدير ولكنها هامشية مقارنة بتصدير النفط. تغير هذا الواقع خلال سنة او ثلاثة امر مستبعد لان ما يمكن ان نصدره وبشكل منافس يحتاج الى استثمارات وتطوير الانتاجية وهذا يحتاج الى وقت ووضع مستقر. ايراداتنا من النفط يمكن ان تزداد اما عن طريق زيادة التصدير او زيادة الاســعار، الاول ممكن

ويقرره العراق وهو ما تعمل عليه الشركات النفطية بإشراف وزارة النفط منذ اقرار جولات التراخيص ولكنه يحتاج الى متابعة لعلاج المشاكل المتنوعة بسرعة وفي وقتها. زيادة اسعار النفط لا يقررها العراق ولكن يمكن ان يعمل عليها من خلال تعاون بلدان اوبك لتخفيض الانتاج قليلا (حاليا حوالي 2 او 3 %) لامتصاص معظم فائض العرض للسماح للأسعار ان تستقر حول 70 دولار للبرميل. هذا ويمكن للسعودية والامارات والكويت وروسيا ان تخفض انتاجها 3-2 مليون برميل باليوم بسهولة لأنهم حاليا ينتجون بمعدلات عالية جدا وعند معظمهم او كلهم من الاصول وصناديق الاستثمار ما يحسدون عليه.

خروج العملة الصعبة من العراق هو الجانب الثاني من معادلة ميزان المدفوعات الخارجي وهو مهم جدا لأنه يرتبط ايضا بميزانية الدولة الداخلي وما يمكن من ادخاره، فما يبيعه البنك المركزي من دولارات يتحول الى دنانير تسحب من الدنانير المتداولة في السوق وتعاد الى التداول عبر صرفيات الدولة في الميزانية العامة. الطلب على الدولار يأتي من مشتريات الدولة من الخارج واستيراد القطاع الخاص والتحويلات الاخرى، وأقدرها 15، 30، و 25 مليار دولار لكل منهما على التوالي (الارقام توضيحية وليست بيانات رسمية). هذا الطلب يمكن تغطيته بتخصيص ايرادات 4 مليون برميل يوميا وبسعر 50 دولار للبرميل والتي يمكن ان تمول الميزانية الحالية بحوالي 105 ترليون دينار بدون عجز، خاصة وان نسبة التنفيذ لن تتجاوز 90 % وهناك ايرادات اخرى للدولة يمكن ان تتزايد كما سنرى.

نقترح تثبيت ما يخصص للميزانية العامة خلال السنوات الثلاثة او الاربعة القادمة ايرادات نفطية (وغازية) قدرها 70 مليار دولار (4 مليون برميل باليوم واعتماد 50 دولار للبرميل)، وهذا يعني تثبيت ميزانية عامة بحدود 110 ترليون دينار تزداد فقط ان زادت ايرادات الدولة غير النفطية، وهو ما يجب ان نسعى اليه للتمكن من تقليل اعتماد الدولة والاقتصاد العراقي على ايرادات النفط. انتاج العراق من النفط يتوجه في هذا العام نحو 5 مليون برميل ومن المتوقع ان يصل الى 6 مليون برميل في الاعوام 2020-2022 ، والاسعار العالمية يمكن ان تبقى كمعدل بحدود 70

دولار للبرميل. وهذا يعني، وبافتراض تكلفة 10 دولار للبرميل، امكانية تسجيل فوائض كبيرة في ميزان المدفوعات قد تصل هذا العام الى 20 مليار دولار والى 50 مليار دولار عام 2020. هذه الفوائض يجب صيانتها من الهدر ووضعها في صناديق استثمار داخلية، للاستثمار في مشاريع صناعية كبيرة وبالاخص النفطية والبتروكيماوية، وخارجية، اوراق مالية عالمية.

النجاح في مثل هذا التوجه يتطلب اولا مجلس نواب متمكن وحريص على مصلحة الشعب العراقي وسياسة نفطية عقلانية ومتوازنة ثانيا. النجاح يتطلب ايضا ترشيد الصرفيات واعادة توزيع ما مخصص للقطاعات والبنود المختلفة وكذلك زيادة ايرادات الدولة غير النفطية وبالاخص في جباية رسوم بضائع وخدمات الدولة، ضريبة الدخل على المواطنين والشركات، الضرائب الكمركية على الاستيراد وعلى المكوس في التبغ والمشروبات الكحولية وغيرها، وادارة ممتلكات الدولة.

ترشيد الصرفيات

صرفيات الدولة مهمة لاقتصاد البلد وزيادتها اذا كانت مغطاة بزيادة الايرادات يفترض ان يشير الى نمو الاقتصاد وزيادة رفاهية الشعب، ولكنها الان مع الاسف ثلثيها تشغيلي ويمول معضمها من موارد النفط وليس من الضرائب والرسوم. ترشيد الصرفيات يعني وقف الهدر والتحايل في كافة المجالات وايضا تقليلها في بعض المجالات مثل الخارجية والامن والوظائف الادارية وزيادتها في مجالات اخرى مثل التعليم والصحة. هذا واعتقد بأهمية اعتماد اعطاء راتب شهري قدره 200 الف دينار لكل العاملين في القطاع الخاص وعددهم حوالي 4 مليون شخص لأنهم حاليا، ومستقبلا، عماد الانتاج الوطني ومعظم دخلهم يصرف على منتجات محلية تنمي الانتاج الداخلي غير النفطي وهم بحاجة ماسة لهذا الدعم للبقاء في عملهم وتطويره سواء كان في الزراعة او الصناعة اوالأعمال الحرفية او الخدمات، وأيضا سيلعب الدعم دورا ايجابيا في نمو الانتاج المحلي من خلال تخفيض كلفة العمالة العراقية. هذا المقترح يعني زيادة الصرفيات بحوالي 10 ترليون دينار سنويا وهو ليس بالمبلغ الكبير اذا ما قارناه بحجم الصرفيات في الميزانية وبما يمكن تقليله من صرفيات في عدد من القطاعات والبنود.

اولا، ما نراه ونسمعه من رواتب ومخصصات ونثريات لعاملين في الدولة العراقية او متقاعدين يقشعر لها البدن من حيث لا عقلانيتها، وأفضعها رواتب ومخصصات وامتيازات الدرجات الخاصة وتقاعد الرئيس الذي خدم لعدة اشهر او النواب الذين لم يحضروا اجتماعات المجلس. احد اركان علم الاقتصاد هو ان يكون دخل المواطن او اي عامل او مزارع او موظف او مدير او نائب بقدر ما يقدمه من قيمة اضافية للمجتمع. من هذا المبدأ أرى رواتب ومخصصات مسؤولي الدولة وأعضاء النخبة من مهنيين وسياسيين وإداريين تسبب زيادة تكاليف العمل في المجتمع ومجحفة بحق معظم المواطنين الذين لا يعملون بالدولة، خاصة عندما اقارنها بوجود خمس المواطنين تحت خط الفقر وراتب الارملة 150 الف دينار. لذا لابد ان استنتج بأن كل من يزيد دخله عن 2 او 3 مليون دينار في الشهر لا يستحق راتبه، وهذا ما يزعج طبقة النخبة ويعرقل اجراء اصلاحات جذرية ومنصفة وضرورية لبناء العراق حيث وجود مئات الالوف ممن يتقاضون مثل هذا الدخل. اعتقد بأن تخفيض ميزانيات الرئاسات وقيادة الوزارات والمؤسسات الحكومية الى النصف وكذلك تخفيض كل دخول التوظيف في الدولة التي تزيد عن 2 مليون دينار سوف يوفر ترليونات عديدة في ميزانية الدولة.

ثانيا، هناك عدد من التخصيصات التي تحوي صرفيات غير ضرورية او حتى فاسدة. من الصرفيات غير الضرورية يمكن وجوده في السفر المكلف، وبالأخص الخارجي الذي ينفع الموظف والمسؤول أكثر من العمل، وتكاليف مكتب عبارة عن تبذير مثل المبالغة بالتبريد والتدفئة، وبالأخص لمكاتب المسؤولين او الضيافات المسرفة وغير الضرورية. وفي الصرفيات الفاسدة يمكن ايجاد مهزلة الحمايات واستخدام السيارات، تعمير بيوت شخصية للمسؤولين، تعينات الاقارب والقريبين، مشاريع غرضها الفائدة الشخصية وليس المنفعة العامة، فساد متنوع ينمو في ظل ضعف الرقابة وآلية القرار. من يطلع على صرفيات مكاتب المسؤولين بعين فاحصة سيجد الكثير مما يشوبه الشك بالإسراف وعدم الامانة. في ميزانيات الرئاسات الثلاث لازالت هناك امكانية لتقليص ما يصرف على اشياء غير ضرورية وتبذيرية بعدة ترليونات من الدنانير. وفي وزارة الخارجية

وجيشــها العرمرم في الســلك الدبلوماسي الذي تمدد وتوســع في كثير من بلدان العالم وتشوبه سمعة عدم الكفائة والفساد، فان مجال تقليص الصرفيات كبير جدا وهو من الاكثر فائدة للاقتصاد العراقي لان الصرفيات تتم في الخارج ومساهمتها في زيادة الانتاج الوطني ضعيفة.

ثالثا، البطاقة التموينية مصدر فساد كبير في المجتمع العراقي فملايين منها تصرف على مواطنين يســكنون في الخارج وملايين اخرى تصدر على اسس غير سليمة او علــى ناس غير موجوديــن او لا يحتاجونها. من الصعب فهم ضرورة صرف البطاقة التموينية لأناس يزيد دخلهم عن مليون دينار شــهريا او حتى وجودها مع توفر معظم المواد الاساســية في الســوق وبأســعار معقولة، خاصة اذا عرفنا ان نظام البطاقة التموينية يكلف ضعف قيمتها بالنســبة للمستفيد منها. فان حصرناها علــى 15 مليون شــخص نكون قد قلصنا تكاليفها الــى النصف، اي توفير حوالي 5 ترليــون دينــار. لذا هناك مبالغ لعدة ترليونــات يمكن توفيرها من خلال حصر البطاقــة التموينية على من يحتاجهــا وان يقدم طلبا بذلك ويعزز بوثائق ومن يقدم معلومــات غير صحيحة يعاقــب قانونيا ويحرم منها. الفســاد المتكرر في وزارة التجارة لابد ان يتوقف وقد يكون من الافضل ربط قرار البطاقة التموينية بالضمان الاجتماعي.

رابعا، مع انتشــار الفســاد وقعت كثير من العقود الحكومية على اســس غير ســليمة وبها فســاد من الوزن الثقيل تتحمله الميزانيات العامة حيث المبالغة في الاســعار الــذي قــد يصل الى الضعــف او تخفيض المواصفات ونســب التنفيــذ او اعطاء الشــركات الاجنبية اكثر مما يســتحقونه. في اقليم كردستان أصبح الاستيلاء على موارد النفــط والغاز والمنافذ الحدودية اســتفزازا وعجرفة لا يمكن لقادة العراق الاتحادي الســكوت عليه بأي شــكل من الاشــكال. فحصتهم مــن الميزانية يجب ان تتبــع حجم ســكان الاقليم ومن غير المعقول ان يكــون نفط الاقليم ملكهم ونفط المناطق المشــتركة او المتنازع عليها ملكهم وبنفس الوقت يشاركون في ايرادات نفط الجنوب. والأفظع من ذلك ان يستحوذون على نفط وغاز المناطق المشتركة في حين تدفع الحكومة العراقية مصاريف تلك المناطق.

وخامساً، من الضروري الاستمرار في البحث عن التعيينات المزيفة والاستحقاقات المفبركة، فرغم ما اعلن من ارقام مزعجة عن الفضائيين هناك كثير ما لم يكشف في مجالات ومستويات عديدة من وزارات وهيئات ومحافظات عن تعيينات وهمية او صحيحة، وتشمل حمايات وأقارب ومعارف وحتى مستشارين وخبراء، ولكن لأناس لديهم اعمال اخرى او ليس هناك حاجة فعلية لهم. من ابشع ما نجده او نسمعه في المجال وجود مليون و400 الف موظف (ربع السكان) في اقليم كردستان. استحقاقات تدفع لأشخاص لا يستحقونها عن طريق معلومات كاذبة وأكثرها شيوعا في التقاعد حيث الكثير مما احتسب سنوات خدمة باطل وهناك حتى من حكم عليه لأسباب جنائية اصبح لديهم فصل سياسي وعشرات من السنين خدمة، وفي الضمان الاجتماعي حيث وجود موظفين بالدولة ويستلمون ضمان اجتماعي. مشروع الحكومة الالكترونية والذي بوشر به منذ سنوات عديدة وكان يفترض ان يكشف معظم هذه الحالات لا نسمع له ذكر وقد تكون ماكنة الفساد والبيروقراطية عملت على تعطيله بشكل او آخر.

ما يمكن تحقيقه في مجال زيادة الايرادات غير النفطية قد نجد فيه فرص كثيرة وكبيرة لتقليل اعتماد الدولة على ايرادات النفط ووضع العراق على جادة الخروج من فخ الدولة الريعية.

زيادة إيرادات الدولة غير النفطية

عندما تعتمد الدولة على ايرادات النفط بدرجة كبيرة وبالأخص في تمويل الصرفيات التشغيلية تسمى دولة ريعية ومصابة باللعنة النفطية فهي تعتمد على ريع النفط وليس الضرائب التي تجمعها من اقتصاد المجتمع والرسوم التي تفرضها على ما تقدمها من خدمات وبضائع. ضرائب الدخل والبضائع ورسوم الخدمات هي ما تعتمد عليه الدولة في المجتمعات المتقدمة وان كان بعضها غنيا بالنفط والموارد الطبيعية، ولكن ضريبة البضائع عندهم تحولت تدريجيا من ضريبة كمارك على المستورد الى ضريبة عامة على كل بضائع الاستهلاك سواء كانت منتجة محليا او مستوردة مع تمكنها من المنافسة في التجارة الدولية. الدولة في العراق وكما اكدنا في عدد

من الدراسات والمقالات يجب ان تتحول ايراداتها التي تمول الجهاز التشغيلي من التركيز على النفط الى التركيز على الضرائب. ومن الملاحظ ان ضريبة الدخل في البلدان المتقدمة عادة ما تكون تصاعدية وهو ما يعكس شيوع فكرة العدالة.

ايرادات النفط يجب توظيفها بشكل متزايد في الاستثمار الذي يطور البلد ويحقق تنمية اقتصادية واجتماعية بمعدلات عالية، ويمكن ان يأخذ اشكال مختلفة بين خدمات وإنتاج وبنى تحتية واصول. هذه التنمية تنتج توظيف اكبر للعمالة وكمية اكبر من الانتاج وهذا بدوره يتيح مجالا اكبر من الضرائب لتمويل الميزانية التشغيلية. فتوجه الاقتصاد العراقي يجب ان يكون نحو توظيف ريع/ايراد النفط والغاز في الاستثمار الذي يوسع القاعدة الانتاجية ويزيد الانتاج الوطني ودخل وعدد العاملين وهذا يزيد من واردات الدولة التي تسمح بزيادة الصرفيات التشغيلية في قطاعات مهمة مثل التعليم والصحة. ما يرسم الان في الميزانية غير جدي بمعظمه من ناحية الحجم والتنفيذ والحاجة ودقة المعلومات.

فزيادة الايرادات غير النفطية بشكل مطلق ونسبي يجب ان تكون واضحة في الميزانيات السنوية العامة التي يعدها ويقرها ساسة البلاد وفي الواقع التطبيقي لهذه الميزانيات. ما حدث ويحدث من اهمال في ادارة وزيادة ايرادات الدولة غير النفطية يجعل من امكانية زيادتها وبدرجة كبيرة امر سهل نسبيا خاصة ونحن مقبلون على تنمية جيدة واعمار واسع قد يضاعف الانتاج الوطني العراقي خلال العشر سنوات القادمة. نعتقد بإمكانية زيادة ايرادات الدولة في هذه الميزانية وفي الميزانيات القادمة لعدة ترليونات من الدنانير في كل من مجال رسوم خدمات وسلع الدولة، ضريبة الدخل التصاعدية، الضريبة الكمركية، وادارة افضل لممتلكات الدولة.

اولا، يجب اعادة النظر في تسعيرة خدمات وسلع الدولة وجمع الرسوم. اكبر مثال على اهدار موارد الدولة هو اسعار الكهرباء الواطئة وجباية الرسوم على 20% فقط من الكهرباء المنتج. ما يصرف على انتاج وتوزيع الكهرباء في الاستثمار والاجور والوقود يقدر بحوالي 10 ترليون سنويا وما يسترجع منها اقل من 10%. جباية الرسوم على 20% اخرى وبسعر يعادل نصف التكلفة يعني ايراد

للدولــة قــدره ترليون دينار ســنويا. ان يباع لتر البنزين ارخــص من لتر الحليب والعصائر والمشــروبات الغازية امر محير وخطأ اينما كان فهو تبذير لوقود مهم وغير قابل للتجديد. الاســعار الحالية تشــجع على اقتناء السيارات الكبيرة وتسمح بتبذير كبير في اســتخدام البنزين وانواع الوقود الاخرى. وهكذا لو فكرنا بســعر معقول لكافة خدمات الدولة وســلعها وجباية نسبة عالية منها لوجدنا امكانية جيدة لرفــع ايرادات الدولة لعدة ترليونات من الدنانير. هدر الماء الصافي نراه واضحا داخل البيوت وخارجها ويمكن علاجها من خلال تســعيرة معقولة والتشــديد على الجباية. هذا وان التوجه نحو التفكير بالتمويل الذاتي الجزئي لمعظم سلع وخدمات الدولة توجه صحيح لتقليل التبذير وتحسين الخدمات.

ثانيــا، نظــام ضريبــة الدخل الحالي ســيء جدا في التشــريع والتطبيــق فهو يلاحق اصحــاب المهن والأعمال الصناعية والتجارية ويترك اصحاب الدخل العالي في الدولة والقطاع الخاص ممن لا يعلنون عن دخلهم السنوي. اصلاح نظام ضريبة الدخل ليشمل كافة العاملين والمتقاعدين والدخل من العمل والربح ليس امرا سهلا ويحتــاج دراســات مفصلة وخطوات تدريجية تمتد لســنوات ولســنا بصددها هنا ســوى التأكيد بضرورة جعلها تصاعدية وتشمل الجميع. ما يمكن اقراره بسرعة ويطبــق بكفاءة عالية هو تشــريع قانون او قرار ضمــن الميزانية يفرض ضريبة تصاعديــة على العاملين في الدولة العراقيــة والمتقاعدين فيها، ونقترح ان تكون 10% عــن كل دخل يزيد عن 500 الف دينار في الشــهر وحتــى مليونين دينار ويزداد 10% اخرى عن كل مليون دينار اضافي. في مرحلة لاحقة سيكون مهما ان تشــمل ضريبة الدخل معظم المواطنين وتشمل كافة انواع الدخل. وحاليا وفي المســقبل قــد يكون من الضــروري وضع ضريبة دخل على حتــى ال 500 الف الاولى قدرها حوالي 5% لجعل الجميع مشــاركين في تمويل الدولة ومحاســبين لها. اتوقع ان يكون ذلك مقبولا بشــكل عام من قبل ذوي الدخل المحدود اذا رافقه خدمــات افضل وضريبــة دخل اعلى على من يزيد راتبــه ومخصصاته عن هذا المســتوى. ضريبة الدخل علــى العاملين في الدولة واجهزتها يمكن اســتقطاعها مباشرة عند صرف الراتب والمخصصات وبالتالي سهلة التنفيذ ولا تخضع حاليا

للجهاز الضريبي الموجود والمشـهور بالفسـاد. الضريبة المقترحة تعني ان يدفع من يزيد دخله عن 5 مليون وحتى 6 مليون نصف الزيادة ضريبة ومن يزيد دخله عن 10 مليون يدفع كل الزيادة ضريبة. هذه الضريبة التصاعدية فيها قدر جيد من العدالة ويسترجع قسما من الرواتب والمخصصات والتقاعد السخية التي صرفت وتصرف دون وجه حق. ايرادات هذه الضريبة يمكن ان تصل سـنويا الى 5-10 ترليون دينار اذا ما طبقت بشكل جيد وخلاق.

ثالثـا، نظام الضريبـة الكمركية مهم جداً للعراق في ثلاث مجالات، فهو مصدر مهم في ايرادات الدولة غير النفطية، يوفر درجة من الحماية للإنتاج المحلي، ويسمح بسـيطرة نوعية على المسـتورد وحماية المسـتهلك. فلو كان استيرادنا من السلع الاسـتهلاكية حوالي 40 ترليون دينار في السنة ووضعنا 10% ضريبة كمركية لكان لدينا حوالي 4 ترليون دينار ايرادات، وحيث ان الكمرك على بعض السـلع يجـب ان يكون اكثر من تلك النسـبة مثلا على السـكائر والمشـروبات الكحولية فـان الايـرادات من الضرائـب الكمركية يمكن ان تزيد عـن 5 ترليون دينار في السـنة خاصـة اذا وضعنـا ايضا ضريبة على الـوزن، لتغطية بعـض من تكلفة الطرق وترميمها وتشـجيع انتاج المـواد الثقيلة محليا. نظـام الضريبة الكمركية حاليا مشـلول وفاسـد حيث ان عددا كبيرا من المراكز الحدودية خارج سـيطرة الحكومة المركزية وبالتالي غير فعالة ومخربة للنظام كله والمسـتفيدين هم ازلام الفسـاد فـي المعابر الحدودية. لـذا من الضروري اجـراء اصلاحات جذرية في منظومة الكمارك تأخذ بنظر الاعتبار العملية والعقلانية وهذا يحتاج الى سنين من الاسـتقرار وفرض القانون، وعليه نقترح ان يدفع المسـتورد الضريبة الكمركية عند طلبه العملة الصعبة او الدولار لدفع قيمة البضاعة المسـتوردة. هذا المقترح مهـم جدا ويحتاج الى مناقشـة جدية لانـه يعني تغيير النظـام الحالي للتعامل مع الدولار وما يسمى بالمزادات اليومية.

ورابعـا، هناك ايرادات ضخمة يمكن اسـتحصالها من خلال اسـترجاع ديون الدولة ودفع مسـتحقاتها وفـرض ادارة افضل لممتلاكتها. للدولة ديـون متراكمة كثيرة

لدى الافراد والشركات والحكومات المحلية وحكومة اقليم كردستان عن اجور او قـروض او ضريبـة بضاعة او خدمة او كمارك او مدفوعات مقدمة وغيرها مما يمكن ان يشـكل رقمين من الترليونات. وللدولة ايضا ممتلكات كثيرة يمكن زيادة عائداتهـا من الايجار والارباح والضرائب بدرجـة كبيرة جدا خاصة مع اهمالها في السنوات الماضية.

مـن الواضـح بأن الاجراءات الاربعة اعلاه يمكن ان تجلـب ايرادات اضافية للدولة تزيد عن 20 ترليون دينار في السـنة وسـتزداد في السـنوات اللاحقة بفعل عاملين رئيسـيين. الاول، نمـو الانتاج الوطنـي الذي من المتوقع ان يزداد ليس فقط بسـبب ارتفـاع موارد النفط والغاز بل ايضا نمـو الانتاج الوطني غير النفطي حيث ان هذه الاجـراءات وما طرحناه في مسـألة دعم العاملين في القطـاع الخاص وكذلك زيادة الوعـي بأهمية بنـاء الصناعة والزراعـة والخدمات الوطنية سـتعمل جميعها على نمو الانتاج المحلي بنسـب عالية. والثاني تحسـين كفاءة كل من الاجراءات الاربعة اعلاه وتعزيزها بقوانين وقرارات مناسبة وأيضا توسيعها. فالإجراء الاول يمكن ان يشـمل الصحة وكل السـلع المدعومة ومعظم خدمات الدولة، والإجراء الثاني يمكن ان يشمل عدد اكبر من دافعي الضرائب وزيادة الضريبة، والإجراء الثالث يمكن ان يشمل زيادة الضريبة الكمركية على البضائع الكمالية وفرض الضرائب على بعض المنتجات المحلية، والاجراء الرابع يمكن ان يتوسـع وتـزداد كفائته، وبالاخص في تأجير وبيع ممتلكات الدولة.

الإجراءات الاربعة ستخفض الادخار الداخلي بدرجة كبيرة وهو ما سيقود الى تراجع الاستثمار في المشـاريع المختلفة وهو الضعيف اصلا في المشاريع الانتاجية بسبب اسـعار الفائدة العالية. لذا فان تدخل الدولة في تقديم قروض للمشـاريع الانتاجية مهم جـدا لتحريـك عجلة الاقتصاد. توجه البنك المركزي لإسـتثمار ما يقرب 10 % من الميزانية بشكل قروض لمشاريع الصناعة والزراعة والعقار سيكون بمثابة استثمار داخلي لقسم من ايرادات النفط لتوسع اكبر في المشاريع فتشغيل عدد اكبر من العمالة وزيادة الطلب العام بدون اعطاء رواتب مباشرة لبطالة مقنعة من ايرادات النفط.

اجراءات مهمة لادارة عقلانية فعالة في ميزان المدفوعات الخارجي وميزانية الدولة العامة.

نقترح الاجراءات التالية لعلاج مشكلة عدم الاستقرارفي موارد النفط والغاز وفي ميزان المدفوعات الخارجي وميزانية الدولة العامة:

- اعتماد انتاج نفطي قدره 4 مليون برميل يوميا وسعر 50 دولار للبرميل لتمويل الميزانية العامة للسنوات الثلاثة او الاربعة القادمة ووضع الفائض في صناديق ادخار خارجية وداخلية بما يلائم استقرار قيمة الدينار.

- استقرار الميزانية التشغيلية حول 70 ترليون دينار مع تنفيذ إصلاحات لترشيد الصرفيات واستخدام زيادة العوائد الحكومية غير النفطية لزيادة الميزانية.

- فرض نظم متشددة لزيادة ايرادات الدولة غير النفطية وبالاخص في ادارة الاستيراد ونظام الضريبة الكمركية والمكوس، في نظام ضريبة دخل تصاعدي، وفي جباية رسوم الخدمات التي توفرها الدولة وبالاخص الكهرباء والوقود.

- الاستمرار في الدخول بمفاوضات جدية مع المؤسسات المالية العالمية والشركات الدولية للحصول على قروض خارجية بشروط جيدة وتسديد القروض عالية الكلفة وتشجيع الدفع الاجل في المشاريع.

- اصلاح النظام البنكي وجعل البنوك تهتم بوظيفتها الرئيسية في تشجيع وحماية الادخار واقراض المشاريع الاقتصادية من خلال فرض نسبة فائدة معقولة وضمان اموال الناس وحق البنوك القانوني.

- ادارة افضل لسوق الاوراق المالية وحماية المستثمرين فيه واصدار سندات دولة داخلية بفائدة قدرها 6-8 % وتسهيل التعامل بها مع ضمان قيمتها او قسم منها بالدولار لضمان نجاحها في سحب التخزين البيتي وابقاء الفوائض داخل العراق وايضا تشجيع العراقيين الساكنين خارج العراق للاستثمار في العراق.

- توفير القروض للمشاريع الانتاجية بما لا يقل عن 10% من الميزانية الاستثمارية

ودفع متأخرات المقاولين والمتعاقدين مع الدولة نقدا او سندات دولة يتعامل معها في سوق الاوراق المالية العراقية.

- تشديد الضوابط على البنوك الاهلية وتشجيع الاندماج فيها واعطاءها بعض الاعمال مثل بيع السندات والعملة والتعامل مع القروض الميسرة وفتح الاعتمادات ودفع مستحقات الدولة لمنع افلاس بعضها.

- اصلاح نظام بيع الدولار ودفع قيم المستوردات مباشرة وبالسعر الرسمي (1200 دينار للدولار) بعد فتح الاعتماد ودفع الضرائب الكمركية او تقديم الضمانات لدفعها عن دخولها البلد واجبار المصارف لبيع الدولار لعملاء البنك فقط وضمن ضوابط.

- ترك السوق الداخلي للدولار ليكون حرا في تمويل التحويلات الخارجية غير الاستيرادية من سياحة ودفع رواتب متقاعدين وتحويل ارباح، وطرح مزيدا من الدولارات للسوق المحلية وبأسعار تفضيلية من خلال البنوك الرصينة واصحاب الودائع الثابتة اذا زاد سعره 5% عن السعر الرسمي.

الدولة الريعية والتنمية البشرية وأهمية تأهيل وتدريب أعضـاء مجلس النواب العراقي والعاملين فيه لتطوير قدراتهم على الأداء الفعال

د. شاكر المنذري

لعل أحد أخطر نتائج الدولة الريعية هو تضادها وتعارضها مع التنمية المستدامة في أي من مرافق الأقتصاد المختلفة، وبالذات تنمية الموارد البشرية.

وللخـروج من ذلك المطب، الذي يشـبه أصابـة المجتمع بالشـلل الحركي والفكري ويقعده على كرسـي يسيره أصحاب المصالح الخبيثة، يتطلب منا الوعي الكامل بأن أحد المفاتيح الأساسـية للمعالجة الناجعة يتأتى من بناء نظم تنمية مسـتدامة للموارد، وأهمها المورد البشري، المورد القائد لبقية الموارد.

والبداية، بهذا الخصوص، لن تكون بقطاع أو مرفق معين، بل يلزم أن تكون شـاملة ولكل االقطاعات و المرافق دون أستثناء، وبوقت واحد، اليوم وليس أي وقت آخر.

سأتناول بهذا البحث أحد المؤسسات الحساسة والمؤثرة سياسياُ، اقتصادياً و اجتماعياً، كنمـوذج، لما يجب الأخذ به كي يؤدي مهامه بكفاءة وفعالية، ذلك هو مجلس النواب العراقي، نواب وإدارين.

ومجلس النواب او البرلمان، بشـكل عام، له ثلاث مهام هى التشـريع والرقابة على أعمال الحكومة وتمثيل الشعب أمام الحكومة.

وأنطلاقـاً مـن ذلك، غالباً ما تُحَدد مهام النائب باللوائـح والنظم الداخلية لكل مجلس، وباستعراض بسيط لهذه اللوائح نجد أن هذه المهام يمكن أجمالها بـ:

- المساهمة في أعداد الدراسات ومسودات التشريع.

- ممارسـة المتابعة والرقابة لأعمال الجهات التنفيذيـة (قطاع عام وخاص)، ومدى إلتزامها ببرامج عملها المعتمدة، وأعمال الشـفافية الكاملـة لعملياتها وأجراءاتها

ونتائج أعمالها.

- التواصل مع من يمثلهم وبقية أبناء الشعب لتمثيلهم والتعبير عن مطاليبه وأنشغالاتهم، بما فيها مقترحاتهم ومبادراتهم وتبني ما يجده مناسب والعمل عل أيصاله لمرحة التشريع أو التنفيذ.

- التواصل مع برلمانات الأقاليم، مجالس المحافظات، الهيئات المحلية، منظمات المجتمع المدني، التجمعات المهنية والنقابية، والكيانات الأخرى التي تمثل المجتمع.

- المساهمة في تطوير المجتمع في المجالات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية، وفي ارساء قواعد الديمقراطية.

والمعلومات أعلاه أستقيتها من مواقع عدد من مجالس الشعب ومجالس النواب العربية مثل دولة الكويت (التي تعتبر تجربتها النيابية المعاصرة أحد أنضج التجارب العربية، مما يرشحها للاقتداء بها)، جمهورية السودان، دولة فلسطين، الجمهورية اللبنانية وجمهورية الجزائر.

وقد كاتبت مجلس النواب العراقي مناشداً اياه بأمدادي ما يساعدني على أعداد هذا البحث إلا اني لم أستلم منه سوى الصمت. ولذا لم يكن أمامي سوى أن أسلك أسلوب "التفكير العكسي " برصد مظاهر الفساد الأداري (بتعريف سوء أو أساءة أستخدام السلطة لمنافع خاصة غير منصوص عليها بشكل رسمي معتمد ومُعلن) لمجلس النواب العراقي والتي يمكن تشخيص بعض مظاهرها بشكل واضح على سبيل المثال وليس الحصر:

- الأثراء الفاحش لبعض العاملين في المجلس (نواب ومستشارين وأدارين) بمقارنة أرقام ثرواتهم قبل العمل بالمجلس وبثروتهم أثناء وبعد العمل فيه.

- أسناد بعض مراكز ومهام المجلس لمن لا يملكون الحد الأدنى من المؤهلات لأداء مهام وظائفهم.

- الاقطاعيــة العائليــة والعشــائرية والمحاصصة الحزبية لبعـض المراكز الوظيفية بالمجلس على حساب الفعالية وحتى على حساب الكفاءة.

- ضخامة المرتبات والمكافئات والامتيازات مقاربةً بنتائج الأعمال.

- المديات الزمنية الطويلة التي تستغرقها أعمال اللجان والمكاتب المتخصصة مقابل مخاطر نفاذ الوقت وتأزم المعروض عليها وتحوله الى مشاكل معقدة.

- الأنقطــاع عن الحضور أو الحضور وعدم المشــاركة الفعالــة، الأجازات الطويلة غير المبررة، الأستعراضات الدعائية.

- القفز على الأهميات والأولويات وحتى تفاديها أحياناً لحســاب قضايا أقل أهمية أو ذات أغراض خاصة.

- .....

ومما تقـدم يتضح أن هناك منظومة من الميول والقـدرات والمهارات يجب توفرها كحد أدني تضع على المســار الصحيح من أقســم أو سيقسم على أداء المهام المعتمدة بشكل فعال.

في منظومة الميول:

لابــد أن يكــون لــدى النائب ومن يقســم على الاخــلاص بالعمل ميــل واضح للعمل الجماعــي، قبول الآخــر المختلف معه، والابتعاد عن تقيم الأفــراد وأصدار الأحكام وأبدالها بالميل للبحث والتحري وتقيم الأداء.

في منظومة القدرات:

علــى عاتق نواب العراق تقــع مهام عديدة في معالجة مشــاكل اقتصادية واجتماعية متعددة تجابه الشعب العراقي وهذا يجعل من قدراتهم لفهم واستيعاب المشاكل وتبني العلاجات المناسبة من الامور الاساسية في عمل مجلس النواب العراقي.

في منظومة المهارات:

لمـا كان أصل كلمة برلمـان متأتي من كلمة "parler" الفرنسـية التي تعنى النقاش والحـوار، فأن على رأس هذه المهارات تشـمخ مهارات التواصل بمختلف أوجهها، كمهـارة الكتابة، مهـارة القراءة (بما فيها القراءة السـريعة)، مهارة التحدث، مهارة العـرض والتقديم، تفهم لغة البدن ومهارة الأنصات (الأصغاء) التي قد تكون الأكثر أهمية بين هذه المهارات.

ويهدف من هذا التأهيل والتطوير تحقيق ثلاث أهداف رئيسية:

الأول: أكسـابهم معـارف ومهـارات لازمة (ضروريـة) لأداء المهـام المكلفين بها (تحقيق الكفاءة).

الثانـي: تطوير هذه المعارف والمهارات بما يسـهم بأعادة بناء نظم وأسـاليب عمل المجلس الحالية (تحقيق الفعالية).

الثالث: تحقيق درجة من التناسـق و التقارب في المفاهيم بين جميع العاملين (نواب، مستشارين، إدارين) (تحقيق التناسق).

والمداخـل التـي أقترحهـا لتحقيق تلك الاهـداف الثلاث يمكن أن تكـون على ثلاث مستويات:

المستوى الأول:

المستهدفون بهذا المستوى هم جميع العاملين بالمجلس (نواب، إدارين، مستشارين)، ويتضمن:

أولاً- تـاهيل معرفي في الحقول التالية:

•الوضع الجيوسياسي العراقي:

معارف ومعلومات يتم تعليمها لجميع العاملين بطريقة دراسـية تعليمية، وتجري بها أمتحانات تحريرية وتكون أساسـية لايمكن لمن لا يجتازها مباشـرة مهامه كنائب أو إداري، ومن بين ما يتضمنه هذا التأهيل المجالات التالية:

- بيانات ومعلومات جغرافية

- بيانات ومعلومات أجتماعية

- بيانات ومعلومات عن التوزيع العرقي والديني واللغوي

•بيانات ومعلومات تاريخية تتضمن:

- تاريخ العراق القديم والحديث

- تاريخ العراق المعاصر

•بيانات ومعلومات عن العمل النيابي:

- العراقي

- العربي

- العالمي

•التاريخ السياسي الحديث (الوزارات، الأحزاب، التجمعات المهنية والسياسية)

•الدساتير العراقية (نشأتها، تطورها،... ، الدستور النافذ: لوائحه، نظام عمله، معوقات عمله، ومشاريع تطويره)

ثانياً- تأهيل تطبيقي باستخدامات الحاسب الآلي:

أكساب المشارك معارف ومهارات أستخدام الحاسب الألي بالمجالات التالية:

* التعامل مع التطبيقات الحديثة

* أساليب البحث والتحري الألكتروني

* ادارة الشبكات والمواقع وتحديثها

* التواصل الفعال مع مواقع التواصل الأجتماعي والوسائط الأعلامية (الميديا)

* .....

ثالثاً- مهارات تأسيسية أدارية:

مهارات التواصل وتتضمن:

- الأنصات (الأصغاء)
- التحدث و الحوار الفعال
- الكتابة الفعالة
- القراءة السريعة
- التفاوض والأقناع
- لغة البدن
- اعداد المذكرات، الرسائل والتقارير
- تنظيم وأدارة الأجتماعات
- مهارات العرض والتقديم
- ادارة الذات وتنظيم الوقت ووضع الأولويات والتعامل مع الضغوط
- التعامل مع الغير
- اللياقة الوظيفية (الأتكيت) والمراسيم والأعراف الدبلوماسية
- بناء فرق العمل وأدارتها
- بناء معارف باللغات العالمية والمحلية

رابعاً- برنامج تعريفي توجيهي:

التعرف على التشـكيلات الأدارية للمجلس، الأختصاصات والمهام، نظم وأسـاليب العمـل، كذلك التعرف على نماذج مـن المجالس البرلمانية العالمية (بما فيها الأعارة الموقتة، الأنتداب، الزيارات الميدانية)

المستوى الثاني: معارف ومهارات تطورية:

أولاً: بالمجالات الادارية التالية:

- مهارات الحوار وأدارة الجلسات والنقاشات
- مهارات الأنصات والأقناع والتعامل مع أختلاف وجهات النظر
- قيادة فرق العمل واللجان ومشاريع الأعمال
- آليات صناعة القرار وأتخاذه
- .....

ثانياً: بالمجالات المالية والمحاسبية:

- قراءة الميزانيات والجداول المالية
- متابعة حركة السوق والأسعار المحلية والعالمية
- الأنعكاسات المالية للأتفاقيات والمعاهدات السياسية
- .....

المستوى الثالث:

برامـج و ورش عمـل وندوات تهـدف الى تغذية وأنعاش، أعـادة تدريب لجميع من يعمل بالبرلمان (نواب، مستشـارين وادارين) وبشكل مختلط دون الألتزام بالمراكز والمسميات الوظيفية لتحقيق غرضين:

الأول مباشر: الحفاظ على زخم العمل وتجديده باستمرار.

الثانـي غير مباشـر: خلق روح العمـل الجماعي والتعرف على فـرص تغير مواقع العمل ضمن تشكيلات المجلس المختلفة.

الغرض المباشر وغير المباشر يطبقان في المجالات التالية:

- التوجهات والمفاهيم الحديثة للأعمال والأدارة
- تقنيات التفكير والتخطيط الستراتيجي

- مهارات البحث والتحري والتقصي الألكتروني
- مهارات العرض والتقديم
- مهارات القراءة والأطلاع السريع
- العمل بروح الفريق
- توظيف الأختلافات والتعارض بشكل إيجابي
- التفكير الأبداعي وصناعة ابتكار
- التطبيقات والتقنيات الحديثة لأستخدامات الحاسب الألي
- .....

آليات وميكانيكية العمل:

لابد أن يخضع النائب الفائز للنيابة الى ثلاث مراحل من التأهيل واعادة التأهيل:

أولاً – تأهيل توجيهي

ثانيا – أعداد أولي

ثالثاً – تطوير مبرمج مستمر

علـى أن تكون هـذه المراحل إلزامية متتابعـة بفواصل زمنيـة، تخضع لأختبارات نظريـة وأخرى عملية، ويترتب على أجتيازهـا قرار أنخراط النائب وحتى العاملين بالوظائف القيادية الأدارية للمجلس، بالعمل النيابي والترقي بسـلم الوظائف والمهام. ان تأهيل او اعادة تأهيل النائب الفائز امر اساسـي ويفترض ان لا يجوز له مباشـرة مهامه إلا بعد اجتيازه متطلبات المستوى الاول من التأهيل.

ولابـد لنا هنا أن نشـير الى ضرورة الربط السـليم، وبشـكل شـفاف، بيـن مرتبات ومكافئات العاملين بالمجلس (نواب، استشاريين، واداريين) وحجم المسؤوليات التي يتولونها، وليس فقط بناء على المسـميات والمراكـز والعناوين الوظيفية، ووفق هذا المدخل يمكن المساهمة بشكل عملي بالحد من الهدر الشائع حاليا، الذي هو وجه من

وجوه الفساد المالي المستشري.

هذا يوصلنا الى ضرورة تأسيس معهد متفرغ للقيام ليس بتنفيذ هذه البرامج التدريبية فقط بل للتخطيط المتوسط والبعيد المدى لتطوير معارف ومهارات العاملين بالمجلس جميعاً وكذلك لتطوير تقنيات واساليب العمل، ومنها انشاء قاعدة بيانات ومعلومات، قاعدة بحث وتطوير (R&D)، وغيرها.

ويمكن الأستعانة بهذا الخصوص بـ:

* برنامج الأمم المتحدة الأنمائي (UNDP) الذي سبق وأن أعد دراسة بعنوان "تطوير عمل المجالس العربية النيابية".

* الجامعة العربية ومنظماتها و مكاتبها المتخصصة، مثل المنظمة العربية للعلوم الأدارية.

* المعهد العربي للتدريب البرلماني والدراسات التشريعية، ومقره ببيروت ضمن مجلس النواب اللبناني.

Arab Institute for Parliamentary Training & Legislative Studies

* متخصيصين وخبراء وباحثين سبق لهم العمل بالمجالس النيابية المختلفه كمسؤولين، خبراء، أستشاريين ....

أختتم بحثي هذا بمقولة السيدة فاطمة الرشيدي من جمعية الشفافية الكويتية:

"أن العمل الديمقراطي ليس مجرد وهج أو ثوب يرتد، ولابد أن يكون له إسس ومعايير يبنى عليها"

علاقـات دولية متوازنة لخدمة اخراج العراق من الفخ الريعي

د. باسم سيفي

طبقة النخبة الشيعية والسنية والكردية في السياسة والادارة والمهنية التي استلمت قيادة العراق بعد سقوط الطاغية فشلت في ادارة العراق وموارده البشرية والطبيعية بشكل جيـد وادخلته في نفق الفخ الريعي واللعنة النفطية في الزمن الديمقراطي ايضا. فبدلا من الاهتمام باقتصاد البلد وتأكيد تحقيق معدلات عالية في التنمية والنمو الاقتصادي لكـي يعم الخير على الجميع فـي كل المكونات العراقية، عمـل اعضاء النخبة على تثبيت وضعهم وجني الرواتب والامتيازات الكبيرة لانفسهم من خلال تعيينات الولاء والمحاسـيب والاسـتقواء بالقوى الخارجية التي تمادت في التدخل بالشؤون الداخلية العراقيـة حتى اصبح العـراق دولة النهب واللاقانون والتدخـل الخارجي. تحريض ودعـم الخارج لقـوى داخلية اضر العراق كثيرا وعمل علـى تأكيد النهب والابتزاز لمـوارد النفط لصالح المكونات و"قادتهم" على حسـاب مصلحـة العراق العامة في التنميـة. فكان النجاح الكبير في الاسـتخراج النفطي والاعتمـاد المتزايد على موارد النفط في ادارة الدولة والنهب.

منذ سـقوط الدكتاتورية تتعزز الولاءات والتكتلات في مرافق الدولة وأصبح الفسـاد والاتـكال علـى الاجنبي طريق النجـاح، خاصة وعدم العقاب أصبح شـبه مضمون وتحـول مفهـوم التوافق النبيل في ايجاد مـا ينفع الجميع في التنمية الى مسـخ يعني الابتزاز "اوافق على مشـروعك ان اعطيتني كذا"، وكذلك مفهوم المحاصصة الذي يفترض ان يعني تمثيل ومشاركة الجميع الى "عَينٍ صاحبي وأعينٍ صاحبك". يكفي ان نعـرف بان دخل عضو فـي مجلس النواب العراقي وكثير من اصحاب الدرجات الخاصـة يبلـغ اكثـر من 50 مـرة دخل ارملـة او كادح او عاجز ممـن هم تحت او قرب خط الفقر، يشـكلون الان حوالي ثلث السكان، لكي نستنتج بان النخبة قد اقصت العدالـة التي ينادي بها الاسـلام في المجتمع العراقـي. ويكفي ان نعرف بان ميزانية

الدولة تعتمد على ايرادات النفط لـ 90 % لكي نستنتج بان النخبة السياسية والادارية والمهنية ادخلت البلاد في الفخ الريعي.

منذ 2014 وهناك استجابة ممتازة للعراقيين في علاج الازمة الداعشية وبدرجة اقل في علاج الازمة المالية والاقتصادية، فلازال هناك قدر ليس بالقليل من الترهل وسوء الادارة في اقتصاد البلد، وفي عام 2017 استجاب العراق الاتحادي بشكل جيد للازمة التي صنعها قادة اقليم كردستان الفاشلون في تنفيذ استفتاء غير دستوري وغير ملائم حول استقلال الكرد واقامة دولة كردية. يمكن الان ان نرصد وجود تزايد في الوعي العام وفي كافة مناطق العراق بضرورة علاج المشاكل الاقتصادية والخروج من فخ الدولة الريعية وانهاء الفساد وسوء الادارة. حركة المطالبة بالاصلاحات الجذرية في السياسة والادارة والاقتصاد تضغط الان نحو بدأ مسيرة انهاء حكم توزيع غنائم النفط، وقد ساهمت انتصارات القوى الامنية العراقية على داعش في تعزيز هذه الحركة وابراز الهوية العراقية فيها على حساب نغمات النشاز في الاقاليم والمكونات.

خلال الاعوام الاربعة الماضية حصل تطور نوعي في الوضع السائد في العراق موجزه بروز العراق كدولة لها مكانتها الاقليمية والدولية يمكن ان يساعد الحريصين على مستقبل العراق من التعامل مع الواقع القادم بشكل افضل. فالمواطن العراقي شبع ومل من الطائفية والمجد القومي والعشائري والمناطقي ولم يعد يتحمل البطالة والتهميش وحان وقت التطلع والعمل بجدية في بناء حياة كريمة لنفسه ومواطنيه واصبح بامكانه اختيار قادة نجباء يترفعون عن المكاسب الشخصية والفئوية. إلا ان هناك من يحاول ان يعيق و يحرف هذا التوجه لاسباب مصلحية وانانية ضمن عوامل داخلية واخرى خارجية، والاولى هي الحاسمة حيث ان العوامل الخارجية لن تجد فرص كبيرة اذا كانت الجبهة الداخلية متراصة ومنشغلة بالتنمية وبناء دولة المواطنة والعدالة الاقتصادية والاجتماعية. هذا ويمكن ملاحظة البدأ بتحرك الاموال عبر الحدود لدعم بعض الاطراف وتجميل بعض الوجوه او ازالة اثار داعش منها.

يمكن القول بأن الاستجابة الجيدة للازمات الثلاثة المشار اليها اعلاه ومع قرب

انتخابات تشريعية قادمة وما يدور من تأكيد ونقاش يشير الى توقع انعطاف تاريخي نحو مسيرة النهضة العراقية وبناء دولة المواطنة والتنمية التي تضمن حياة كريمة لكل شرائح المكونات وليس نخبها فقط من خلال انتخاب شخصيات في مجلس النواب القادم ممن هم اهل لها في الامكانية والوطنية والنزاهة. عرقلة الانعطاف التاريخي المنشود يعني استمرار التشرذم والانحطاط العراقي وفي هذا تستخدم موارد كبيرة وجهود عظيمة لكي لا يتمكن العراقيون من التقارب والوحدة والاتفاق على سياسات تنموية تنفع كل مواطني العراق.

قوى الداخل التي تريد استمرار وضع التشرذم واللاتنمية في القطاعات الانتاجية ليست قليلة ولا ضعيفة خاصة وقد تمكنت من اثراء نفسها وحتى بناء امبراطوريات مالية ولها نفوذ قوي ومصالح تجارية ونفعية مع قوى خارجية همها بقاء العراق منتج للنفط ومستهلك يعتمد على الاستيراد. هؤلاء هم فرسان المشاريع التي تحاول ان توقف تقدم العراق نحو النهضة وموجودين في كافة المكونات ومعظمهم يدعي تمثيل مكون من خلال الاصوات التي حصلوا عليها وان كان جزئيا بوسائل غير نظيفة ويمكن تشخيصهم بسهولة نسبيا من خلال جرد ممتلكاتهم وتدقيق صرفياتهم وتحليل منظومتهم عائليا وفئويا وتقييم مواقفهم والسياسات التي تبنوها. ارتباط هذه القوى بالخارج اقوى بكثير من ارتباطهم بالشعب العراقي وحتى بمكونهم الذي بغالبيتهم لم يرى خيرا من هذه الطغمة، وهم مستعدين ليكونوا مطايا للمصالح الخارجية مرة بعد اخرى طالما هناك نفع في الدولارات والنفوذ.

اذا اصبحت مسألة التنمية واخراج العراق من فخ الدولة الريعية هم قادته في مرحلة ما بعد داعش فلابد من النظر وبشكل دقيق بأوضاع بلدان مهمة لدينا معها علاقات اقتصادية وسياسية ويمكن ان تكون معها مصالح مشتركة مهمة لتطور الاقتصاد العراقي. البعض من هذه البلدان لديها اسنان واموال يمكن من خلالها ان تسبب مشاكل اقتصادية وسياسية وحتى امنية للعراق، وتقوية العلاقة الاقتصادية مع تلك البلدان وغيرها يمكن ان تقلل من تدخلاتها بالشأن العراقي الداخلي واحترام سيادة العراق. اوراق العراق القوية في الاقتصاد خلال السنوات القادمة يمكن اختصارها

بانتاج 6 مليون برميل نفط باليوم، استيراد سلع وبضائع متعددة يزيد قيمتها عن 50 مليار دولار سنويا وقد تزداد الى 100 مليار دولار سنويا خلال السنوات القادمة ان نجح العراق في تبني سياسات تنموية قوية، وامكانية كبيرة للاستثمار في معظم القطاعات الاقتصادية العراقية.

القوى الخارجية الاهم بالنسبة للعراق في هذه المرحلة تقع بشكل عام في اربع طبقات او محاور ويمكن لكل من هذه القوى ان يستغل العراق بشكل غير عادل لخدمة مصالحه القريبة والبعيدة، ومنهم من عمل بدرجة او اخرى ومن موقف الى اخر على خلق المتاعب للعراق منذ اسقاط الدكتاتورية لكي لا ينجح العراق في بناء ديمقراطيته التعددية والتنموية وساعد في توسع داعش في سوريا ثم تمددهم في العراق بمساعدة قوى محلية. هؤلاء لن يتركوا العراقيين ان يرسموا طريقهم بحرية بتبني ارثهم التصالحي بين المكونات وسياسات تنموية تؤكد بناء قطاعاتهم الانتاجية والتي تنفع الجميع. ومع ذلك يجب التعامل معهم بحكمة يمكن ان تقلل من عدائيتهم لنجاح التجربة العراقية الديمقراطية خاصة وان لهم ايضا مصالح اقتصادية مهمة مع العراق. الطبقات الاربعة من الدول نصنفها على اساس حجم اهميتها وتأثيرها على العراق خلال سنوات عديدة قادمة، لنقل نحو عام 2030.

تنمية العلاقات الاقتصادية مع امريكا والسعودية مثلا يمكن ان تقلل او تحجم عدائية قوى متشنجة في هذين البلدين ضد العراق. ومن الاسئلة التي تحتاج الى البحث والتمحيص هو سبب وقوف امريكا متفرجة على دخول داعش الى العراق وسيطرته على ثلث الاراضي العراقية، ولا اتوقع ان تكون الاجابة عن السؤال بعيدة عن شعور الامريكان بالتهميش في مشاريع العراق وبالاخص في القطاع النفطي. وعلى الحصيف ان يفهم معنى ان يصبح مدير الشركة النفطية اكسون موبيل وزيرا لخارجية الولايات المتحدة. وان كانت امريكا تحكمها درجة عالية من العقلانية والمحاسبة المنبثقة من الدستور والقوانين المرعية وتوازن القوى فان السعودية ملكية مطلقة لا تلتزم بعقلانية ومنطقية في كثير من قراراتها خاصة وهناك اموال ضخمة يمكن ان تصرف دون حساب وكتاب.

اهـم البلدان فـي الطبقة الاولى هي تركيا وايران والسـعودية وهي بلدان جوار لدينا معهـم علاقات تاريخية واجتماعية بالاضافة للعلاقة الاقتصادية، التي يمكن ان تزيد عن 10 مليار دولار سـنويا في التجارة والاسـتثمار. نضوج النظام الديمقراطي في البلدين الاولين وفي العراق يشير الى التوجه نحو سيادة العقلانية في رعاية المصالح المشـتركة بين هذه البلدان الثلاثة وهناك مشاريع سـتراتيجية واعدة بين هذه البلدان على المدى المتوسـط والبعيد لتعزيز التنمية لمواطنيهـا ولتتمكن من اثبات وجودها فـي عالم العولمة. في الاونة الاخيرة بدأت الحكومـة التركية تعي اهمية التعاون مع العـراق واحترام سـيادته وتطلعاته خاصة وازياد احتـرام دول العالم له مع نجاحاته في المجالات المختلفة. التعامل مع الحكومة السـعودية مشـكلة ولكن يمكن حلها مع التركيز على المصالح المشـتركة معهم فـي اوبك، التكامل الاقتصادي في صناعات البتروكيماوية، وفي استقطاب الاستثمار السعودي.

اهم البلدان في الطبقة الثانية هي الصين والولايات المتحدة وروسيا وكل منها يحتاج الى دراسـات وافية لرسـم سياسـات سـليمة مع اهم الدول في عالم اليوم بشكل عام وعالم شـرق المتوسط بشـكل خاص. ومن المؤسـف ان نرى علاقتنا الخارجية مع الصيـن ضعيفة جـدا رغم اننا قد نكون بحاجة لهم في هـذه المرحلة اكثر من اي بلد آخر خاصة وتعاظم نفوذهم الاقتصادي العالمي ووجود فوائض ترليونية لديهم تبحث عن الاسـتثمار وايضا تبنيهم سياسة دعم الاستقرار والحوار على المستوى العالمي. الصيـن الان اكبر مصدر للعراق وبالتالي منافس لكثير من المنتجات الوطنية، اكبر مستورد للنفط العراقي ويمكن ان تستوعب معظم الزيادات في الانتاج العراقي، وهي ايضا الاكثر استعدادا وتنافسية في تنفيذ كثير من مشاريع اعادة اعمار العراق. تأمين حصص من التنمية العراقية لروسـيا والولايات المتحدة يمكن ان يفيدنا في اكثر من مجال.

اهـم البلـدان في الطبقة الثالثة نجـد عدد من البلدان الاوروبيـة، وبالاخص بريطانيا وفرنسـا والمانيـا، والهنـد واليابان وكلها لهـا مصالح اقتصادية مـع العراق ويمكن ان تنفعنـا فـي عمليات اعـادة اعمار العراق وجعلـه بلدا منتجا فـي المجالات غير

النفطيــة. تقدم الهند التكنولوجي وتسـميتها بـ "مكتــب العالم" بعد ان حضيت الصين بلقب "مصنع العالم" تستدعي وقفة جدية لاعادة العلاقات التاريخية الاقتصادية معها خاصــة وتصاعد امكانية بيع كميات متزايدة من النفط اليها وتطبيق مبدأ النفط مقابل المشــاريع في العراق في مجالات مختلفة لا تســتثني البتروكيماويات ولا برامجيات الحكومــة الالكترونية ولا تشــغيل واحياء شــركة الخطوط الجويــة العراقية. البلدان الاوروبية اعلاه تحاول الاستمرار بالتدخل في شئون العراق الداخلية ويجب افهامها بأن ذلك الزمان قد ولى وعليهم احترام ســيادة العراق ووحدته الجغرافية، وان رأوا فــي العراق بابا للمصالح الاوروبية في المنطقة فعليهــم القبول بمبدأ المعاملة بالمثل وان يكونوا اكثر سخاءا في مساعدة العراق.

اهــم البلدان فــي الطبقة او المحور الرابع هي ســوريا والاردن والكويت وهي ايضا بلــدان جــوار تربطنا معهم مصالح متعددة. الاولى والثانية، بلاد الشــام بشــكل عام، يمكــن اعتبارهــا امتداد طبيعي للاقتصــاد العراقي ومن المتوقع مســتقبلا قيام اتحاد اقتصادي معهم بما يمكن ان يطلق عليه منطقة شرق المتوسط العربية ذات العلاقات التاريخية، اقتصاديا واجتماعيا وسياســيا. العراق ومع قدراته في الموارد الطبيعية، وبالاخص النفط، والبشــرية بحاجة لنوع من التكامل الاقتصادي والتعاون السياســي مــع هذه البلدان التي مــن المتوقع ان يزداد اعتمادها على الاقتصاد العراقي. الكويت دولــة لنا معها مشــاكل متعــددة تحتاج الى حلول معقولة وبالاخــص في مجال الغبن الذي اصاب العراق في حدوده البرية والمائية في منطقة الخليج من جراء سياســات الحكم الدكتاتوري الســابق. هذا ولدى الكويت فوائض مالية ليســت بالهامشية ويمكن ان تساهم في توسع الاستثمار الكويتي في العراق.

الدولة العراقية وكثير من الدول اعلاه شهدت تغيرات كبيرة في الاونة يمكن ان يكون لها انعكاسات مؤثرة على تعاملها مع العراق خاصة وان العراق اصبحت لديه ورقة قويــة للغاية وهي الانتصار علــى تنظيم داعش ومن يدعمه وبنفس الوقت توجه نحو الوحدة الوطنية هو اقوى كثيرا مما كان عليه في الســنوات الماضية. من الضروري ان يتبع العراق سياســة مستقلة عن هذه الدول لان الجلوس في حضن احدهم لن ينفع

الشـعب العراقـي ويعني عداء لآخر يجلب مشـاكل نحن في غنى عنهـا. هذه الدول لهـم مصالـح ونفوذ في العراق تتفـاوت بالحجم والقوة وهـذا لا يعني ان نخضع في سياساتنا لهذا الطرف او ذاك ولكن يعني ان نأخذ في سياساتنا بنظر الاعتبار مصالح ومواقف هذه الاطراف. حاليا تراجع دور وتأثير السـعودية وتركيا على العراق بعد الفشل الكبير في سياساتهما وبالاخص في سوريا والعراق واصبح علينا التركيز في سياساتنا على التوازن بين المصالح والتوجهات الامريكية والايرانية وكلا الادارتين تفهم وضع العراق ويمكن ان تستفاد من وضعه المستقل واهتمامه بالتنمية التي يمكن ان تجلب فوائد كبيرة لهم ولشـركاتهم. فوزير خارجية امريكا يريد حصة لاكسـون موبيل والشركات الامريكية في التنمية العراقية وموقفا من العراق لا يعادي امريكا، ووزير خارجية ايران يريد تدفق الدولارات العراقية الى ايران من خلال شراء السلع والخدمات الايرانية والسـياحة ولا يريد موقفا معاديا لايران في صراعها مع امريكا والعدو الصهيوني.

المسـتجدات السياسـية والاقتصاديـة والاجتماعية في العراق تتحـدث عن مطالبات لتكتـلات عابرة للطائفية وحكومة اغلبية سياسـية وهـذا الامر لا يصب في مصلحة كثير من عناصر الكتل المتربعة على عرش النخبة العراقية التي اثرت نفسـها على حساب الشعب العراقي. كثرة من السياسيين والاداريين والمهنيين يدركون الان اهمية هذه المسـتجدات وضرورة تبني الاصلاحات الجذرية في النظم السياسـية والادارية والاقتصادية. مقالات ودراسات عديدة تناقش كثير من هذه الاصلاحات، ففي الاقتصاد مثلا نرى طرح مشاكل عديدة في الاقتصاد العراقي على ساسة العراق واقتصادييه ان يضعوا العلاجات المناسـبة وهناك شـبه اجماع وطني على ضرورة انهاء الدولة الريعية وتبني سياسة التنوع الاقتصادي. المستجدات تتحدث ايضا عن تقليل الفوارق فـي الدخل وتحقيق درجة مـن العدالة في التوزيع وبناء القطاعـات الانتاجية، وهذا ايضـا ليس من تطلعات طبقـة النخبة المقاومة لتخفيض رواتبهـا وامتيازاتها العالية ووضع نظام ضريبة تصاعدي فهمها تبوأ المراكز والتجارة والصفقات السريعة في الربح وان كانت غير شرعية.

شـيوع الروح السـلبية في المجتمع العراقي ظاهرة متميـزة وخطيرة يجب الوقوف عندها وعلاجها وبالاخص في هذه المرحلة التي نشهد فيها منعطفات مهمة في تطور العـراق ترسـم مصيره بين النهوض الحضاري الذي يسـتحقه العـراق بما لديه من تراث وموارد بشرية وطبيعية وبين استمرار الانحطاط والعجز والتدهور والتقاعس فـي حيـاة العراقيين. رغـم الانتصارات على داعـش، تحلحل الوضـع الاقتصادي بفضل صعود اسـعار النفط، تحسـن في نشاط الاجهزة التشـريعية والتنفيذية ومنها المحاسـبات والاسـتجوابات المكثفة لكبار المسـؤولين، كثرة من الاحكام في قضايا فسـاد، واجراءات اداريـة جيدة من قبل الحكومة ووزاراتها، نـرى كثرة من مثقفينا ومنهـم كتاب مرموقون يصولون ويجولون في سلسـلة من التعميمات السـخيفة مثل "كلهم فاسـدين" و "كل شـيء بيد مريكا" والادعاءات التسقيطية بدون ادلة فيها قدر من المصداقية، بل وحتى ترويج اشـاعات مفبركة واكاذيب غبية وواضحة يصنعها من يريد ابقاء العراق في وحل التخلف والريعية.

هنـاك آلاف من الاعلاميين والمتخصصين في شـؤون المعلومات والدعاية يعملون في الدولة العراقية ومنظمين في عشـرات من التنظيمات التي يفترض ان تدافع عن الدولـة العراقية وتطرح ماينفع الشـعب العراقي ولكنها لازالت صم بكم ولا ترى ما يجري من صناعة وترويج الكذب والافتراء والمبالغة بالسلبيات بل وحتى يشاركون فيهـا. بالجزرة والعصـى يجب ايقاظ هذه المؤسسـات/التنظيمات وافرادها لتنجز ما عليهـا مـن واجبات لصالح المجتمع خاصـة وهناك من الامكانيـات الكثير لمجابهة السـفلة في صناعة الكذب والترويج له وان رسـم سياسـة خارجية واضحة يمكن ان يعـزز من الوحدة الوطنيـة ويعري اذناب الخارج. موقف المثقفين السـلبي يأتي من قوى لا تريد نجاح العملية الديمقراطية وفي جعبهم مليارات الدولارات التي سـرقت وتسـرق من شعوبهم وايضا من دعم قادة واعضاء في طبقة النخبة اسهموا في سوء الادارة والتشنج المكوناتي واثراء النخبة على حساب الشعب ويحاولون الان تسويف الاصلاحات بأسـاليب متعددة. ما يعيقهم هو التزام الناس بالاخلاق والعدل والحركة الجماهيرية المطالبة بالاصلاح ومحاسبة الفاسدين.

الاستجابة الجيدة والناجحة لتحدي ومعضلة تجابه الامم لا تأتي من عدم ولا من نواح وولولة وعدم مبالات بل تحتاج الى نخبة وقادة يعون المشكلة، يتحملون المسؤولية، ينشرون روح الصمود والامل في النجاح، وينذرون انفسهم لعلاجها، الى خبراء يؤتمن على عملهم ومعارفهم وما يقترحون، والى مزاج شعبي فيه قدر من الصمود والتفائل والايجابية. ونحن نجابه اليوم في العراق تحديات كبيرة نرى الحاجة لقيادة نزيهة وكفوءة وتتحمل المسؤولية ولأهل علم يشخصون الخلل ويقترحون العلاج بأمانة وابداع ولروح شعبية تؤمن بامكانية التغيير ويسودها النَفس الايجابي وليس السلبي والتقاعسي، الذي يشيع له كثير من المثقفين عن جهل او سفالة. يمكن لمثقفي العراق ان يلعبوا دورا مهما في رسم ونجاح علاقات خارجية سليمة تخدم سياسات الاعمار والتنمية الداخلية.

يمكن للسلطات الخمسة (التشريعية والتنفيذية والقضائية والاعلامية والبحثية) ان تقوم بدور ايجابي في رسم وتنفيذ سياسات خارجية تصب في مصلحة العراق الستراتيجية في بناء اقتصاد وطني يخرج العراق من الفخ الريعي وفي هذا نحتاج اولا الى مجلس نواب متمكن ويعمل لمصلحة العراق ككل وليس طبقتهم والمكونات التي يمثلونها. من اهم ما يفترض ان نراه الان (بداية عام 2018) في المعترك السياسي اعداد مرشحين كفوئين ونزيهين ووطنيين لشغل اكبر عدد ممكن من مقاعد مجلس النواب القادم لجعله مجلسا قادرا على التشريع الجيد واختيار الافضل في التنفيذ والرقابة الفاعلة. هؤلاء المرشحين والمرشحات يجب ان يكونوا مستعدين لتخفيض رواتبهم ومخصصاتهم لان ذلك سيسمح بتخفيض تكاليف وصرفيات مؤسسات الدول كلها، ويعني استعدادهم لاتخاذ قرارات صعبة للمصلحة العامة وعلى حساب مصلحة الخاصة والنخبة والمكون.

ختاما من المهم ان نؤكد اهمية رسم وتنفيذ سياسات خارجية خاضعة وداعمة لبناء العراق الانتاجي وهذا يعني تبني سياسات مستقلة عن الدول التي لهم مصالح ونفوذ في العراق تتفاوت بالحجم والقوة وان لا نخضع في سياساتنا لهذا الطرف او ذاك، وايضا يعني ان نأخذ في سياساتنا بنظر الاعتبار مصالح ومواقف هذه

الاطراف. حاليا تراجع دور وتأثير السعودية وتركيا على العراق بعد الفشل الكبير في سياساتهما في سوريا والعراق واصبح علينا التركيز في سياساتنا على التوازن بين المصالح والتوجهات الامريكية والايرانية وكلا الادارتين تفهم وضع العراق ويمكن ان تستفاد من وضعه المستقل واهتمامه بالتنمية التي يمكن ان تجلب فوائد كبيرة لهم ولشركاتهم. هذا ونرى من الضروري المبادرة في فتح قنوات سياسية واقتصادية مع الصين والتي يمكن ان تجلب فوائد متعددة للاقتصاد العراقي الان وخلال العقود القادمة.

العراق كان ويبرز اليوم مرة اخرى كأرض الابداع والتحدي والعقول النيرة وليس ارض العقول الميتة والايدولوجيات الفاسدة، فمثلما كنس اجدادنا الخوارج والحنابلة المتطرفة من ارض العراق على النجباء العراقيين اليوم كنس تجار السياسة والمتطرفين في الدين والقوميات والمقاطعات. الخارج لا يشارك بمسؤولية اعمار واعادة اعمار العراق بل يمكن ان يساعد العراقيين ان قرروا البناء والتنمية وانهاء الدولة الريعية من خلال مصالح مشتركة يشارك العراق المستقل والقوي في وضعها. وقوة العراق واستقلاله تأتي من قوة اقتصاده وبالاخص في الصناعة والزراعة والخدمات وليس حجم ديونه الخارجية، التي سعى مؤتمر الكويت في شباط 2018على زيادتها تحت شعار دعم اعمار العراق بعد داعش!، ولا التركيز على الاستخراج النفطي لتمويل استيراد استهلاكي.

تجليات

من "شرح نهج البلاغة" لابن أبي الحديد

من رسالة الامام علي لمالك الاشتر حين ولاّه مصر

شــرُ وزرائك من كان قبلك للاشــرار وزيرا، ومن شــركهم في الاثام، فلا يكونن لك بطانة، فانهم أعوان الأثمة، واخوان الظلمة"

❖ ❖ ❖

وألصــق بأهــل الورع والصدق ثــم رُضهم على ألا يُطــروك ولا يبجحوك بباطل لم تفعله، فان كثرة الإطراء تحدث الزهو، وتدني من العزة.

❖ ❖ ❖

"ولا يكونن المحســن والمســيء عندك في منزلة ســواء، فإن في ذلــك تزهيدا لأهل الأحسان في الأحسان، وتدريباً لأهل الأساءة على الأساءة"

❖ ❖ ❖

"وفي الله لكل سعة، ولكل على الوالي حقُ بقدر ما يصلحه".

❖ ❖ ❖

"ثــم اختر للحكم بين الناس افضل رعيتك في نفســك، ممن لا تضيق به الامور، ولا تمحَكُه الخصوم، ولا يتمادى في الزلة"

❖ ❖ ❖

"وليكن نظرك في عمارة الارض أبلغ من نظرك في استجلاب الخراج، لان ذلك لا يدرك الا بالعمارة".

❖ ❖ ❖

"وُاياك والعجلة بالامور قبل اوانها، او التساقط فيها عند امكانها، او اللجاجة فيها اذا تنكرت، او الوهن عنها اذا استوضحت، فضع كل أمر موضعه"

مَن "المستطرف في كل فنٍ مستظرف" للابشيهي

واجتمعـت حكماء العرب والعجم على اربع كلمات: لا تحمل بطنك ما لا تطيق، ولا تعمل عملا لا ينفعك ولا تغتر بامرأة، ولا تثق بمال ولو كثر.

وقال رجل لصاحب منزل: اصلح خشـب هذا السـقف فانه يقرقع. قال: لا تخف فإنه يسبح. قال اني اخاف ان تدركه رقة فيسجد.

قـال ملـك لوزيره: ما خير ما يرزقه العبد؟ قال: عقل يعيش به. قال: فان عدمه؟ قال: أدب يتحلى به. قال فإن عدمه قال: مال يسـتره. قال فإن عدمه؟ قال: فصاعقة تحرقه وتريح منه العباد والبلاد.

وقال المنصور لولده: خذ عني اثنين: لاتقل في غير تفكير، ولا تعمل بغير تدبير.

وقال الفضل: المشورة فيها بركة وإني لأستشير حتى هذه الحبشية الآعجمية.

وقال آخر:

خليلي ليس الرأي في جنب واحد أشيرا عليَّ اليوم ما تريان

من "بحث في التــاريخ" لأرنولد توينبي

وقد كشف من اخبار مصر وسجلاتها من القرن الخامس عشر ق.م. عن مجتمع آخر مشــتق كذلك من المجتمع الســومري وظهر في موطن المجتمع السومري نفسه، اي في بلاد بابل، حيث استمر سلطان الكشيين حتى القرن الثاني عشر ق.م. ، وفي بلاد آشور وبلاد عيلام.

❖ ❖ ❖

نشوء الحضارة السومرية: بوسعنا ان نعالج هذه القضية بالاختصار لأننا نجد في هذه الحالة تحديا يطابق ذلك التحدي الذي عرض لبناة الحضارة المصرية، والاســتجابة اليه كانت من النوع نفسه. فإن جفاف "افراسيا" اجبر كذلك بناة الحضارة السومرية على الحلول في منطقة الاهوار والاحراش في وادي دجلة والفرات الاسفل والتشبث بمغالبتها فحولوها الى " ارض شنعار" المأثورة.

❖ ❖ ❖

في القرن الخامس للميلاد، بعد ان دام منذ البداية الى النهاية ما لا يقل عن ثلاثة أمثال الزمــن الذي دام فيه مجتمعنا الغربي. وقد كان بدون "آباء" ولم يكن له "اعقاب"، اذ ما من مجتمع حي بوسعه ان يدعيه على انه سلف له.

❖ ❖ ❖

اما الوهم القائل بأن التقدم يسير في خط مستقيم فهو مثل على ما يبديه العقل الانساني من ميل الى الاغراق في التيســير والتبســيط في جميع نواحي نشاطه، فإن مؤرخينا في تقسيمهم التأريخ الى ادوار ينظمون أدوارهم بسلسلة واحدة تتصل حلقاتها بعضها ببعض كما تتصل اجزاء عود الخيزران بين عقدة وعقدة.

يوجـد ثلاثة اســاليب متباينة للنظر في اغـراض تفكيرنا والتعبيـر عنها وعرضها، ويدخل ضمن هذه الاغراض ظواهر الحياة البشـرية. فأول هذه الاســاليب تمحيص الحقائــق وتدوينها، والثاني توضيح هذه الحقائــق بقوانين عامة يتوصل اليها بالبحث في تلك الحقائق بحثا مقارنا، والاسلوب الثالث "اعادة خلق" هذه الحقائق او تجديدها تجديدا فنيا على هيئة قصة خيالية.

فنميل لاول وهلة الى ان نميز بين الجماعتين تميزا مطلقا فنهتف للمتسلقين (الغرب) علــى انهم رياضيــون اقوياء، إما الراقدون (الشــرق) فنحط مــن منزلتهم على انهم عاجزون مشــلولون. ولكن متى ما امعنا النظر في امرهم وجدنا ان الحكمة والكياسة تقتضيان منا ان نؤجل حكمنا عليهم.

من "المستطرف الجديد" لهادي العلوي

سفيان الثوري:

عليكم بالحرفة فإن عامة من اتى ابواب الامراء انما اتاهم من حاجة.

من بنى بناء ونقشه بالآجر الاصفر فهو آثم هو ومن اعانه.

تفقد مروان بن الحكم ضيعة له في الغوطة ايام معاوية فأنكر منها شيئا فقال لوكيله:

ويحك اني لاظنك تخونني.

فقال الوكيل: أفتظن ذلك ولا تستيقنه.

قال مروان: وتفعله.

قال الوكيل: نعم والله اني لاخونك وانك لتخون امير المؤمنين وان امير المؤمنين ليخون الله فلعن الله شر الثلاثة.

علي بن ابي طالب:

ان الله فرض على أئمة العدل ان يقدروا انفسهم بضعفة الناس حتى لا يتسع على الفقير فقره.

و اخذ الله على العلماء ان لا يقاروا على كظة ظالم ولا سغب مظلوم.

عائشة وقد بلغها مقتل علي بن ابي طالب:

لتفعل العرب ما شاءت فليس لها احد ينهاها.

ابو حنيفة النعمان:

هذا الذي نحن فيه رأي لا نجبر احد عليه ولا نقول يجب على احد قبوله بكراهية. فمن كان عنده شيء احسن منه فليأت به.

من رسالة "الانسان والحيوان امام محكمة الجان" لإخوان الصفا

محامي الناس: الخبير الفاضل الذكي العابد المستبصر، الفارسي النسبة، العربي الدين، الحنفي الاسلام، العراقي الادب، العبراني المخبر، المسيحي المنهاج، الشامي النسك، اليوناني العلوم، الهندي التعبير، الصوفي الاشارات، الملكي الاخلاق، الرباني الرأي، الالهي المعارف.

❖ ❖ ❖

وأنت يا أخي فاعلم علم اليقين بأن تلك الاوصاف التي غلبت الانس على طبقات الحيوانات بحضور ملك الجن هي التحقق بالعلوم والمعارف التي اوردناها في احدى وخمسين رسالة بأوجز ما يمكن وأقرب ما يكون وهذه الرسالة واحدة منها.

❖ ❖ ❖

وأن الله خلق كل شيء على صورة مخصوصة تجد كل حيوان جعل الله من الاعضاء والمفاصل والادوات بحسب حاجته اليه لجر منفعة او دفع ضرر.

❖ ❖ ❖

فقال الملك لليوناني: ماذا تقول فيما ذكر؟

قال: صدق الحكيم فيما قال فإنا اخذنا أكثر علومنا من سائر الامم كما أخذوا أكثر علومهم منا، اذ علوم الناس بعضها من بعض، ...

❖ ❖ ❖

النمر يقول للأسد: ولكن ارى ان العلماء والفقهاء والقضاة من بني آدم قد تركوا هذه الطريقة التي حكمت أنها اخلاق الملائكة وأخذوا في ضروب من الشياطين في المثابرة والمغالبة والتعصب والبغضاء.

❖ ❖ ❖

ثم ان أولاك القوم استطابوا ذلك المكان واستوطنوه وبنوا هنالك البنيان وسكنوها، ثم أخذوا يتعرضون لتلك البهائم والأنعام التي هناك يسخرونها ويركبونها ويحملون عليها اثقالهم على الرسم الذي كانوا يفعلون في بلدانهم. فنفرت منهم تلك البهائم والانعام وهربت، وتشمروا في طلبها بأنواع من الحيل في أخذها وأعتقدوا فيها انها عبيد لهم فهربت وخلعت الطاعة وعصت.

من "قصة الحضارة" لول ديورانت

ان معظم التقدم الذي اصاب الحياة الاقتصادية في المجتمع البدائي كان يعزى للمرأة اكثر مما يعزى للرجل، فبينما ظل الرجل قرونا مستمسكا بأساليبه القديمة من صيد ورعي كانت هي تطور الزراعة على مقربة من محال السكن وتباشر تلك الفنون المنزلية التي اصبحت فيما بعد اهم ما يعرف الانسان من صناعات، ومن شجرة الصوف (كما كان الاغريق يسمون نبات القطن) جعلت المرأة تغزل الخيط وتنسج الثياب القطنية.

❖ ❖ ❖

كان هذا الانتقال الى الاسرة الابوية (الاسرة التي يحكمها الوالد) ضربة قاضية على منزلة المرأة، فقد باتت هي وأبناءها، في اوجه الحياة الهامة جميعا، ملكا لابيها او لاخيها الاكبر ثم ملكا لزوجها. وفي بعض البلدان كانت تشنق وتدفن مع زوجها الميت، او كان يطلب اليها ان تنتحر، لكي تقوم على خدمته في الحياة الاخرة.

❖ ❖ ❖

والضمير (او الحس الاخلاقي) في مراحل تطوره العليا يصبح وعيا اجتماعيا، اي شعور الفرد بأنه ينتمي الى جماعة معينة وانه مدين لها بشيء من الولاء والاحترام، وما الاخلاق سوى تعاون الجزء مع الكل، ثم تعادل كل جماعة مع كل اعظم، فالمدنية بطبيعة الحال كانت تستحيل بغير أخلاق.

❖ ❖ ❖

والمجتمعات التي تخلو من الزواج نادرة، لكن الباحث الخبيث يستطيع ان يجد عددا يكفيه ليصور به مرحلة انتقال من الفوضى الجنسية التي تسود الحيوان الادنى الى صنوف الزواج التي اخذ بها الانسان البدائي.

❖ ❖ ❖

ولم نعد نفهم من نظام تعدد العشراء للعشير الا احدى صورتيه، ألا وهي تعدد الزوجات للزوج الواحد (والصورة الاخرى تعدد الازواج للزوجة الواحدة)، ولقد ظن رجال الدين في العصور الوسطى ان تعدد الزوجات للزوج الواحد نظام ابتكره محمد ابتكار لم يسبق له مثيل لكنه في الواقع نظام سابق للاسلام بأعوام طوال، لانه النظام الذي ساد العالم البدائي.

من "موسوعة البيئة العراقية" اعداد سليم مطر

بفضـل وجود نهـري دجلة والفرات والسـهول الخصبة فانه منذ فجـر التاريخ برع العراقيون القدماء بالزراعة بواسـطة الري، بطرق مختلفة سـواء كان ذلك سـيحيا من الانهار والجداول او بالواسـطة....وعلى جانبي مجرى النهرين نشأت الكثير من المـدن والتجمعات السـكانية على مدى العصور، ولتنظيم شـؤون الري فقد تظمنت الشـرائع العراقيـة القديمة نصوصـا قانونية تحدد التزامات معينـة على المزارعين وتضع اسس علاقاتهم مع بعضهم البعض.

❖ ❖ ❖

وفي زمن العباسيين ازدهرت شؤون الزراعة والري في العراق، وبخاصة في عهد الخليفة هارون الرشـيد وابنه المأمون. لقد استثمر العباسيون خصوبة أرض العراق وأنشأوا الكثير من السدود والمشاريع الاروائية وفق اساليب علمية لاستغلال مصادر المياه على افضل وجه.

❖ ❖ ❖

وعلى اسـاس هذا التوحـد الجغرافي-الطبيعي حول دجلة والفـرات توحد العراقيون سياسـيا وثقافيا وسـكانيا. فرغم ان العراق ظل دائما يستقبل الجماعات من كل انحاء البلدان المحيطة به، سـلما او حربا، فانه كان سـرعان ما يوحدهم ويجمعهم في روح دجلة والفرات.

❖ ❖ ❖

سـنة 941 ه او 1534م احتل السلطان سـليمان القانوني العراق وتغلب على الجيش الصفوي فاحدث التقسـيمات التالية: قسـم العراق 17 سـنجا (محافظة) .... وأصبح العراق كله ايالة-ولاية عاصمتها بغداد وتتبعها الموصل والبصرة....

اما في زمن الوالي العثماني مدحت باشا انقسمت ولاية العراق التي كانت تتألف من مقاطعات بغـداد والبصرة والموصل الى متصرفيات (سـناجق) والمتصرفيات الى أقضية والاقضية الى نواحي.

من "الاديان والمذاهب بالعراق" لرشيد الخيون

وآخر ممارسة عباسية ضد اهل الذمة، والعباسيون خارج الحكم، قام بها المستنصر بن الظاهر، الناجي من مذبحة هولاكو سنة 656 هـ فبعد استقباله بمصر كخليفة عاد الى العراق 858 على رأس جيش لاستعادة العرش العباسي، فدخل عانة وحديثة وهيت التي "اغلق اهلها الباب دونه، فنزل عليها وحاصرها حتى فتحها ودخلها، ...ونهب من فيها من اليهود والنصارى"

يخبرنا الرحالة اليهودي الاندلسي بنيامين بالمعاملة الحسنة التي لاقاها يهود العراق في ظل الخليفة المستنجد بالله (القرن السادس الهجري)، قال: "في هذا القصر (قصر الخلافة) يعقد الخليفة العباسي الكبير الحافظ مجلس بلاطه، وهو حسن المعاملة لليهود، وفي حاشيته عدد منهم ...

كان للحيرة، عاصمة المناذرة القريبة من المدائن، دورها في توطين وتوطيد المسيحية في العراق، ذلك عن طريق عدد من ملوكها وزوجاتهم. فالنسطورية، السائدة هناك والمخالفة للكنيسة الرومانية، مريحة للساسانيين ملوك الحيرة. وقبلها كان الحيريون يدينون بأديان مختلفة، ...

وحسب ألبير أبونا كان العباديون: "قوم من النصارى، من قبائل شتى، انفردوا من الناس في قصور شيدوها لانفسهم بظاهر الحيرة. وسموا هكذا لانهم كانوا يعبدون الله متزهدين ... ولأن خمسة منهم وفدوا على كسرى الاول انو شيروان وكانت اسمائهم تبتدي بكلمة عبد: عبد المسيح، عبد ياليل، وقد اشتهر العباد بنصرانيتهم ومعرفة القراءة والكتابة، في عهد جهلها اكبر الشعراء النوابغ، وكان في الحيرة اقوام اخرى، منهم النبط واليهود والفرس"

من " من ألواح سومر" لصمويل كريمر"

في هذه الفترة العصيبة من تدهور شؤون لجش السياسية والاجتماعية جاء الى الحكم، علــى ما يخبرنا مؤرخنا الســومري، حاكــم صالح يخاف الآلهة هــو "اوروكاجينا" الذي اعاد العدل وارجع "حرية المواطنين الذين قاسوا المظالم الكثيرة" فأزال ناظر الملاحين من الاشــراف على السفن. وأزال ناظر الماشية من الاشراف على الماشية الكبيــرة والصغيرة. وابطل وظيفة ناظر صيد الســمك وأزال جابي الفضة التي كان دفعهــا مفروضا على جــز صوف الغنم الابيض. واذا ما طلــق رجل امرأته لم يحق للايشاكو ولا وزيره الحصول على اي رسم.

❖ ❖ ❖

والمحتمل انه لم يدر بخلد حتى اعلم حكماء السومرين والمتضلعين من المعرفة منهم ان بلاد "ســومر" كانت فيما مضى اهوارا غامرة، لم يكن فيها ســوى مواطن قليلة مبعثرة من مســتوطنات الانســان، وانها لم تصر الى حالتها التي بلغتها إلا بالتطور التدريجي، وبعد اجيال كثيرة من الكفاح والصراع والجهود المتميزة بإرادة الانســان وعزمه، وبخطط الانسان وأعماله وتجاربه واكتشافاته واختراعاته المختلفة.

❖ ❖ ❖

ولكن الشــرائع والقوانين لم تكن الميدان الوحيد الذي كشــفت عنه الوثائق السومرية المهمة حديثا. ففى عام 1954 نشــرت تقريرا تمهيديا في وصفه وثيقة طبية منقوشــة بأول صفة صيدلية في تاريخ الانســان. ... والواقع من الامر ان مهمة الاطباء كانت معروفة في بلاد "سومر" في خلال الالف الثالث ق.م.

❖ ❖ ❖

ان ذلــك الطبيب الســومري، على ما يؤخذ من هذه الوثيقــة، كان يلتجئ مثل الطبيب المحدث الى المصادر النباتية والحيوانية والمعدنية في تهيئة عقاقيره الطبية.

من "الغصن الذهبي" لجيمس فريزر

فقد كان الملوك يقدسـون في كثير من الحالات ليس فقط بصفتهم رجال دين او كهنة اي كوسـطاء بين العبد والرب، بل ايضا باعتبارهم هم انفسـهم آلهة وأربابا قادرين علـى ان يمنحـوا أتباعهم وعبادهم تلك البركات التي يُظـن على العموم انها تتجاوز طاقة البشر الفانين، ...

❖ ❖ ❖

ومن هنا، فلكي نفهم تطور نظام الحكم الملكي وتلك الخاصية المقدسة التي تحيط بهذا المنصب بوجه عام في اعين الشعوب الهمجية والمتبربرة فانه يحتم علينا ان نتعرف مبادئ السحر وان نكون فكرة عن مدى تسلط نسق الخرافة القديم على العقل البشري في كل العصور وفي كل البلدان.

❖ ❖ ❖

ويجمـع العلمـاء على ان اهـم نوعين من السـحر الابيض في كل انحـاء العالم هما السحر الخاص بالتنبؤ بالمستقبل او التنبؤ بالغيب من ناحية، والسحر الخاص بالعلاج او التـداوي او التطبيـب. وترجع اهميتهما الى الدور الذي يلعبانه في حياة الانسـان والمجتمـع من ناحيـة كما ان ممارسـتهما تحتاج الى كثير مـن التخصص والدراية والمهارة.

❖ ❖ ❖

ومن الاوجه المفيدة الاخرى التي يسـتخدم فيها السـحر التشـاكلي الاسـتعانة به في معالجـة الامـراض او الوقاية منهـا. ولقد كان الهنـدوس القدماء يمارسـون بعض الطقـوس الدقيقة التي ترتكز على السـحر التشـاكلي للعلاج من مـرض الصفرة او اليرقان، وكان الهدف الاساسـي من هذه الطقوس هو نقل الصفرة من جسم المريض الى الكائنات والاشياء الصفراء ...

❖ ❖ ❖

في احدى القرى باقليم بيلاسـبور في الهند يمتنع الناس عن ادارة مغازلهم خشـية ان تدور المناقشات مثلما يدور المغزل دون ان تنتهي الى قرار اخير.

ترجمة وموجز من "العراق القديم" لجيورجز راو

فــي زمن غير معروف ولاســباب مجهولــة تبوأ اله مدينة نيبــور المكانة الاعلى في مجمع الالهة واصبح الاله الوطني لبلاد سومر.

تقول وثيقة:

بدون انليل ما كان بالامكان بناء مدينة،

سمك البحر لن يضع البيوض

الغيوم لن تمطر

النبات والاعشاب ستفشل في النمو

ما يدعى بالتشائمية البابلية هو اكثر من تعبير مؤقت لوضع عسير. انه بالاساس فوق طبيعي وليس اخلاقي ومبني على الظروف الطبيعية السائدة في بلاد مابين النهرين. وادي دجلــة والفرات بلــد التغيرات العنيفة وغير المتوقعة. نفــس الانهر التي تجلب الحياة يمكن ان تجلب الكوارث. الشــتاء يمكن ان يكون قارسا او بدون مطر والغيوم يمكن ان تنفجر بالمياه وتحول الارض الى وحل.

صورة متميزة حول اســطورة خلق الارض اتت من مدينة ســبار تطرح بأن اله بابل مــردوخ خلق الارض من بناء منصة من القصــب وغطاها بالطين، وهي في الواقع كيف يبني عرب الأهوار في جنوب العراق جزر اصطناعية يقيمون عليها مساكنهم من القصب.

اذا كان لدى السومرين نظريات حول العالم وأصل الكون ونشوئه فانهم كانوا صامتين حول اصلهم والمــكان الذي اتوا منه. بالعكس منهم ترى العبرانيين يؤكدون انتمائهم لابراهيم القادم من اور.

في ملحمة الخلق البابلية اول انســان متوحش خلق من دم الاله الشيطاني كنكَو. ولحد الان لم يقدم الادب السومري شيء مقارب لقصة الجنة المفقودة وهو ما وجد في رقم من اواسط الالفية الثانية.

من "كليلة ودمنة" لعبد الله بن المقفع بعد فيلسوف الهند بيدبا

وحكي ان اربعة من العلماء ضمهم مجلس ملك فقال لهم: ليتكلم كل منكم بكلام يكون اصلا للادب.

فقال أحدهم: افضل خلة العلماء السكوت.

وقال الثاني: ان من انفع الاشياء للانسان ان يعرف قدر منزلته من عقله.

وقال الثالث: انفع الاشياء للانسان ألا يتكلم بما لا يعنيه.

وقال الرابع: اروح الامور للانسان التسليم للمقادير.

❖ ❖ ❖

فلما مثل بين يديه قال (الملك الذي عاقب بيديا لجرأته ونقده) له: يابيديا، الست الذي قصدت تقصير همتي وعجّزت رأيي في سيرتي بما تكلمت به آنفا. قال له بيديا: ايها الملك الناصح الشفيق، الصادق الرفيق، انا نبأتك بما فيه صلاح لك ولرعيتك ودوام ملكك لك. قال له الملك: يابيديا، اعد علي كلامك كله ولا تدع حرفا جئت به. فجعل بيديا ينثر كلامه والملك مصغ اليه، ...

❖ ❖ ❖

فوجدت ما قالت العلماء فرضا واجبا على الحكماء لملوكهم ليوقظوهم من سِنَةِ سكرتهم، كالطبيب الذي يجب عليه في صناعته حفظ الاجساد على صحتها او ردها الى الصحة. فكرهت ان يموت او اموت وما يبقى على الارض الا من يقول انه كان بيديا الفيلسوف في زمان دبشليم الطاغي فل يرده عما كان عليه.

فانه يقال في بعض الامثال: إنه لم يبلغ أحد مرتبة إلا باحدى ثلاث: إما بمشقة تناله في نفسه، واما بوضيعة في ماله، او وكس في دينه. ومن لم يركب الاهوال لم يَنل الرغائب.

❖ ❖ ❖

ثم انه لما ملك كسرى أنوشروان وكان مستأثرا بالكتب والعلم والادب والنظر في اخبار الاوائل، وقع الي خبرُ الكتاب، فلم يقر قراره حتى بعث برزويه الطبيب، وتلطف حتى اخرجه من بلاد الهند، فأقره في خزائن فارس.

من "العراق" لحنا بطاطو

وهكـذا فقد بقـى العراق مـن الناحية القانونيـة، وحتى ثورة تمـوز 1958، يخضع لنظامين واحد خاص بالمدن وآخر خاص بالريف العشائري.

... المسـاهمات التي قدمها الانكليز على شـكل أفكار او خبرات في مجالات الادارة والـري والزراعة وفـي مجالات الحياة الاخرى، وبالرغم مـن انها وضعت لتحقيق المصالح الاساسـية للامبراطورية، ساهمت بلا شـك في تقدم العراقيين باتجاه اقامة دولة قابلة للحياة، وربما كان الوجود الانكليزي في العراق قد لعب خلال العشرينات دورا حاسما ايضا في المحافظة على وحدة العراقيين.

ان الملكيـة، بتحالفهـا مع المشـايخ، توقفت فـي الواقع عن لعب الدور السـاعي الى التوحيد الاجتماعي. وأكثر من ذلك، فانها بالزامها ببنية اجتماعية ريفية حكمت على اكثرية سـكان البلد بالعيش في اوضاع هابطة، وشـكلت بالتالي مانعا لتقدم الاقتصاد العراقي ككل، جعل الملكية نفسها تصبح، بالمعنى الدقيق، عامل تخلف اجتماعي.

وفي الموصل كان اسياد الارض الكبار من العرب المسلمين بشكل رئيسى، بينما كان عدد غير قليل من فلاحيهم في القرى المحيطة من الآراميين المسيحيين.

وحتى في المناطق الكردية التي يفترض فيها الانسجام الاثني (العرقي)، كان الفلاحون غير العشائريين، الذين يسمون "رعية" او "مساكين" يبدون من اصل عرقي مختلف عن الاغوات الملاك ووكلائهم ومحاربيهم العشائريين. وفي الواقع كان يمكن تمييز هؤلاء الفلاحين بسهولة، بملامحهم ولهجتهم الخاصة، عن المزارعين العشائريين الاحدث استيطانا وعن افراد العشائر الاخرى وأغواتهم الذين كانوا يمارسون، بشكل عرضي وفي بعض المناطق على الاقل، سلطات حق تقرير الحياة والموت بالنسبة للمساكين، ...

يقول علي بن ابي طالب للمسؤولين:

إتقـوا الله في عبـاده وبـلاده فإنـكم مسـؤولون حتى عن البـقاع والبهائـم.

دراسات

استحكام الفخ الريعي في العراق، ملاحظات ومقترحات[1]

د. علي مرزا

الخلاصة

ابتدأ الفخ الريعي في العراق بمناصفة أرباح النفط في خمسينيات القرن الماضي، واخذ بالاستحكام تدريجيا، خاصة بعد التأميم وتزايد أسعار النفط في السبعينيات ووصل شأواً بعيداً، عقب زيادات الأسعار/الإنتاج خلال 2004-2014/2013. لقد أثبتت تجربة الدول النفطية غير المتقدمة أن من الصعوبة الإفلات من هذا الفخ. وفي العراق، نتيجة للزيادة السكانية العالية، ستتزايد أعداد الباحثين عن العمل، بشكل ملموس، مستقبلاً، هذا في الوقت الذي وصل الاستخدام الحكومي، منذ نهاية 2015، حدوده في الاستيعاب. وفي ضوء صعوبة إدامة الاستخدام (ومستوى المعيشة) الحالي، في ظل آفاق أسعار غير مرتفعة للنفط، فإن استيعاب الأعداد الاضافية، يمثل واحدة من أهم المعضلات التي تواجه الإدارة الاقتصادية وكذلك النخبة/المجموعات السياسية والمجتمع ككل. إن الفشل في إيجاد تسوية لهذه المعضلة الصعبة سيكون أساساً لاستمرار النزاعات الاجتماعية والسياسية والتي يمكن أن تعصف بوحدة البلد واستقراره. وبالإضافة لضرورة التوصل لتوافق أو عقد اجتماعي/سياسي لتقاسم السلطة والموارد، كخلفية مناسبة لمحاولة التخلص من الفخ الريعي، تبرز من الناحية الاقتصادية ضرورة تحقيق التنويع الاقتصادي. ويعني التنويع تغيير الهيكل الاقتصادي باتجاه زيادة دور القطاعات السلعية/الخدمية غير النفطية التي تستطيع إدامة الاستخدام القائم واستيعاب الباحثين عن العمل مستقبلاً، وفي ذات الوقت توفر مصدراً اضافياً ملموساً للعملة الأجنبية. تتناول الورقة هذه القضايا، بما في ذلك اقتراح توصيات قد تساهم في التعرض لهذا الفخ المُستَحْكِم.

1- تستخدم هذه الورقة، بجانب منها، بعض ما ورد في كتاب لي عن العراق اتأمل صدوره خلال فترة غير بعيدة. لذلك فإن مصادر البيانات والإسقاطات الواردة في هذه الورقة، غير المشار إلى مصادرها تحديداً، موثقة في الكتاب القادم.

1. مراحل استحكام الفخ الريعي في العراق

بعد اتفاقية مناصفة الأرباح مع شركات النفط في شباط 1952 تزايد دور عوائد تصدير النفط في تمويل الميزانية العامة للحكومة وميزان المدفوعات (الواردات وغيرها من المدفوعات). هذا بالإضافة للتبعات المباشرة وغير المباشرة لتزايد حصة قطاع النفط في الناتج المحلي الإجمالي. وبعد 1972/1968 أزداد دوره أيضاً، من خلال الميزانية العامة، في تمويل توسع الاستخدام في الجهاز الحكومي، الذي ساهم بشكل فعال في استيعاب أعداد متزايدة تدخل سوق العمل سنوياً، بحثاً عن فرص العمل. وبعد الكوارث التي تعرض لها العراق منذ 1980، من حروب وعقوبات دولية، ونزاع أهلي مسلح، الخ، أزداد تدهور الجهاز الإنتاجي غير النفطي خاصة في الصناعة التحويلية والزراعة. واستمر ذلك بعد 2003. ولعل هذه هي أهم التبعات الاقتصادية لحالة الدولة الريعية، التي يصفها أحد المصادر (من أوائل من تناولها بشكل منهجي) بأنها "تلك التي تستلم، على نحو منتظم، دفعات كبيرة من الريع الخارجي، من افراد أو شركات أو حكومات أجنبية إلى أفراد أو شركات أو حكومات في بلد معين، ...، وهذه الدفعات هي أشبه بمنحة من الطبيعة ... أو منحة من مصدر أجنبي" (Mahdavy 1970, p. 428 - 9)

وهناك جوانب وتبعات سياسية واجتماعية تشكل مع الجانب الاقتصادي عوامل مترابطة ومتفاعلة لاستمرار هذه الحالة/الدولة أو، في الحقيقة، استمرار الفخ الريعي واستحكامه. وأقصد بالفخ الريعي (أو الحلقة المفرغة الريعية)، هنا، ما ورد في كتاب سابق لي، وكما يلي: "[إن] ظهور أعراض المرض الهولندي في الجانب الاقتصادي وتضخم الاستخدام الحكومي وغياب العمل الجاد والمبادرة في الجانب الاجتماعي واستقلالية الحاكم المالية والهيمنة على الطبقة المتوسطة (الموظفين) وضعف القطاع الخاص في الجانب السياسي كلها تساهم في ضعف المسائلة وإعاقة بروز مجتمع مدني ومن ثم استمرار استبدادية الحكم وأحادية الاقتصاد (أي اقتصاد غير متنوع). إن استمرار النظام الاستبدادي وأحادية الاقتصاد تقوي بدورها المظاهر الريعية السياسية والاقتصادية والاجتماعية. وهكذا. وتبين تجربة الدول النفطية أن

من الصعوبة التخلص من هذا الفخ أو الحلقة المفرغة. ... ففي العراق الذي تغير نظام الاستبداد فيه بالقوة وتم انتخاب حكومة ومجلس نواب من قبل المواطنين، لا زالت الريعية مؤثرة من خلال التوسع في الاستخدام الحكومي والتحالفات القبلية وانتشار الفساد. لا بل أن الطبقة المتوسطة (فئة الموظفين والمتقاعدين ومستلمي الإعانات الحكومية) أزداد اعتمادها على الدولة. إن تبعية هذه الشريحة للدولة ومن ثم غياب قيام مجتمع مدني كان أحد الأسباب التي ساندت النظام الاستبدادي قبل 2003 أنظر مرزا (2012، ص 398). أنظر أيضاً الفقرة 2.2، أدناه، لمعنى وظروف ظهور تعبير "المرض الهولندي" (Dutch Disease). كما يقدم ساش واندرو (Sachs & Andrew 1995) تحليلاً اقتصاديا ممتازاً لاحتمال مساهمة المرض الهولندي في انخفاض الصادرات غير النفطية وكذلك ما يسمى "لعنة المورد" (Resource Curse) في انخفاض النمو الاقتصادي في الدول الريعية.

ولقد تركز دور العوائد النفطية بعد 2003 بشكل كبير، ولعل سنة 2012، والتي تحقق خلالها أعلى مستوىً من العوائد السنوية من تصدير النفط، لحد الآن، تقدم مثالاً شاخصاً على هذا التركز والحالة الريعية. فلقد بلغت عوائد العراق من تصدير النفط الخام (حسب بيانات وزارة النفط وميزان المدفوعات 2012 المعدل) حوالي 94 مليار دولار، وكانت تمثل 91.5 % من الإيرادات الفعلية للميزانية الاتحادية و99.5 % من الصادرات السلعية. وبالرغم من أن العمل في الجهاز الحكومي (أي في الإدارة العامة، القوات المسلحة، التعليم والصحة العامين، الخ) والمنشآت العامة (الصناعية والتجارية، الخ) كان يُكَوِّن 43 % فقط من الاستخدام الكلي في الاقتصاد، في أواخر الفترة 2007-2014، فإن الجهاز الحكومي أستخدم 62 % من الزيادة في قوة (أي عرض) العمل في الاقتصاد ككل، خلال تلك الفترة (76 % خلال السنوات 2007-2012).

ولكن بعد انهيار أسعار النفط في 2015/2014، واستمرار آفاق عدم توقع عودة الأسعار كالسابق، بالإضافة للبطالة المقنعة فيه، أصبح الجهاز الحكومي غير قادر على القيام بذات الدور في استيعاب الزيادة في عرض العمل في المستقبل. ولقد

بـدأت بوادر ذلك في تطبيق البرنامج المشـترك مع صندوق النقـد الدولي، 2016-2019، الذي أنطلق في أواخر 2015، للمسـاعدة في إدارة عجز الميزانية الاتحادية وكذلك إدارة سوق الصرف الخارجي في العراق. ولقد أنطوى هذا البرنامج، من بين اشـتراطات عديدة، ليس فقط تثبيت عـدد العاملين في الجهاز الحكومي، وإنما العمل علـى تخفيضهم مـن خلال التقاعد المبكر وغيره من الإجـراءات. وبالفعل كان عدد العاملين الذي ورد في الميزانية الاتحادية 2016 (3.01 مليون) أقل منه في ميزانية 2015 (3.03 مليـون) (الجدول 1 ادناه). أما في ميزانيتي 2017 و2018 فلقد حدد عند متوسط مقداره 2.89 مليون[1].

وتسـاهم الظواهر التاليـة في تعميق صعوبة إيجاد مصادر بديلة عن الاسـتخدام في الجهاز الحكومي:

1- تواضـع دور فاعل للنشـاطات الصناعية والزراعية العامـة أو الخاصة. هذا مع ركود نشاط القطاع الخاص في مجال الاستخدام، عموماً.

2- غياب سياسـة سـكانية تعمل على الحد من الزيادة التاريخية العالية للسكان. لا بل يبدو أن الرأي الرسمي منقسم بين مساند لزيادة السكان وآخر مساند للحد من هذه الزيادة، كما يظهـر من وثيقة خطة التنمية الوطنية 2013-2017، الصادرة عن وزارة التخطيط، وهي آخر وثيقة متاحة، "للتوجه" العام للدولة للمدى المتوسط.

3- في ظل عدم وجود سياسة سكانية واضحة ستستمر الزيادات السكانية في التصاعد

1- ترد بيانات في وسائل الإعلام أن عدد العاملين في "الدولة" تراوح بين 4.25 و4.5 مليون. ومن ضمن هذا العدد 1.3-1.4 مليون في إقليم كردستان. ولقد ورد رقم 1.3 مليون في تصريح لنائب رئيس وزراء الإقليـم في 2015 كما تم تداول الرقم 1.4 مليون قبل اسـتفتاء كردسـتان (فـي 25 أيلول 2017) وبعده. إن الأرقـام المبينة في المتـن عن عدد العاملين في الجهاز الحكومي هي ما ورد في الميزانيات الاتحادية (ومن ضمنها حوالي 680 ألف لإقليم كردسـتان للسـنوات المبينة). أما أرقام الإعلام فلا يبين مصدرها الدقيق، عدا عن التصريحات التي لا تشـير، عادة، للمصدر. وأغلب الظن أنها تشـمل بالإضافة للعاملين فـي الجهاز الحكومـي المتقاعدين من الخدمة العامة والعاملين في المنشـآت العامة وعاملين يمولون من ميزانيات مسـتقلة، خاصة في إقليم كردسـتان، وهم جميعاً لا يشملهم الرقم الوارد في الميزانية الاتحادية. وفي هذا السياق، فإن عدد المتقاعدين من الخدمة العامة، في العراق ككل، الذي بلغ حوالي 2.07 مليون في نهاية 2015، غير مشمولين برقم العاملين في الجهاز الحكومي، البالغ 3.03 مليون، في العراق ككل، في تلك السنة، كما يظهر من الجدول (1)، في المتن.

ومن ثم ستستمر، نتيجة ذلك، الزيادات في قوة (عرض، أي الباحثين عن) العمل بالتصاعد، والتي ستفاقمها زيادة معدل مساهمة النساء في سوق العمل مستقبلاً (participation rate)[1]، وكذلك ما يسمى بالزخم (momentum) السكاني[2]. ففي الوقت الذي بلغ متوسط الزيادة في عرض العمل 303 ألف سنوياً بين 2011 و2015، يتوقع أن يبلغ متوسط الزيادة حوالي 441 ألف سنوياً بين 2015 و2020 ليتصاعد إلى 493 ألف سنوياً بين 2020 و2040، ويزداد بمستوى أكبر بعد ذلك.

4- غياب برنامج وطني، متفق عليه، لتحقيق مصالحة وطنية عامة وشاملة والاتفاق على عقد اجتماعي/سياسي يتيح تحقيق المواطنة المتساوية للجميع. ويتظافر مع ذلك غياب استراتيجية جدية وخطة رصينة للتنويع الاقتصادي للتخلص من الحالة الريعية.

في ظل استمرار هذه الظروف ستتصاعد أعداد العاطلين ومن ثم يرتفع معدل البطالة بمستويات كبيرة. وسيساهم ذلك مباشرة في استمرار وتركيز النزاع الاجتماعي والسياسي، وما يتبع ذلك من تدهور المستوى المعيشي، من ناحية، والتأثير سلباً، في وحدة البلد وإثارة دعاوى التقسيم والتدخل الخارجي، من ناحية أخرى.

1- معدل المساهمة في سوق العمل هو حاصل قسمة من يبحثون عن عمل في فئة (15 سنة فما فوق) إلى العدد الكلي لهذه الفئة، سواء كانوا من الإناث أو الذكور. ولبيان ما يمكن أن يؤدي أليه زيادة معدل المساهمة في عرض العمل لنقارن بين العراق وكندا. فلقد بلغ عدد سكان العراق 34.2 مليون في سنة 2012 وهو غير بعيد عن عدد سكان كندا في ذلك العام، 34.8 مليون. غير ان عدد قوة (أو عرض) العمل اختلف بشكل كبير بينهما؛ 8.7 مليون في العراق مقابل 18.8 مليون في كندا. وبالإضافة لاختلاف هيكل الفئات العمرية، فإن الفرق الكبير في عدد قوة العمل بينهما يعود إلى اختلاف متوسط معدلات المساهمة في سوق العمل. ففي سنة 2012 بلغ معدل المساهمة في سوق العمل في العراق حوالي 43 %، وكان متوسطاً لمعدل مساهمة الذكور 74 % والإناث 14 % قارن ذلك مع معدل مساهمة 67 % في كندا والذي كان متوسطاً لمساهمة الذكور 71 % والإناث 62 %، في 2012.

2 - يشير "الزخم السكاني" إلى الحالة التي يستمر فيها تزايد فئة الأعمار في سن العمل (15 فما فوق) بمعدل أعلى من معدل زيادة عدد السكان، بعد اتجاه معدل زيادة السكان للانخفاض. ويعود ذلك إلى "حركة" الفئة العمرية (0-14 سنة) إلى فئة من هم في سن العمل بمرور الزمن. وهذه الفئة (0-14 سنة) هي التي "تكونت" أثناء ارتفاع معدلات الزيادة السكانية في السابق.

2. مختصر تجربة محاولات علاج في دول نفطية

إن التخلص من الفخ الريعي مسألة غاية في الصعوبة. وحسب علم الكاتب لم تستطع دولة نفطية (من غير الدول المتقدمة)، عدا إندونيسيا، التخلص منه. لقد حققت إندونيسيا ذلك بحزمة من الإجراءات الاقتصادية والسياسية والمؤسسية. ولكن، في بعض جوانب تجربتها، أتبعت أساليب عنيفة استبدادية، بكلفة إنسانية باهظة، لا يمكن تبريرها. لنستعرض فيما يلي، سريعاً وبشكل انتقائي، بعض التجارب في مجال معالجة الفخ الريعي، ومن ضمنها التجربة الإندونيسية.

1.2 التجربة الاندونيسية

تُرْجِع الكتابات المتوفرة، الملخصة في روسر Rosser 2004))، نجاح إندونيسيا ليس فقط إلى الإجراءات الاقتصادية التي طُبقت وإنما أيضاً للحكم العسكري، والإدارة التي نتجت عنه، والظروف الجيوسياسية الدولية الملائمة. فعندما سيطر الجيش بقيادة سوهارتو، فعلياً، على الحكم منذ منتصف ستينيات القرن الماضي، ورسمياً منذ 1968، اتسم النظام السياسي بحكم عسكري صارم تم القضاء فيه على المعارضة الواسعة بأشد الأساليب عنفاً. ومن ضمن هذه الظروف تم تطبيق سياسة اقتصادية (سياسات "النظام الجديد، New Order") استهدفت تحقيق نمواً صناعياً عالياً موجهاً نحو التصدير من خلال تطور رأسمالي، يعتمد النشاط الخاص (عدا قطاع النفط)، بالتكامل مع الاقتصاد الدولي (معاكساً بذلك السياسات اللارأسمالية/ الحمائية لنظام سوكارنو، الذي سبقه). وقد أصبحت إندونيسيا نتيجته دولة صاعدة بحلول العقد الأخير من القرن العشرين (World Bank1993). وهذا قبل انهيار قطاعها المالي في الأزمة الاقتصادية الآسيوية في 1997.

لقد استهدفت السياسة الاقتصادية خلال السبعينيات تحييد أثر ارتفاع عوائد النفط، على تنافسية الصادرات الصناعية، من خلال الحفاظ على سعر صرف منخفض للعملة، والذي سانده تدفق المنح والقروض والتمويل من العالم الغربي. ولقد كان هذا التدفق بسبب الوضع الجيوسياسي الملائم، الذي نتج عن انحياز إندونيسيا، فعلياً، للمعسكر الغربي في الحرب الباردة مع الاتحاد السوفيتي في حينه. كما أُعتمد في

تطبيق سياسات التصنيع والتصدير للسوق الخارجية، إضافة لحزمة الإجراءات الاقتصادية واعانة الصناعات، على مطاردة نقابات العمال والذي نتج عنه الحفاظ على معدلات أجور متدنية ساهمت، بالإضافة لانخفاض سعر الصرف، في رفع تنافسية السلع الإندونيسية في السوق الدولية. وفي بدايات التوجه نحو التصنيع كانت الأهمية النسبية للصادرات النفطية من الصادرات الكلية قد بلغت خلال السنوات 1970-1980 حوالي 64 % وانخفضت إلى 47 % خلال السنوات 1980-1990، لتنخفض سريعاً بعد ذلك حتى وصلت 8 % خلال السنوات (OPEC 2015-2011 2005, 2016). وفيما يلي نُدْرِج بعض من أهم السياسات والإجراءات التي أُتُبِعت في إندونيسيا (Rosser 2004):

- سياسة صناعية فعالة لتقوية الأساس السلعي، خاصة الصناعي غير النفطي، من خلال الإعانات الصناعية وغيرها من السياسات المشجعة. مع استخدام الميزانية في الانفاق على تطوير البنى الاساسية الانتاجية وتمويل هذه الإعانات.
- سياسة مالية محافظة، وتحقيق فائض في الميزانية، أثناء فترات زيادة العوائد النفطية، واستخدام الفائض، مع المنح والقروض الخارجية، للمساهمة في الحفاظ على سعر صرف منخفض (مكافحة عوارض "المرض الهولندي"). وتحرير ميزان المدفوعات والقطاع المالي بعد انخفاض عوائد النفط.
- وضع قيود عليا على الاقتراض الخارجي.
- الحفاظ على الملكية العامة للقطاع النفطي. وحتى عقود المشاركة (profit-sharing) مع الشركات الأجنبية في هذا القطاع، كانت أقرب لكونها عقود خدمة فنية.
- تبني سياسة الاكتفاء في المجال الزراعي وخاصة الرز.
- توسيع وتطوير التعليم.
- توفرت نظرة بعيدة المدى، في الإدارة الاقتصادية، ساندها وجود مستشارين وتكنوقراط محليين وأجانب بخبرة اقتصادية وإدارية مستقرة.
- الخ.

2.2 تجربة الدول المتقدمة النفطية

أمـا الـدول المتقدمة التـي أنتجت النفط مثـل الولايات المتحدة والنرويـج، الخ، فلقد بـدأ الإنتاج فيهـا وهي دول متقدمـة لها مؤسسـات اقتصادية واجتماعية وسياسـية متطورة سـاعدت على استيعاب وتحييد معظم التوجهات الريعية. وبالرغم من ذلك، ظهـرت فيها بعض التوجهـات الريعية نتيجة توفر الريع النفطي، سـواء في تمويل عجز الميزانيات العامة أو التوسـع في الإعانات الاجتماعية، أو تخفيض الضرائب، الـخ. وقـد امتد الأمر إلـى تبعات اقتصادية فـي دولة متقدمة (ولكن صغيرة نسـبياً) مثـل هولندا، بما أصبح يعرف "المرض الهولنـدي"، والذي لوحظت عوارضه بعد اكتشـاف الغاز (في بحر الشـمال) وزيادة عوائد تصديره من هولندا، في سـتينيات القـرن الماضي. وظهرت هذه العوارض كما يلي: أدى تزايد تدفق العملات الأجنبية إلى هولندا إلى تصاعد سـعر صرف عملتها، حينئـذٍ الكلدر، تجاه العملات الأخرى مما أدى إلى التأثير سلباً في صادراتها غير النفطية.

3.2 دول اوبك

لقـد حاولـت وتحاول دول عديدة من أعضاء الأوبك التخلص من التقلبات في العوائد النفطية من خلال مشـاريع وسياسـات وإجراءات وسـبل تتراوح من أنشاء صناديق سـيادية، التي أصبحت منتشـرة فـي معظم الدولة المنتجة للنفـط، إلى تكوين مراكز تجارية ومالية كما في دول الخليج، وأخيراً محاولة المملكة العربية السـعودية رسـم طريق للتنويع الاقتصادي الذي يشـمل، من بين مجموعة من العناصر، توسيع نشاط الصناعات التحولية (ومن ضمنها العسـكرية) بدرجة ملموسة (وثيقة "رؤية المملكة العربيـة السـعودية 2030"، الصادرة في أيار 2016). ولا شـك أن دول الخليج قد نجحت في إيجاد بديل مسـاعد ملموس للعملة الاجنبية، من خلال عوائد اسـتثمارات الصناديق السيادية، بالإضافة لتوفير فرص عمل (محدودة "للمواطنين") في مجالات التجارة والتمويل. غير ان التنويع الاقتصادي بمفهوم توفير بديل مسـتدام للاستخدام وهيكل إنتاجي وتصديري بعيداً عن التقلبات في العوائد النفطية، لا زال بعيد المنال.

1.3 معضلات معالجة الفخ الريعي

تنبع صعوبة التخلص من الفخ الريعي، في اعتقادي، من معضلة أساسية، تكونت من حقيقة مفادها أن الهيكل الاقتصادي الذي نشأ أثناء صعود دور العوائد/الريع النفطي، منذ خمسينيات القرن الماضي، في دول الأوبك والعراق خاصة، أصبح معتمداً بشكل كبير جداً على هذا الريع بالإضافة لتكيف شكل الحكم ومؤسساته وكذلك المجتمع، سياسياً واجتماعياً، لتزايده وهيمنته على باقي مصادر الدخل. فكيف يمكن التوقع أو الطلب من هذه المؤسسية، وفي مقدمتها النخبة السياسية، نفسها التخلص من الفخ الريعي وما يؤدي من التأثير سلباً عليها؟ ولكن الأمر لا يشمل النخبة السياسية فقط ولكنه يمتد إلى مجمل العاملين في الجهاز الحكومي وعوائلهم وحتى المتقاعدين منهم والمستفيدين الآخرين من نفقات الميزانية العامة. ذلك إن ارتفاع عددهم، وبالنتيجة تأثيرهم يحسب له حساب، خاصة وإنهم في مقدمة من يدلي بصوته ويؤثر في نتيجة الانتخابات العامة. هذا إضافة لتأثيرهم في الاستقرار السياسي والاجتماعي من عدمه، الذي يمتد لمختلف الجماعات والطوائف والمناطق.

فلقد أزداد عدد العاملين في الجهاز الحكومي، والمتقاعدين منه، بشكل كبير منذ 2003. إضافة لذلك، زاد معدل دخل الموظف (والمتقاعد) إلى مستوى سيدفعه لرفض أي تخفيض مستقبلي ممكن. ولإعطاء فكرة عن تزايد متوسط دخل الموظف (والمتقاعد)، بالرغم من التفاوت بين عموم الموظفين، وبينهم وبين كبار الموظفين، لنعتبر البيانات الواردة في الجدول 1 أدناه، خلال الفترة التي زادت فيها معدلات الرواتب بشكل ملموس وهي الفترة 2006-2015/2014. يلاحظ، من الجدول، أنه في الوقت الذي زاد فيه مجموع عدد الموظفين والمتقاعدين بنسبة 4 % سنوياً خلال الفترة 2006-2015 فإن مجموع رواتبهم زاد بنسبة 13.2 % سنوياً. أي كان هناك زيادة في متوسط راتب/دخل العاملين في الدولة ومتقاعديها بلغ متوسطها حوالي 8.9 % سنوياً وهذه زيادة كبيرة تتضمن أن متوسط معدل الراتب أصبح في 2015 أكبر من ضعف مستواه في 2006. من هنا تتولد معضلة أخرى. فمن جانب واحد، من الصعب اسناد ديمومة هذه المستويات من الرواتب في ظل آفاق منخفضة

لأسعار ومن ثم عوائد النفط وفي ذات الوقت غياب مصادر استخدام بديلة بدخل مقارب. ولكن من جانب آخر، أصبح من غير الممكن فعلياً تخفيض هذه المستويات من الرواتب بدون أن يؤدي ذلك إلى خلخلة اجتماعية وسياسية خطيرة. وهذه معضلة سياسية/اجتماعية على درجة عالية من الحراجة، وهي بالطبع جزء من الفخ الريعي. ولكنها تبقى بحاجة إلى تسوية مناسبة.

وقد يمكن تصور إطاراً تنشأ فيه مصلحة لهذه المؤسسية في الاصلاح ومحاولة إيجاد تسوية للمعضلات القائمة، ربما مدفوعة بما حدث من تغييرات هيكلية كانخفاض أسعار النفط وخطر تعرض البلد إلى التقسيم أو حصول قلاقل اجتماعية كالحرب ونزوح السكان، وما حدث في كردستان، الخ. ولكن أيضاً، الفرصة التي توفرت مؤخراً، في تصاعد الشعور الوطني الذي نشأ نتيجة للانتصار على داعش وإعادة توحيد البلد. وقد تحفز الكوارث والاخطار، التي لا زالت ماثلة، والفرصة المذكورة، المجتمع أيضاً، من خلال الانتخابات القادمة أو التي تليها، بانتخاب ممثلين يتسمون بالوطنية، من ناحية، وبالكفاءة المهنية، من ناحية ثانية، والاستقامة المالية، من ناحية ثالثة، بحيث يدرك هؤلاء الممثلون فداحة تبعات النزاع المستمر وكذلك فداحة الاحادية الاقتصادية الشديدة في العراق ويعملون على محاولة علاجها. وبالنتيجة يصلون لاقتناع عام بأن ما يحدث من كوارث في العراق ولو أنه ناتج، بجانب أساس منه، من طبيعة نزاع الجماعات/الطوائف من ضمن المجتمع وكذلك مدفوعاً من قوى خارجية، هو أيضاً من تبعات هيمنة الريع النفطي، من ناحية، والنزاع على "تقاسمه"، من ناحية أخرى. بحيث يصبح من المناسب تحييد العامل الأخير، من خلال أتفاق مجتمعي/سياسي/تشريعي على تقاسم الريع من ناحية، والبدء باستراتيجيات وسياسات لتحقيق التنويع الاقتصادي، من ناحية اخرى.

وتنصرف إقامة آلية "لتقاسم" الريع النفطي إلى ضرورة تواجد قوانين ومؤسسات وقواعد جديدة أو تفعيل والمصادقة على أخرى تم اقتراح قوانين بشأنها، سابقاً، مثل مشروع "قانون النفط والغاز" ومشروع "قانون الموارد المالية"، واللذان قدما

لمجلس النواب في 2007. كما يمتد الأمر إلى تطبيق تشريعات قائمة مثل قانون التعديل الثاني الصادر في 2013 لقانون "المحافظات غير المنتظمة بإقليم"، رقم 21 لسنة 2008، وما ورد في الدستور من مسائل تتعلق بصلاحيات السلطة المركزية والإقليم/المحافظات، وتقاسم العوائد النفطية، الخ. وإلى الآن، لم تقترح قوانين أو مؤسسات جديدة. أما مشروعي القانونين المذكورين فلم يصادق عليهما لحد الآن. وبالرغم من دخوله حيز التنفيذ في 2013، لا زال ما ينطوي عليه قانون المحافظات المعدل، من نقل الاختصاصات الإدارية والتخصيصات المالية في الميزانية الاتحادية من الوزارات الاتحادية إلى المحافظات، بدون تطبيق، بالرغم من تحديد سنتين من تاريخ نفاذ القانون (أي بحلول آب، 2015) لإنجاز عملية النقل. وفيما يتعلق بالدستور فإن ما ثار من خلافات بين السلطة المركزية وإقليم كردستان حول الاختصاصات والصلاحيات والنفط، خلق من المشاكل أكثر مما قدم من حلول. لهذا يمكن القول، عموماً، بالنسبة لهذه القوانين المُشَرَّعة وغير المُشَرَّعة وما ورد في الدستور من اختصاصات مركزية/لامركزية، الخ، أن هناك مسائل خلافية حقيقية، بين السلطة المركزية والإقليم/المحافظات، أصبحت مزمنة وتتطلب إعادة النظر فيها من خلال اتفاق سياسي/اجتماعي شامل يقود إلى تعديلها وإزالة المواد الخلافية فيها، واقتراح أخرى جديدة إذا اقتضت الضرورة. بعكس ذلك ستستمر دواعي الخلاف والنزاع.

أما ما يتعلق بالتنويع الاقتصادي فسنتناوله في الفقرة التالية.

2.3 سياسات التنويع الاقتصادي[1]

في مجال التنويع الاقتصادي، بالرغم من أهمية السياسات والمؤسسات التي اتبعتها دول الخليج، بما في ذلك أنشاء صندوق سيادي ونشاطات تجارة وتمويل وعبور، الخ، غير أن العراق يختلف عن دول الخليج بمظهر أساسي وهو ارتفاع عدد السكان وارتفاع معدل زيادته السنوية. إن وصول عدد سكان العراق إلى 37.9 مليون في 2016 (بالرغم من الكوارث والحروب) وما ينطوي عليه معدل زيادته

1- في كتابة هذ الفقرة اُستخدمت المنهجية، وتوصيات، فيما ورد في: مرزا (2012)، الفصل 17.

السـنوية المرتفعة، من ارتفاع أعداد الداخلين إلى سوق العمل، كما أشرنا أعلاه، في ظـل وصول الاسـتخدام الحكومي مداه في الاسـتيعاب، يحتم تطويـر مصادر بديلة للاسـتخدام. وينصرف ذلك إلى اتباع سياسـة تنمية القطاعات السـلعية غير النفطية وخاصـة الصناعية التحويلية (نتيجة لمحدودية التوسـع في الإنتاج الزراعي بسـبب شـح المياه) لاسـتيعاب الأعداد المتزايدة الداخلة لسوق العمل. وبعد تطوير الصناعة التحويلية لحد معين في المسـتقبل، وتأمين مورد من العملة الاجنبية (جنباً إلى جنب مع تصديـر النفط ومنتجاته والبتروكيماويات) وعوائد الصندوق السـيادي، المتأمل إقامتـه، سـيتطور الهيكل الاقتصادي كمـا تطور في الدول الأخـرى بزيادة الأهمية النسبية للنشاطات الخدمية. على سبيل المثال نمو قطاعات الخدمات لاستيعاب أعداد قوة العمل الداخلة لسوق العمل. ولكن ذلك مرتبط بالتطور السلعي غير النفطي، أولاً، ولفترة غير قصيرة.

وإذا أمكن التوصل لمصالحة وطنية شـاملة وعقد اجتماعي/سياسـي يؤمن المواطنة المتسـاوية للجميع، من ناحية، ويحقق سيادة الأمن والسلام، من ناحية أخرى، يمكن بيـان بعض العناصر التي ربما تسـاهم في خلق اقتصـاد متنوع، أو في الأقل تخفف المظاهر الريعية. والخطوات التالية قد لا تكون كافية ولكنها مفيدة في هذا التوجه:

1- لقد أثبتت تجربة التطور الاقتصادي في العالم وخاصة في المنطقة الآسـيوية أن إقامة إدارة عامة، وخصوصاً إدارة اقتصادية، متمكنة، أنها من ضرورات تحقيق التقدم الاقتصادي والاجتماعي. فلقد قاد تواجد موظفين مكتفين مالياً وعلى درجة عاليـة من الاسـتقامة المهنية/المالية والدراية الفنية والتوجه الوطني، إلى حسـن تنفيـذ برامج التصنيـع وإعانة الصناعات التصديريـة ومتابعتها وتحقيق البرامج الاجتماعية بهمة ونشاط وبأقل قدر من الفساد والمحاباة والمحسوبية. أنظر البنك الدولي (1993) World Bank. لذلك ينبغي العمل على تكوين هياكل مماثلة في الإدارة العامة والاقتصادية في العراق.

2- إصـلاح وإعادة هيكلة النظام التعليمي. إن محصلة الركود الاقتصادي أثناء فترة الحروب والعقوبات الدولية الصارمة والتدخل السياسـي والأيديولوجي المستمر

في النظام التعليمي وتغيير هياكله بالإضافة للانعزال عن التطورات التعليمية في العالم ساهمت في تدهور نوعية النظام التعليمي ونتج عنها منظومة متواضعة من المهارات التي لا يستطيع سوق العمل استيعابها. لذلك فإن مراجعة النظام التعليمي وإصلاحه أصبحت أسبقية مهمة في الاستراتيجية الاقتصادية والاجتماعية. ويتطلب ذلك برامج ذات مديات قصيرة ومتوسطة وطويلة. وتتسم طرق التعليم الحالية بغلبة التلقين وضعف التوجيه للتفكير وحل المشاكل. كما تتسم المناهج بضعف المكونات العلمية والهندسية والإدارية. غير أن طرق التعليم والمناهج هي مظهر واحد من مظاهر التخلف. إن المظاهر الأخرى تمتد من المستويات المهنية إلى نوعية أدوات وأساليب التعليم إلى المصداقية المهنية للمجتمع العلمي والتعليمي، الذي يساهم ترقيتها في خلق تقاليد مهنية محترمة بأقل تدخل إداري وسياسي. إن تطور النظام التعليمي في سنغافورة وبعض أجزاء الصين وكوريا الجنوبية وحتى فيتنام يقدم مثالاً لدول أستطاع فيها النظام التعليمي، في أحد جوانبه، من تخطي المستويات السائدة في الدول المتقدمة. بالإضافة لذلك فإن إيجاد صلة للنظام التعليمي بالنشاطات التنموية خدم نمو قطاع تصديري متنامي في الصين وكوريا الجنوبية والهند ودول عديدة أخرى.

3- إزالة أو لجم تبعات المظاهر والممارسات الريعية. وينصرف هذا المتطلب إلى خطين متلازمين. الأول يتعلق بتأمين الضمانات اللازمة لتغيير أسلوب المحاصصة والقضاء على الفساد. والثاني مواجهة السلوك الريعي:

- ساعد الريع النفطي على تأجيل التوصل لاتفاق حول مشكلة الحكم في العراق وغياب إجماع على عقد اجتماعي سياسي والاعتماد بدلاً من ذلك على استخدام جزء أساس منه في تأمين التحالفات الطائفية/الأثنية. لذلك لابد من تأمين متطلبات منع استخدام الريع النفطي بذات الطريقة. وينصرف ذلك إلى:

أ- مأسسة معايير وقواعد وقوانين شفافة لتأمين تقاسم ثمار استغلال الثروة النفطية بعدالة بين المناطق والفئات الاجتماعية المختلفة، كما أشير أليه في الفقرة السابقة.

ب ـ إقامــة أنظمة "ردع وموازنة"(checks and balances) لتحقيق التوازن بين حاجة العراق لسـلطة مركزية تمسك بوحدة البلاد وتدير شؤونه الاتحادية بكفاءة وعدالة وبأسـلوب ديمقراطي، من ناحية، والسماح بلامركزية للإقليم/المحافظات تنطوي على سلطات محلية ومالية حقيقية وفعالة، من ناحية أخرى.

- مواجهــة السـلوك الريعي. العمل علــى التغلب على الحلقة المفرغــة (الفخ) للريع النفطــي تدريجياً ولكن بخطى ثابتة. كالعمل على تشــجيع إقامة مؤسســات مدنية فعالــة ورصينة تســاعد على الرقابة وترويــج الحقوق والواجبــات، بما في ذلك تطوير إعلام وصحافة موضوعية. وإقامة انظمة وتشريع قواعد لمكافحة الرشوة والانتفــاع غيــر القانوني والفســاد والتلاعب بالثــروة النفطية. وتحســين المناخ الاقتصــادي العام وترقية البنى الأساســية والمؤسســية. ويجــب توخي الحذر في التطبيــق خاصة وأن المجتمع في العراق لا زال يعتمد على الإيديولوجيا والتلقين أكثر منه على المسائلة والنقاش الحر. وهو مجتمع تعمق فيه الولاء للطائفة والقبيلة والانتماء الاثني، خاصة بعد 2003، بالإضافة للتمييز المجتمعي ضد المرأة.

4- إتباع سياســة صناعية مُبادرة يتم فيها تشــخيص نشــاطات اقتصادية تنويعية من قبل الدولة، وإتباع السياسات والإجراءات والخطوات التي تحفز وتساعد القطاع الخاص للاســتثمار فيها وإدارتها. وإذا تطلب الأمر إقامتها ضمن القطاع العام أو المختلط واسنادها بكافة الوسائل التي تؤدي لتطورها بالكلفة والنوعية بما يجعلها قابلة للمنافسة في السوق الخارجية.

5- العمــل على مكافــأة الصناعات والوحدات الإنتاجية والخدميــة القائمة في القطاع الخاص (أو العام) التي تساهم جدياً في التنويع الاقتصادي سواء في تحقيق أهداف التصدير و/أو توسيع الاستخدام، أو أية أهداف تنويعية أخرى (من خلال استمرار منح الحوافز لها) ومعاقبة المتخلفة منها (من خلال إيقاف منح الحوافز).

6- تكوين صندوق استثماري/اســتقراري وتطوير هياكل وقواعد شــفافة لاستخدامه وإدارتــه ومراقبته ومســاءلته؛ أنظــر Merza (2011). ومن المناســب في هذا المجال العمل في الاتجاهات التالية:

أ- تأمين إدارة فنية رصينة مستقلة للصندوق،

ب - تحديد استراتيجية وسياسات وطرق عمل الصندوق في وظيفته الاستقرارية والاستثمارية ضمن قواعد شفافة،

ج - تأمين استيعابه للفائض النفطي (الزائد عن حاجة الميزانية) ووضع قواعد استخدام موارده لسد العجز (ضمن حدود مرسومة) حين تنخفض العوائد النفطية،

د- يخضع الصندوق، من ناحية المتابعة والمسائلة، لمجلس النواب، على أن يكون مستقلاً في عمله على غرار تبعية البنك المركزي لمجلس النواب واستقلاله في عمله. ويمكن الاستفادة، في هذا الخصوص، من تجربة الصناديق المماثلة المنتشرة في معظم الدول النفطية خاصة النرويج ودول الخليج.

7- تحقيق التوازن بين المركزية واللامركزية بشكل يؤمن تخطيط وتنفيذ البرامج الوطنية والمناطقية.

8- تطوير مؤسسات النزاهة والشفافية على مختلف الأصعدة بما في ذلك تحقيق استقلال القضاء وتطبيق حكم القانون من خلال أنظمة ردع وموازنة، في إدارات الدولة وفي المجتمع، عموماً. والعمل على إصدار تقارير ومتابعات ومراقبة متاحة للجميع في وسائل الإعلام ووسائل الاتصال الاجتماعي.

9- العمل على ترصين حقوق الملكية واحترامها وفض النزاعات بشأنها، بما في ذلك الملكية العقارية والزراعية والصناعية، وغيرها، وحقوق الملكية الفكرية.

10- تنسيق كافة القوانين المتعلقة بالصناعة والحماية والحوافز الصناعية.

11- تحديد استراتيجية التطور الصناعي من خلال دراسات شاملة تاريخية واستشرافية. وتطوير مؤسسات ومعاهد للدراسات والاسقاطات والاستشراف المستقبلي.

12- دراسة وتطبيق ما يناسب العراق من تجارب الدول الصاعدة في مجال التنويع الاقتصادي والاستخدام.

الجدول (1) العاملين في الجهاز الحكومي والمتقاعدين منه ومجموع رواتبهم/أجورهم

	عدد العاملين والمتقاعدين، ألف شخص			الرواتب والأجور في المنفذ من الميزانية الاتحادية	
	العاملين	المتقاعدين	المجموع	مليار دينار	نسبتها لمجموع النفقات، %
2001	924	845	1,769		
2006	1,913	1,673	3,585	10,715	*27.6*
2009	2,320	1,732	4,052	25,080	*47.7*
2011	2,663	1,797	4,460	30,425	*38.6*
2012	2,750	1,813	4,563	35,856	*34.1*
2013	2,908	1,752	4,659	40,009	*33.6*
2014	3,004	1,834	4,838	28,438	*25.1*
2015	3,027	2,066	5,093	32,652	*46.4*
2016	2,905			31,833	*47.5*
نسبة التغير السنوية المركبة، %					
2015-2001	*8.8*	*6.6*	*7.8*		
2015-2006	*5.2*	*2.4*	*4.0*	*13.2*	

المصادر:

(1) عـدد العاملين لسـنة 2001: الجهـاز المركزي للإحصـاء (2009)، الباب 2، السـكان والقوى العاملـة. باقي السـنوات: قوانين الميزانيـات الاتحادية 2006-2013، 2015 المنشـورة فـي جريـدة الوقائع العراقية ومشـروع قانون 2014 "المتفق" ولكن غير المصادق عليه.

(2) الرواتـب والأجور الفعلية أو "المنفذة" للسـنوات 2006-2015 من النشـرات السنوية للبنك المركزي: 2006 إلى2015، ولسنة 2016 من موقع وزارة المالية "حساب الدولة لغاية كانون أول 2016 للموازنة الاتحادية".

(3) عـدد المتقاعديـن ورواتبهم: الجهاز المركزي للإحصـاء (2017)، الباب 13، الإحصاءات الاجتماعية.

ملاحظــة: عدد العاملين يشــمل جميع العاملين في جهاز الدولــة (إدارة عامة، قوات مســلحة، تعليم، صحة، الخ) التــي تمولهم الميزانية الاتحادية، في كردســتان وباقي العراق. وعدد العاملين كما يرد في قانون الميزانية الاتحادية لا يشمل عدد المتقاعدين في حين تشــمل الرواتــب والأجور أو ما يطلــق عليه "رواتــب الموظفين" في هذه الميزانية رواتب الموظفين العاملين والمتقاعدين.

المراجـــع

الجهاز المركزي للإحصاء 2009 المجموعة الإحصائية السنوية 2007/2006.

2017 المجموعة الإحصائية السنوية 2016/2014.

وكالة الأنباء السعودية 2016 رؤية المملكة العربية السعودية 2030، أيار/مايو.

مــرزا، علي خضير 2012 ليبيا: الفرص الضائعــة والآمال المتجددة. الدار العربية للدراسات والنشر، بيروت.

Mahdavy, H. 1970 The Patterns and Problems of Economic Development in Rentier States. In M. Cook, M. (editor) Studies in Economic History of the Middle East. Oxford University Press: 428–67, London.

Merza, A 2011 Oil Revenues, Public Expenditures and Saving/Stabilization Fund in Iraq. International Journal of Contemporary Iraqi Studies 5: 1, pp. 47–80, doi: 10.1386/ijcis.5.1.47_1.

OECD 2002 Worldwide Learning at Age 15 First Results from PISA 2000.

_____ 2010 PISA 2009 Results: Executive Summary.

_____ 2014 PISA 2012 Results in Focus.

_____2016 PISA 2015 Results in Focus.

OPEC 2005 Annual Statistical Bulletin 2005.

_____2016 Annual Statistical Bulletin 2016.

Rosser, A. 2004 Why did Indonesia Overcome the Resource Curse? Institute of Development Studies, IDS Working Paper 222, Brighton, England, March.

Sachs, J. and W. Andrew 1995 Natural Resource Abundance and Economic Growth. National Bureau of Economic Research, Working Paper 5398.

World Bank 1993 The East Asian Miracle, Economic Growth and Public Policy. Oxford University Press.

حان وقت المؤسسات الجيدة لتحويل الريع النفطي الى نعمة، ومجلس النواب ام واب المؤسسات ان صلح أصلح العراق

د. باسم سيفي

الخلاصة

في خمسينات وستينات القرن الماضي شهد العراق تنمية جيدة في كافة المجالات وكان يمكن ان تضعنا بين البلدان المتقدمة لو استخدمت ايرادات النفط بشكل عقلاني تفيد تطوير وتوسيع القطاعات الانتاجية وترفع الانتاجية فيها ولم نقع في فخ الدولة الريعية والاستبدادية التي هدرت وتهدر الكثير من موارد العراق الطبيعية والبشرية وتحول المجتمع العراقي الى مجتمع استهلاكي متقاعس ينهار مع نضوب النفط. الخروج من المحنة يستوجب اعتمادا كبيرا على الضرائب والكمارك ورسوم الخدمات في ميزانية التشغيل في الدولة وان نخصص معظم ايرادات النفط للتنمية وإحياء القطاعات الانتاجية والاستثمار الطويل الامد في الداخل والخارج لتحقيق تحسن في مستوى معيشة كافة المواطنين وبنفس الوقت تقليل اعتماد الاقتصاد العراقي على النفط. هذا التوجه يحتاج الى مؤسسات سياسية واقتصادية جيدة وفعالة تنتج سياسات تنموية وتحفز على زيادة الانتاج وتشجع تبني التنمية المستدامة في كافة مرافق المجتمع العراقي. اول ما تحتاجه هذه المؤسسات هو مؤسسة مجلس نواب متمكن ونظيف تسود الوطنية في قراراته وتشريعاته وليس المكوناتية. وعلى نواب العراق ابداء موقفهم من عشر مهام ضرورية لبدأ النهضة العراقية.

1. المقدمة

بسبب فساد وجهل طبقة النخبة العراقية، السياسية والادارية والمهنية، دخل العراق في فخ الدولة الريعية في العهد الديمقراطي ايضا وأصبح الاعتماد النفطي خطيرا

على حاضر ومستقبل العراق حيث تراجع الانتاج الوطني في الزراعة والصناعة ولم يعد سوق العمل يستوعب الايدي العاملة المتزايدة فشيوع البطالة الصريحة والمقنعة. الريع النفطي سبب ويسبب سياسات اقتصادية خاطئة لابد من تغييرها ان اردنا الاصلاح الاقتصادي الجذري والخروج من فخ الدولة الريعية وبناء اقتصاد انتاجي متنوع يوظف موارد النفط للاستثمار بالدرجة الاساسية لنتمكن من ادارة مواردنا البشرية والطبيعية بشكل جيد يزيد من تحسن معيشة الناس بشكل واضح وعادل.

وصف عراب اوبك بيريز الفونسو النفط بأنه "براز الشيطان" (كارل 2007) له دلالته الكبيرة بقوة هذا المورد وإمكانيته في جلب الخراب والتقاعس والفساد على الشعوب والأوطان التي تمتلكه بدلا من الاعمار والرفاهية وسلطة القانون. مفهوم الدولة الريعية مترادف مع مفهوم اللعنة النفطية او لعنة الموارد الطبيعية وكلاهما ظهرا للنقاش على المستوى العالمي منذ عدة عقود من قبل عدد من الباحثين نظرا لملاحظة سوء اداء الدول التي يعتمد اقتصادها على ريع وتصدير الموارد الطبيعية في مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية مقارنة بأداء الدول الفقيرة نسبيا بالموارد الطبيعية. التأثيرات على العالم العربي بشكل عام والعراق بشكل خاص يتجسد في تقارير الامم المتحدة حول التنمية البشرية في العالم العربي وفي تجربة الشعب العراقي في ما مر به من ويلات الدكتاتورية والقرارات الهوجاء التي استندت على الريع النفطي.

تراكم رأس المال للاستثمار في عمليات التنمية والنمو الاقتصادي، والذي يأتي عادة من الربح والتوفير بدلا من الاستهلاك، ليس سهلا لأنه يعني الحرمان من بعض الاستهلاك في الحاضر لبناء ثروة تنتج ايراد واستهلاك اكبر في المستقبل. توفر الموارد الطبيعية مثل النفط والمعادن بوفرة وبيعها في السوق العالمية يفترض ان توفر الرأسمال المطلوب للتنمية بدون معانات التوفير ولكن الذي حصل توجهت هذه الموارد لزيادة الاستهلاك المستورد وتدوير الدولار لصالح البلدان المتقدمة المستوردة للموارد الطبيعية لاسباب متعلقة بشروط التجارة بين البلدان

المتقدمــة والبلدان النامية لصالح الاولى وضعـف الروابط الاقتصادية بين الصناعة الاستخراجية للنفط والمعادن مع بقية اقسام الاقتصاد الوطني وأيضا طبيعة المصالح المشتركة بين الشركات العالمية وطبقة النخبة الحاكمة وبالأخص في ترحيل الارباح (روس 2007).

في ثمانينات وتسـعينات القـرن الماضي اصبح واضحا وكمـا لاحظت تيري كارل (كارل 2007) وغيرهـا بأن انجازات بلدان النفط والمعادن التنموية اضعف بشـكل واضـح من منجزات الدول الفقيرة بهذه المـوارد وإن منجزات البلدان النفطية كانت افضل قبل الفورات النفطية في السبعينات. وبعد سقوط الدكتاتورية في العراق اصبح واضحا بأن العراق سقط بالفخ الريعي مرة اخرى بسبب سياسات خاطئة عديدة ادت الـى زيادة اعتماد الدولـة والمجتمع على ايرادات النفط والـى تراجع، او عدم نمو، قطاعات انتاجية عديدة (انظر سـيفي 2015ب). السياسات الاقتصادية الفاشلة كانت نتيجة طبيعية لعدم وجود مؤسسات جيدة وعلى رأسها مجلس النواب العراقي تصدر تشـريعات تنموية تشـجع على زيادة الانتاج الوطني وتسـتخدم مـوارد النفط لزيادة الناتج الوطني وليس فقط زيادة تعيينات الدولة ومكاسـب طبقة النخبة، ومنها رواتب ومخصصـات للنواب العراقيين تفوق ما يحصل عليـه زملائهم نواب تركيا وايران واسبانيا وماليزيا بأضعاف. وهو ما فتح قريحة آلاف من اصحاب الدرجات الخاصة لوضع رواتب خرافية لانفسهم ومعاونيهم ومن دونهم بالدرجة الوظيفية.

دراسات عديدة انجزت في موضوع الدولة الريعية وما يسمى بلعنة الموارد الطبيعية وأفكار عديدة طرحت في كيفية علاجها يمكن ان تكون ذا فائدة كبيرة اذا كانت النخبة الحاكمـة تريد اخراج العراق من فخ الدولة الريعية وإذا نظرنا لهذه الدراسـات بعين نقديـة. ومن الادبيات المهمة التي صـدرت في العراق حول الموضوع كتاب "النفط والاسـتبداد، الاقتصاد السياسـي للدولة الريعية" عن معهد الدراسـات الاستراتيجية (2007) الذي ترجم ونشر في هذا الكتاب مقالات لمجموعة من الباحثين متخصصين فـي المجال رغم ان نَفس معظم الكتاب المشـاركين امريكـي او غربي لا يرى دور الشركات والحكومات الغربية في افساد طبقة النخبة الحاكمة والمتنفذة في بلدان النفط

والمعادن ودفع هذه البلدان نحو الاستهلاك والتسليح وتدوير الدولارات النفطية الى الغرب، ويؤكد افكار اللبرالية الجديدة في تحرير السوق من قيود الدولة والخصخصة لمشاريع القطاع العام وحتى حقول النفط في بعض المقالات.

كما وتناول باحثون اقتصاديون من امثال محمد سلمان حسن (حسن ;Hasan 1970 1966) ومحمد علي زيني (زيني 2009) وعلي مرزا (ميرزا 2013) مشكلة الدولة الريعية وأحادية الاقتصاد العراقي واقترحوا علاجات محدودة غير تفصيلية منصبة على ضرورة تنويع الاقتصاد العراقي وتفادي الاعتماد الاحادي على النفط. فحسن يلاحظ ما حدث من تغيرات في بداية الستينات من زيادة الاستيرادات الاستهلاكية مرتبطة بزيادة التصدير النفطي وكيف يتزايد دور النفط في الاقتصاد العراقي. زيني يستعرض مسيرة العراق الاقتصادية كبناء وازدهار حتى عام 1980 فحروب وحصار حتى عام 2003 فيها تراجع مستوى معيشة العراقيين الى ما قبل الخمسينات ففترة أمل وتحدي لبناء اقتصاد تعددي بعد ان اصبح اعتماد الدولة على النفط شبه كلي، ويقترح استخدام عوائد النفط في الاستثمار لتعطي مردود اقتصادي يعوض عن خسارتنا للنفط المستخرج. اما مرزا فتناول مشكلة الدولة الريعية وتنامي القوى العاملة العراقية وجاءت توصياته في سياسات اقتصادية تشجع التنوع وتقلل من الاعتماد النفطي وبنفس الوقت سياسات اجتماعية تهدف الى تعزيز الديمقراطية وفكرة العقد الاجتماعي، تطوير التعليم وفنون الادارة، والقضاء على الفساد ونشر الشفافية.

خطورة الدولة الريعية على الاقتصاد العراقي ومستقبله من حيث توسع الاستهلاك المعتمد على الاستيراد شخص أيضا من قبل مظهر محمد صالح (صالح 2014) وكامل العضاض (عضاض 2013) وكلاهما لم يتوسع في تحليل المشكلة الريعية في العراق ورغم ان الباحثين يتناولان مواضيع مختلفة، الاول يحلل نمو الطبقة المتوسطة وارتباطها بالدولة الريعية والتعيينات الحكومية وليس انتاجها المستقل والثاني يؤكد المرض الهولندي وارتفاع سعر العملة المحلية في مشكلة الحالة الريعية ويفترض ان التنمية المستدامة تفرض شرط نمو الناتج المحلي بمعدلات تفوق معدل

نمو السكان، إلا انهما يتوصلان الى استنتاج ضرورة تنوع الاقتصاد العراقي وتعاون الدولة والسوق ووضع علاقة ايجابية بين نمو الاستهلاك ونمو الانتاج المحلي. حتى البنك الدولي (2015) اصبح يشخص الوعود التي لم يحققها النفط والنمو الاقتصادي حيث يعيش 20 % من سكان العراق تحت خط الفقر رغم الزيادات الكبيرة في الموارد النفطية والناتج المحلي.

سمات الدولة الريعية واللعنة النفطية من تدهور او ركود في اوضاع الناس المعاشيَّة والحياتية وتحولهم الى مجتمع استهلاكي يعتمد على مصادر دخل غير ثابتة وقابلة للنفاذ ويعاني مشاكل مختلفة مرتبطة بالسياسة الاقتصادية والتنموية التي تعيق تحسين معيشة الناس في معظم طبقات المجتمع وتدهور القاعدة الاقتصادية والبيئية والمرتبطة بالموارد الطبيعية التي ستعتمد عليها الاجيال القادمة في انتاج احتياجاتها من السلع المادية والقضايا المعنوية. فبينما تعمل الدولة الريعية على تقويض اسس الزراعة والصناعة والاعتماد على الاستيراد تؤكد التنمية المستدامة على تطوير القدرة الانتاجية للزراعة والصناعة بما يتناسب مع اهمية المنتج والاحتمالات المستقبلية وبالتالي تقليل الاعتماد على الاستيراد في تلبية حاجات المجتمع الاساسية.

العالم اليوم يؤكد ضرورة تبني التنمية المستدامة، مثلما ورد في المؤتمر العالمي للأمم المتحدة حول البيئة والتنمية (UNCED 1992)، وهي في ابسط صورها حماية البيئة والاكتفاء باستعمال فوائد وارباح الرأسمال للاستهلاك وعدم تبذير رأس المال نفسه، وهو ما نفعله حاليا في العراق حيث ان معظم ايرادات النفط تصرف على استهلاك معظمه مستورد. في هذه الدراسة انطلق من معارفي في التنمية المستدامة والاقتصاد السياسي لمعالجة اهم وأكبر معضلة يجابهها العراق في تاريخه الحديث وهي الادارة السيئة لموارد العراق الطبيعية والبشرية وهيمنة الريع النفطي على مقادير المجتمع العراقي وتدميره لأساسياته البيئية والانتاجية والاجتماعية التي هي مثال صارخ على التنمية غير المستدامة.

ريع النفط شجع المغامرين والمَصلحيين للتقاتل على استحواذ السلطة وتقاسم المغانم. لخمسة عقود ومنذ اواسط ستينات القرن الماضي وحتى الان استخرجنا من النفط

حوالي 40 مليار برميل قيمتها بسعر 80 دولار للبرميل (وهو تقريبا معدل الاسعار للسنوات العشرة الماضية وأيضا معدل اسعار السبعينات بعد احتساب التضخم او انخفاض القوة الشرائية للدولار) 3200 مليار دولار، اي بواقع 100 الف دولار للمواطن العراقي حاليا لو تراكمت هذه الاموال كرأسمال واستعملنا للاستهلاك فقط ما ينتجه الرأسمال من فوائد وأرباح. هذه المليارات الكثيرة ساهمت في تخلف العراق مقارنة بدول الجوار وكان تأثيرها على الزراعة والصناعة العراقية سلبياً. النخبة العراقية الديمقراطية عملت بعد سقوط الدكتاتورية، بوعي أو جهل، بتعزيز اللعنة النفطية من خلال تأكيد امتيازاتها والاهتمام بالتعينات الحكومية وبالتالي صرف ايرادات النفط على الاستهلاك وليس الاستثمار.

ونحن على أبواب انتخابات نيابية جديدة لاختيار من يمثلنا في مجلس النواب العراقي نرى ضرورة تدخل المثقفين والمرجعيات والشعب ومنظماته المدنية لفرض ضوابط تساعد على اختيار المؤهلين والمتمكنين واصحاب الوجدان ويمنع او يعرقل اختيار المصلحيين والفاسدين وقليلي المعرفة والانجاز. هناك الكثير من الافكار والاقتراحات الجيدة التي يمكن تطبيقها او تجربتها بعد الدراسة والتحقيق اذا وجدت الارادة لدى السياسيين الامناء واصحاب الوجدان واذا قام المثقفين بواجبهم لمناقشتها وتوعية الناس فيها. أعتقد بان المهمات الاساسية التي نناقشها في هذه الدراسة ذات فوائد متعددة في وضع العراق على الجادة الصحيحة في بناء مؤسسات جيدة وفي مقدمتها مجلس نواب متمكن وجاد في قيادة العراق في كافة مجالات التنمية لمنفعة مواطنيه حاضرا ومستقبلا. علما بأن تنظيم ملايين من الشباب العاطل ضد مؤسسات الدولة لن تكون عواقبه حميدة على طبقة النخبة في السياسة والادارة والمهنية وعلى الدولة بكافة مفاصلها ان تكون جادة بوضع الظروف المشجعة لنمو فرص العمل.

في هذه الدراسة نستعرض ما يمكن ان يفعله مجلس النواب العراقي القادم وبوضوح للخروج من فخ الدولة الريعية ولبناء اقتصاد متعدد عماده الزراعة والصناعة والخدمات والتي فيها جدوى اقتصادية او فائدة اجتماعية لانتاجها في العراق حاليا

او في المستقبل. منذ اواسط ستينات القرن الماضي حل على العراق ما يسمى باللعنة النفطية في الزمن الدكتاتوري وفي الزمن الديمقراطي وعلى العراقيين ان يحسموا امكانية الخروج من هذا النفق من خلال تبني التنمية المستدامة في تطوير القطاعات المختلفة والالتزام بشروطها. في الفصل الثاني نستعرض مقارنة سريعة لتطور الاقتصاد التركي والايراني والعراقي والماليزي من خلال بعض المؤشرات المهمة. في الفصل الثالث نناقش مفهوم الدولة الريعية ووقوع العراق في هذا الفخ في العهد الديمقراطي ايضا وكذلك مفهوم التنمية المستدامة وما تحويه من شروط يجب الالتزام بها. في الفصل الرابع نناقش وضع العراق الحالي وحاجته الى مؤسسات متمكنة وكفوءة، وعلى رأسها مجلس النواب العراقي، تمكن العراق من اجراء اصلاحات جذرية تضعه على جادة النهوض بدلا من الانحطاط الريعي. في الفصل الخامس نناقش عشر من اهم المهام لمعالجة مظاهر الدولة الريعية ووضع الاقتصاد العراقي في طريق تنمية قوية. في الفصل السادس نناقش ما على نواب العراق عمله والاعلان عنه كبرنامج عمل لا يقبل التسويف والمطاطية وينتج اجراءات وسياسات ذات اسنان في تنفيذ المهام. وفي الفصل السابع نناقش اهم استنتاجات الدراسة.

2. مقارنة اقتصادية بين تركيا وايران والعراق وماليزيا

يمكن القول بأن الاقتصاد العراقي في منتصف القرن الماضي لم يكن متأخرا مقارنة بالاقتصاد التركي والايراني فمعدل دخل الفرد في هذه الدول في خمسينات وستينات القرن الماضي كان متقاربا مع بعض التفوق في المعدل العراقي. لم نكن نستورد منتجات زراعية من ايران وتركيا الا بشكل محدود ولمواد لم يكن من السهل انتاجها بالعراق. وفي صناعات الزيوت والنسيج والجلود والمشروبات والسكائر لم تكن صناعاتنا متأخرة عن نضيراتها في هذه البلدان. ادخال ماليزيا في المقارنة لان هذه الدولة تمكنت الخروج من الفخ الريعي للموارد الطبيعية وحققت منجزات ممتازة بفعل بناء مؤسسات جيدة وتبني سياسات تنموية ناجحة ضاعفت من دخلها الوطني وقللت الاعتماد على تصدير الموارد الطبيعية في الاقتصاد الماليزي.

جدول 1 مقارنة موجزة في اقتصاد تركيا وايران والعراق وماليزيا عام 2016

	تركيـــا	ايـــران	العـــراق	ماليـزيـا
1. النـفـــوس مليون نسمة	80	80	37	31
2.الدخـل القـومي للفرد دولار بالسنة	11,230	5,470	5,420	9,860
3.القدرة الشرائية للفرد دولار معادل للفرد	24,160	20,050	17,240	26,960
4. نســـبة الفقـــر % من السكان	1.6	0.3	(2010) 18.9	0.6
5. استهلاك الكهرباء كيلواط للفرد/سنة	2855	2986	1306	4596
6. ثاني اوكسيد الكربون طن للفرد/سنة	4.49	8.28	4.81	8.03
7. راتب ومخصصات عضو البرلمان (دولار بالشهر)	3000	2000	7000	4000
8. المركز في الشفافية بين 176 دولـــة	75	131	166	55

المصدر والتوضيحات

6-1 البنك الدولي (World Bank 2018). دخل الفرد محسوب بالقدرة الشرائية للدولار ينتج من تحويل الدخل القومي للفرد الى قيم البضائع والخدمات التي يمكن شراءها بهذا الدخل لكل بلد.

7 تقدير مأخوذ من مصادر متعددة غير رسمية نظرا لعدم الوضوح في هذه المسألة في مواقع هذه البرلمانات وعدم عثورنا على دراسة مقارنة في هذا الشأن مثلما هو موجود في المقارنة بين دول الاتحاد الاوروبي.

8 مأخوذ من منظمة الشفافية الدولية كما هو منشور في موقعها لعام 2016 (Transparency International 2018)

من جدول 1 يمكن استنتاج امور مهمة في اقتصاد العراق مقارنة باقتصاد بلدان كنا متقدمين عليها في بداية ستينات القرن الماضي في مجالات عديدة، وبالاخص الدخل القومي للفرد ومستوى التعليم. ان يكون دخل الفرد العراقي مقارب لدخل الفرد الايراني لا يعكس وضعا ايجابيا في العراق لان دخل الفرد العراقي من النفط حوالي ضعف دخل الايراني وهناك عدم عدالة واضحة في توزيع الدخل العراقي حيث ان حوالي ربع او حتى ثلث سكان العراق يعيشون قرب خط الفقر في حين يندر وجودهم في ايران، وفي تركيا وماليزيا ايضا. دخل الفرد في تركيا وماليزيا وكلاهما دول غير ريعية ولا تتوفر لديهم وفرة نفطية يزيد عن ضعف دخل العراقي ولكن عندما نأخذ القدرة الشرائية بنظر الاعتبار ينخفض الفرق كثيرا.

في السنوات الاخيرة وحسب نشريات البنك الدولي (World Bank 2014) حصل تحسن جيد في مؤشرات التنمية العراقية في معدل دخل الفرد وزيادة متوسط الاعمار وممارسة الشعائر وحرية التعبير ومستوى الصحة والتعليم ووفيات الاطفال. ولكن المعدل يخفي فروقات كبيرة بين المواطنين وشرائحهم، فمعدل دخل الفرد عام 2016 البالغ حوالي 5500 دولار بالسنة في جدول 1 اعلاه لا يحصل معظم العراقيين ولا

حتــى نصفه وحوالي خمس الســكان يعيش قرب خط الفقر (وقــد يكون عددهم الآن يقــارب الثلث)، أي حوالي 900 دولار بالســنة في حين يصــل راتب ومخصصات النائــب العراقــي الى حوالي 90 الف دولار بالســنة، اي حوالي مئــة ضعف. ثم ان ميزانيــة الدولة أصبح يمولها النفط بدرجة كبيرة جــداً والصناعة لازالت في تراجع والزراعــة تراوح في مكانها والحرفيون يختفون من شــوارع مدننا الخلفية ليس الى المصانع بل الى تعيينات الدولة والبطالة والأعمال الهامشية.

اســتهلاك الفــرد العراقي الواطئ للكهرباء يعكس تراجــع الصناعة والزراعة وعدم نموهما بشــكل مناســب مع التطور التكنولوجي الذي يســود في المنطقة ودول العالم والــذي يتطلب مزيدا من الكهرباء ويزيد من كفاءة العمل. إما الاطلاق العالي نســبيا في ثاني اوكســيد الكربون في العراق فيعود الى تزايد اعداد الســيارات في الشوارع العراقية وارتفاع نسبة القطاع النفطي. الجدول يثير ايضا التسائل عن اسباب المركز المتدني في الشــفافية في العراق رغم تعدد التنظيمات التي انشــأت لمحاربة الفســاد فــي البلد. تبوأ الدول الاخرى في الجدول مراكز لا بأس في الشــفافية يعكس نضوج العمليــة الديمقراطية في هذه البلدان وايضا قوة الاجهزة الامنية والقضائية. ما يجلب الانتباه ايضــا الرواتب والمخصصات العالية للنائب العراقي مقارنة على ما يحصل عليه النواب في البلدان الاخرى.

الرواتب والمخصصات والامتيازات العالية جدا لنواب العراق، والتي تصبح خرافية عند احتســابها على اســاس القدرة الشــرائية واعلى بكثير مما يحصل عليه برلمانيو الدول الاوروبية، لابد ان تكون لها علاقة في الاداء السيئ لساسة العراق في انتشار الفســاد وفي ادارة الموارد العراقية البشــرية منها والطبيعية وايضا في الوقوع بالفخ الريعي حيث انه يشــجع اصحــاب النفوذ والمصلحيين ممن ليــس لديهم الاهلية لان يمثلــوا العراق في مجلــس نوابه ان ينتخبوا اليه، وبالتالي ينحدر اداء مجلس النواب، وهــو مــا عانى منه العراق خــلال الدورات البرلمانية الســابقة حيث ســواد ضحالة النقــاش وعدم الحضور والمناكفــات الفئوية. ونحن على ابواب انتخابات تشــريعية جديدة وشــعور عام بضرورة الاصلاح الجذري نأمل من الناخب العراقي ان يكنس مجلس النواب من فاقدي الاهلية والمصلحيين.

3. العراق والدولة الريعية والتنمية المستدامة

لا يوجد تعريف عام ومتفق عليه لمفهوم الدولة الريعية ومفهوم التنمية المستادمة والباحثون يستخدمون تعاريف مختلفة حسب آرائهم وجانب اهتمامهم. يمكن ان يطلق على الدولة الريعية بأنها مصابة بلعنة الموارد الطبيعية، وهو تعبير قوي وسلبي لما يمكن ان تؤدي اليه وفرة الموارد الطبيعية من كسل وفساد واستيراد استهلاكي وسوء ادارة في توظيف واستغلال موارد البلد الطبيعية والبشرية من خلال ازدياد اعتماد الدولة والمجتمع على ريع هذه الموارد عند تصديرها الى الخارج وبالتالي نشوء الدولة الريعية التي تعتمد بالدرجة الاساسية على هذه الريوع في تمويل الاستهلاك وليس على ما ينتجه المجتمع. مايكل روس (روس 2007) يستعرض ويقيم عدد كبير من الدراسات حول الموضوع تثبت ان البلدان الغنية بالمعادن والنفط ضعيفة بالتنمية الاقتصادية والبشرية ولكنها تختلف في تحديد الاسباب فمنهم من يراها اقتصادية مرتبطة بشروط التجارة او ارتفاع سعر العملة وزيادة التكلفة في القطاعات الغير نفطية او عدم ارتباط القطاع النفطي بالقطاعات الاخرى، ومنهم من يؤكد الجانب الدولتي والاجتماعي في سوء الادارة لأسباب مختلفة.

في دراسته "صدمة الموارد الطبيعية، نعمة أم نقمة؟ يذكرنا بول ستيفنز (ستيفنز 2007) بأن ما يسمى بلعنة الموارد الطبيعية او اللعنة النفطية ليست قانون طبيعي لا يمكن تجاوزه بل ظاهرة اجتماعية-اقتصادية يمكن علاجها. فقد وجد ان من بين 54 دولة يتجاوز فيها تصدير النفط والغاز والمعادن عن 30 % من صادراتها الاجمالية هناك 4 دول من البلدان النامية، بوتسوانا وتشيلي وماليزيا واندونيسيا، انجزت تنمية جيدة للفترة 1965-1995 في الانتاج غير النفطي/المعدني وفي وفيات الاطفال ومتوسط الاعمار ومحو الامية تجعلها خارج الدول المصابة بلعنة الموارد. ما تبنته هذه الدول من سياسات وأسباب ذلك مهم جدا لنا في العراق وعلينا ان نشبعه دراسة وتمحيصا لكي نكون مستعدين في كيفية الخروج من فخ الدولة الريعية.

المعنى العام للدولة الريعية لدى معظم الباحثين هو الدولة التي تعتمد بدرجة كبيرة على تصدير مواردها وبالأخص المعادن والوقود الاحفوري وأهمه النفط. حسين

مهـدوي (Mahdavi 1970)، الـذي يعتبـر من مطـوري مفهوم الدولـة الريعية، ومحمد سـلمان حسـن (Hasan 1970) حذروا من تحول الريـع النفطي الى زيادة السـلع الاستهلاكية المستوردة واحداث ضرر بالاقتصاد الوطني. تبذير الاقطاعيون فـي اوروبا وفي العراق لريع الارض نراه يتجـدد واضحا عند حكام البلدان النفطية وطبقـة النخبـة فيها مع ريع النفـط وبالأخص في فترة الفـورات النفطية التي تجلب مـوارد هائلـة دون بذل جهد وعمـل انتاجي يطور ويتطور ويتفاعـل مع القطاعات الانتاجيـة غيـر النفطية. فـي العقود الاخيرة نمـى نوع جديد من الريـع وهو ارباح كبيرة بدون تعب في سـوق الاوراق المالية والفوائد البنكية والمضاربات التي يمكن اعتبارهـا نـوع من الريع لرأسـمال غير منتج. هذا النوع مـن الريع ينافس من جهة الرأسـمال المنتج ويجعله أكثر كلفة ويشـجع على التبذير ومظاهر البذخ والفساد من جهـة اخـرى، وكلاهما يدفعان نحو مزيد من مظاهر الدولة الريعية. لذا فإن شـمول هذا الريع/الربح بنظام ضريبة الدخل ووضعه تحت رقابة الدولة والمؤسسات الدولية من الاجراءات الضرورية للحد من خطورة هذا القطاع من منافسة الانتاج الصناعي والزراعي في البلدان المختلفة وخلق الازمات (ستكلتز 2003).

تراكم الرأسـمال في الدول الطبيعية (غير الريعية) مهمة صعبة لأنها تأتي من حجز جزء من الاستهلاك واستثماره في مشاريع مختلفة تؤدي الى توسيع القاعدة الانتاجية والاقتصادية في المجتمع. أرباح الانتاج الصناعي في البلدان المتقدمة والتي ارتفعت في السابق مع ضغط اجور العمل نحو التدني مكنت من تراكم رأس المال في المكائن والأجهـزة والبنـاء والمعرفة. وضرائب الدولة على المواطنين بشـكل ضريبة دخل وسلع وكمارك هي من مكنت من تراكم الرأسمال في البنى التحتية. ريع النفط يمكن ان يلعب هذا الدور في تراكم الرأسمال في المنشئات الانتاجية وفي البنى التحتية بدون الضغـط على الاجور لزيـادة الارباح/التوفير بل السـماح بارتفاعها وبدون الضغط على الارباح بل السماح باستثمارها وبدون معانات ضريبية كبيرة على المواطنين.

يمكن تعريف الدولة الريعية بالنسـبة للعراق بأنها الدولة التي يشكل فيها الاستخراج النفطي وريعه جزء كبيرا في اجمالي الناتج الوطني وتعتمد ميزانيتها السـنوية على

الريع النفطي بدرجة كبيرة ولا تستثمر معظم الريع النفطي لينتج رأسمال بشري يعوض عن الخسارة في الرأسمال الطبيعي. حاليا يشكل القطاع النفطي في العراق حوالي نصف الناتج الوطني ويمول اكثر من 90 % من الميزانية. لذا علينا ان نؤكد اهمية تدوير الدولار النفطي لينتج قيمة متزايدة من الانتاج المحلي في الصناعة والزراعة والخدمات وزيادة اعتماد ميزانية الدولة على مصادر مالية لا تأتي من ريع النفط وأيضا استثمار الريع النفطي بدلا من تمويل بطالة مقنعة. في هذا التعريف نهمل مسألة تنوع الصادرات لأن ما يمكن ان يصدره العراق من غير النفط ومشتقاته غير واضح (سيفي 2014). ونهمل ايضا ريع الغاز لأن كميته في العراق قليلة نسبة الى النفط ومعظمه غاز مصاحب ومن الافضل اقتصاديا وبيئيا عدم تصديره واستخدامه محليا كمصدر رئيسي للطاقة ولصناعة البتروكيمياويات (انظر سيفي 2015ب).

اما التنمية المستدامة فهي توفير احتياجات الأجيال الحالية من مستوى معقول من الغذاء والملبس والسكن والصحة والتعليم والثقافة والمواصلات والعمل والحرية والجماليات والروحانيات بدون إعاقة الأجيال القادمة في العقود والقرون القادمة من تلبية احتياجاتهم من مستوى معاشي وحياتي لا يقل عن ما تتمتع به الاجيال الحالية (سيفي 2012 ;WCED 1987). أي توفير احتياجاتنا مع المحافظة على البيئات الطبيعية والأنظمة البيئية الزراعية وما يتعلق بالتشجير والغابات ومنع حدوث تغيرات مناخية حادة بسبب نشاطات الانسان الاقتصادية وبالأخص انتاج وإحراق الوقود الاحفوري وأسوأهم بيئيا الفحم الحجري والنفط الصخري والرملي، وعدم التفريط بالموارد الطبيعية المتجددة مثل الماء والتنوع الأحيائي وغير المتجددة مثل النفط والفسفور الضرورية للأجيال القادمة لتلبية احتياجاتهم. ومن شروط التنمية المستدامة ايضا ازالة الفقر وتقليل الفوارق الطبقية وتشجيع الاستهلاك المعنوي على حساب الاستهلاك المادي وكذلك تخفيض النمو السكاني. معظم هذه الشروط متعارضة مع ما يحدث في الدولة الريعية وبالأخص في مسألة استنزاف الموارد الطبيعية غير المتجددة.

التنمية المستدامة، بعكس الدولة الريعية، تؤدي الى بناء المجتمع القادر على الصمود والتأقلم في عالم تسوده تغيرات متنوعة من ازمات اقتصادية وسياسية وعسكرية الى ازمـات بيئية ومرتبطة بثروة الموارد الطبيعية التي تتناقص كميتها للفرد الواحد كل يوم. هذا المجتمع بحاجة الى قاعدة انتاجية زراعية وصناعية لأنها اساس المجتمعات في تطورها منذ نشوء المدن-الدول الاولى، وما توسع القطاعات الخدمية في العصر الحديث إلا بناء على هذه القاعدة (سـيفي 2012؛ Saifi, Drake 2008). لذا نرى المجتمعـات المتقدمة والصاعدة لا تفرط بزراعتها وقدرتها على انتاج الغذاء وتصر علـى انتاج معظم احتياجاتهم الغذائية والاحتفـاظ بقاعدة صناعية دون ان يعني ذلك الاكتفاء الذاتي من السلع بل المنافسة في السوق الاقليمية والعالمية ولكن مع الاحتفاظ بمصالح البلد الاساسية والستراتيجية. لذا فمن شروط التنمية المستدامة بالإضافة الى مـا ورد في الفقرة السـابقة هو ان تكون في العـراق قاعدة انتاجية جيدة في الصناعة والزراعة قادرة على الصمود في الازمات والتوسع عند الحاجة وتلعب دورا اساسيا في الانتاج الوطني، وهذا ما تدمره الدولة الريعية وتجعل من مصير المجتمع مجهولا مع نضوب النفط.

العراق كان مثالا ساطعا لهذه المظاهر من التدهور الاقتصادي والاجتماعي والسياسي فـي الزمن الدكتاتوري ومن المؤسـف ان نرى الان ايضـا الكثير من مظاهر الدولة الريعية ونمو اللعنة النفطية وبشـدة من خلال التوسـع الكبير في التوظيف في الدولة وخلق بطالة مقنعة واسعة وكلاهما يعمل على تدهور ظروف العمل الانتاجي وزيادة التكاليف في القطاع الخاص وهذا يؤدي بدوره الى زيادة الاستيراد والبطالة والضغط على الدولة لتعيين المزيد في قطاع الدولة. انهيار الزراعة والصناعة العراقية يعكس فشـل ساسـة العراق في قيادة المجتمع العراقي نحو اسـتغلال جيد لموارده البشرية والطبيعية ولخبرته التاريخية في الصناعة والزراعة المسـتدامة والمتواصلة لقرون وألفيات وأيضا اسـتجابته السـريعة للثورة الصناعيـة الغربية في النصف الاول من القرن العشـرين. ما نراه من تدهور في منظومة ضريبـة الدخل ومنظومة الكمارك واجهزة البلدية يقشـعر لها البدن بسـبب ما نراه من فساد واهمال متعمد وغير متعمد لهذه المنظومات الاساسية في الدول الطبيعية والمتقدمة.

لذا فيمكن ان نرى الدولة الريعية بأنها مصابة باللعنة النفطية او لعنة الموارد الطبيعية او ان الاثنين وجهان لعملة واحدة يجعلان من الدولة ان تعتمد على ريع النفط بدرجة كبيرة وفي كافة مرافق المجتمع البيروقراطية والخدمية والإنتاجية ويؤدي ذلك الى احلال الاستيراد محل الانتاج الوطني وشيوع اللامسؤولية والتبذير وعدم الاهتمام بالسياسات التنموية. في حين تكون الدولة الطبيعية ذات اقتصاد متنوع وفيها مؤسسات سياسية واقتصادية واجتماعية تمنع او تعيق الحاكم من السلوكيات الفردية واستغلال المركز للمصالح الشخصية وتبذير موارد الدولة. وحيث ان الريع النفطي غير مستدام لأنه مورد طبيعي غير متجدد واستنفاذه او وصوله الى حالة عدم الجدوى الاقتصادية في استخراجه مسألة حتمية فان معظم نشاطات المجتمع تصبح غير مستدامة، اي ان ما نراه من تنمية في مستوى المعيشة وقتية وان امتدت لعدة عقود لأنها مرتبطة بالإنتاج النفطي وهي بالتالي غير مستدامة. من اهم مؤشرات الدولة الريعية واللعنة النفطية التي يمكن ان تفيد العراق بدرجة كبيرة لمعرفة التوجه مرحليا او سنويا هي اولا هيمنة الريع النفطي على الايرادات في ميزانية الدولة، وثانيا هيمنة الانتاج الاستخراجي على الانتاج الوطني، وثالثا هيمنة الاستيراد على تلبية الاستهلاك الوطني من سلع وخدمات ووسائل انتاج. ورابعا توفر الفوائض والاحتياط. هناك بالطبع مؤشرات وسمات اخرى ولكنها باعتقادنا ليست بأهمية التي ذكرناها انفا.

في بداية القرن الماضي كان العراق يصدر كميات كبيرة من التمور والحبوب والجلود التي كانت تجلب له معظم العملة الصعبة. مئة عام من "التنمية والوطنية والتقدمية" وأصبحنا نستورد هذه المواد مصنعة وجاهزة للاستهلاك ومعها معظم حاجاتنا الزراعية والصناعية وأصبح كل ايراداتنا من العملة الصعبة تأتي تقريبا من النفط وحتى ميزانية الدولة تعتمد الان ولأكثر من تسعون بالمائة على ايرادات النفط، والأفظع ان يأتي معظم ناتجنا المحلي الاجمالي من قطاع النفط. يمكن ان نرى هذا التطور قد مر بثلاث مراحل. في الاولى شهد العراق وحتى الستينات تنمية جيدة في كافة المجالات وبالأخص البنى التحتية والصناعة من نسيج وزيوت وجلود وسمنت وورش متنوعة. المرحلة الثانية (1963-2003) بدأت بمذابح واضطهاد

قوى اليسار والديمقراطية وأعقبها تأميمات الصناعة عام 1964 وخنق الرأسمالية الوطنية الصناعية ثم تصاعد حدة القمع والاستئثار بالسلطة وموارد النفط لعدة عقود تخللها عدة حروب عبثية انهكت العراق وشعبه وبددت ثروات عظيمة ومهنية عالية بدلا من استغلالها في التنمية. في هذه المرحلة خنقت المبادرات الفردية الابداعية في كافة المجالات وتحول الرأسمال الصناعي العراقي الى صائد ارباح في مقاولات الدولة وعمال العراق المهرة الى موظفين في ماكنة الدولة المستهترة. العقلية الاقطاعية في البذخ والسطوة كانت سيدة المرحلة.

المرحلة الثالثة بدأت مع اسقاط الدكتاتورية ومستمرة لحد الان رغم انهاء سلطة الاحتلال الامريكية وهي ما يمكن ان نسميها بمرحلة اللعنة النفطية الديمقراطية فيها حصلنا على دستور دائم وافق عليه الشعب وتداول سلمي للسلطة عبر الانتخابات والتمثيل النسبي وحصلنا ايضا على حرية في ابداء الرأي وممارسة الشعائر والعقيدة وفي تشكيل الاحزاب والنقابات والمنظمات المدنية. ولكننا ومنذ الايام الاولى لسقوط الدكتاتورية ابتلينا بالرواتب العالية والفساد والنهب، الذي تجلى في نهب المتحف الوطني، وبالانقسام الطائفي والاثني وتعيين المحاسيب على ضوئها، والذي ملئ الدولة العراقية بمسؤولين تنقصهم الكفاءة والنزاهة، وأيضا تردي الوضع الامني والحاجة لمزيد من القوات الامنية والتعيينات الحكومية. انتاجية العمال والرأسمال الصناعي وحتى المواد الاولية انخفضت بدرجة كبيرة. وهذا يعني ان معظم ما يمكن ان ننتجه اليوم من مواد وبضائع صناعية وزراعية يمكن ان يستورد بكلفة اقتصادية اقل اذا لم تُشمل الكلف الاجتماعية الناتجة من البطالة وتدهور البيئة ومن انهيار المجتمع مستقبلا مع نضوب النفط، وهذا جوهر مشكلة الصناعة والزراعة في العراق حاليا، ويمثل بامتياز مظهر اللعنة النفطية في ارتفاع الاجور وتكلفة العمل وضعف الجدوى الاقتصادية التي تمنع القطاعين من النمو والتوسع مع تواجد الموارد المالية والبشرية والمهنية.

وبنفس الوقت نرى ان اسعار معظم المواد والسلع المستوردة، في ظل سياسة تجارة خارجية حرة وعدم وجود نظام كمركي ونوعي فعال، واطئة ولا يمكن للمنتج المحلي

ان ينافسها بسبب التكلفة المحلية المرتفعة وشدة المنافسة العالمية على الاسواق. الصناعة والزراعة العراقية تجابه ايضا ظروف ونظم مالية لا تشجع على الاستثمار الصناعي والزراعي خاصة فيما يتعلق بتكلفة القروض والأرض والإجازات المطلوبة وضعف البنى التحتية. هبوط اسعار اسهم الشركات الصناعية رغم ازدياد موارد النفط واعتماد ميزانيات هائلة وقياسية للدولة العراقية يشير من جهة الى وجود فساد وضعف في الكفاءة وعدم ثقة المستثمر في السوق لغياب الضوابط الجيدة والفعالة التي تمنع التحايل والفساد. التوزيع غير العادل وحتى الباطل وغير العقلاني مثل اعطاء رواتب عالية وامتيازات تقاعدية كبيرة للطبقة الحاكمة والنخبة يمكن اعتبارها من اهم مظاهر الدولة الريعية واللعنة النفطية. قوانين الرواتب والتقاعد الحالية جائرة ومنحازة لصالح موظفي الدولة ويتحكم فيها عند التطبيق كثير من النفوذ والمحسوبية مثل ما نراه في تعيين المحاسيب ورواتب المتنفذين الخرافية واحتساب اعوام الفصل السياسي وفترات الهجرة سنوات خدمة في حساب التعويض التقاعدي لمن هب ودب.

4. دور المؤسسات الجيدة ومجلس النواب للخروج من اللعنة النفطية وبناء الاقتصاد المتنوع

هناك مساهمات علمية عديدة في موضوع التنمية تؤكد اهمية المؤسسات التنظيمية والتشريعية ويمكن ان تكون ذا فائدة كبيرة لنا وان لم تتناول بشكل مباشر موضوع الدولة الريعية، ولعل اهمها مساهمة دارون ايسموكلو و جيمس روبنسون (Acemoglu, Robinson 2012) في اهمية بناء مؤسسات سياسية فعالة تنتج مؤسسات اقتصادية تشجع التنمية وتمنع انهيار الدول. ومن النتاجات المهمة التي صدرت خلال العقود القليلة الماضية نذكر منها مساهمة ريتشارد نوركَارد (Norgaard 1994) في تشخيصه خذلان التنمية بسبب طريقة التفكير التجزيئية الميكانيكية، مساهمة امارتيا سين (Sen 1999) في نظرته للتنمية باعتبارها زيادة الحرية من الجوع والفقر والمرض والبطالة والجهل والاضطهاد، ومساهمة جورج ستكلتز (Stiglitz 2003) في تأكيده بأن العولمة لم تنجح في مساعدة فقراء العالم لأن البنك الدولي

وصندوق النقد بدلا من ان يعملوا لمساعدة الدول النامية وتحقيق الاستقرار المالي انشغلوا بحماية المصالح المالية ومنظمة التجارة العالمية انشغلت بتعزيز التجارة الحرة دون اعتبار للبيئة والفقراء. كل هذه الادبيات تؤكد اهمية الجانب المؤسساتي الذي يصدر من الدولة، وفي كتابه الموسوم "جعل العولمة ناجحة" يوضح ستكلتز (Stiglitz 2006) كيف يمكن مجابهة سيئات العولمة من خلال اجراء اصلاحات جذرية على النظم المؤسساتية العالمية والذي ينمو الان على اصعدة متعددة.

هناك كم كبير من الاراء في كيفية الخروج من الفخ الريعي يعكس الكثير منها قيم وأيديولوجيات متنوعة وما يعتمده الباحث من سبب رئيسي في لعنة صادرات الموارد. ليس بين هذه الاراء، وكما اكد علي مرزا (2018) في هذا العدد دواء سهل او صعب شاف لكافة الحالات والظروف وكثرة منها تنصح بتحرير الاقتصاد من قيود الدولة وتعزيز السوق الحرة في التجارة الخارجية والداخلية وحصر الانتاج الصناعي والزراعي بيد القطاع الخاص، وهو في الحقيقة ما يفعله العراق منذ عام 2003 بدرجة او اخرى، والنتيجة لحد الان هو الايغال بالدولة الريعية واللعنة النفطية. ما فعلناه يمثل تطبيق افكار اللبرالية الجديدة التي يسميها رمزي زكي (زكي 2007) "اللبرالية المتوحشة" التي تخدم مصالح الرأسمال العالمي من خلال التخصص وتقسيم العمل وتصريف المنتجات واستثمار فوائض رؤوس الاموال على حساب الشعوب ومستقبلها وهو ما أكده ايضا ستكلتز (2003) في كتابه "العولمة ومساوئها".

لا يوجد اقتصاد وسوق بدون قيود وضوابط يضعها المجتمع/الدولة وعلينا ان نفهم بوجود فرق شاسع بين تحرير الاقتصاد من استبداد وتحريره من دولة ديمقراطية. بدون الدخول في نقاشات موسعة نرى ان من الافضل تبني الفكر البرغماتي (العملي) الذي لا يتعصب ولا يرفض فكرة او اجراء بل يناقشها ضمن الواقع والظروف السائدة (رولز 2006 ؛ مرهج 2008) فوضعنا المعقد والخصوصي يفرض الاستفادة من اجراءات وآليات تقترحها نظريات متباينة في الاقتصاد فإن تبنينا نظام السوق يجب ان لا يعني ذلك عدم حاجتنا لاستخدام الاستثمار الكينزي او التخطيط الماركسي او

شـروط اللعب المؤسسـاتية فمعظم دول العالم حاليا، ان لم يكن كلها، تسـتخدم آليات السوق وتدخل الدولة في بناء وإدارة اقتصادها. الاساس العلمي في هذا التوجه نجده فـي اطروحة كينيث كَالبريـث (Galbraith 1989) بتكامل السـوق والدولة، وهو ما يؤكـده مظهر محمد صالـح (2018) بطرحه نموذج السـوق-الدولة/الاجتماعية كنموذج يناسب العراق.

توجـد مقترحـات عديدة يمكن ان تفيدنا فـي الخروج من الفخ الريعـي (انظر كارل 2007 وروس 2007 وسـيفي 2015 ومرزا 2018) تسـتحق المناقشة وتقييم مدى صلاحيتها لظروفنا وفعاليتها ضمن الشـروط السـائدة في اقتصادنا ومجتمعنا ومنها ما يتجاهله كثير من الباحثين مثل ضرائب الاستيراد ووضع الستراتيجيات والخطط التنمويـة وتخفيض رواتـب وامتيازات النخبـة. ادب الدولة الريعيـة ولعنة الموارد يقترح تفسيرات متعددة لسوء القرارات نعتقد بأن اهمها تدور حول تحرر الحكومات التي تعتمد ريع الموارد من الحاجة الى فرض الضرائب على الدخل والسلع فتصبح اقل عرضة للمحاسبة من قبل المجتمع الذي تمثله او تحكمه وهو ما يؤكده محمد علي زيني (2018، في هذا العدد) ايضا. وفرة الموارد تجعل الدولة ميالة للصرف بسخاء علـى التعيينات في الدولة وعلى برامج الرفـاه الاجتماعي وهذا يضعف المعارضة لتعبئـة المجتمع حول القضايا الاقتصادية الانتاجية ويشـجع الطبقة الحاكمة والنخبة على زيادة امتيازاتها وتعيين المحاسيب لتقوية النفوذ والمراكز وكلها تؤدي الى كفاءة واطئة في القرارات. الفورات النفطية مثلما حدث في السبعينات تخلق تفائلات مبالغ فيهـا في القدرة على النهوض ومنافسـة البلدان المتقدمة وتـؤدي الى هوس بالعظمة يشجع تبني مشاريع اقتصادية وعسكرية واجتماعية فاشلة ولا تنفع قدرة البلد الانتاجية وأيضـا، وقد تكون الاهم بالنسـبة للعراق حاليا، صـراع المكونات او قادة المكونات حول توزيع الثروات بدلا من التعاون لتنميتها.

مـن وصفات العلاج التـي تتكرر في ادب الدولـة الريعية اعتماد آليات السـوق في الانتاج والاستهلاك وتحجيم دور الدولة في الاقتصاد، تحرير التجارة وسعر صرف العملة من سيطرة الدولة، انشاء صندوق استثمار خارجي يمتص الفائض عند صعود

اسـعار النفط، رفع القيود عن الاسـعار والأجور ومعدلات الفائدة، الخصخصة حتى فـي الموارد وتخفيض المنافع الاجتماعية، ترسـيخ حقوق الملكية وسـلطة القضاء، التوزيع المباشـر لموارد النفط او قسـم منها على المواطنين، الشفافية وفتح الملفات على المواطنين وتعزيز الاعلام الحر، تقليص الانفاق الحكومي وحجم الدولة وتحجيم البطالة المقنعة، الاسـتثمار في التعليم والصحة ودعم مكافحة الفسـاد بكافة انواعه، دعم الزراعة والصناعة، وتحجيم مشـاريع البهرجة والعظمة والتسليح. كل من هذه الوصفـات يمكـن ان تكون مجرد هـذر لعدم امكانية تطبيقها فـي الواقع ومضرة اذا نفـذت بتطرف وصيغـة رديئة وأصبحت هدف وليس وسـيلة، ولكن يمكن ان تكون نافعة اذا استخدمت كأدوات يجب صياغتها بشكل متوازن ومتفاعل ومكمل لوصفات اخرى ومتناغمة مع الواقع والهدف.

البلدان النامية التي تجاوزت او خرجت من فخ الدولة الريعية من خلال تبنيها سياسات تنمويـة هادفة تمثلت وحسـب سـتيفنز (2007) بتدخل الدولة الواسـع، تعزيز نظام السـوق والقطاع الخاص ولكن مـع ضبط ودعم، ودعم الزراعـة والصناعات غير النفطية/الإسـتخراجية، ومحاربة التبذير والفساد. بناء دولة المؤسسات والديمقراطية التعددية في العراق عملية معقدة وطويلة المدى وتحتاج الى تحسن مستمر في نوعية اعضاء مجلس النواب والى نقاشات جيدة ومستمرة لما هو سيء لعلاجه ولما هو جيد لتبنيه والتوسع فيه، وايضا تحتاج الى ضغوط من الناس والمثقفين والمرجعيات على مجلس النواب لممارسة عمله التشريعي والرقابي بشكل صحيح ولما هو في مصلحة العـراق والعراقيين. ان عـدم وجود قوانين جيـدة للاجور والانتخابـات والصناعة والضرائب والزراعة والكمارك والفساد والنفط والتقاعد الموحد امر لا يغتفر له لان مثل هذه القوانين هي اساس نهضة العراق وبنائه.

يمكـن وضع عدد من المهام الاساسـية والمقترحات لانهـاء الوضع الريعي المزري وتحـوي اشـياء مهمة تسـتحق الرعاية والتطوير مـن قبل المتنفذين الشـرفاء الذين تهمهـم مصلحة العراق وشـعبه بكافة مكوناته. هذه الاشـياء ليسـت جامـدة او ثابتة بـل قابلـة للتطوير والابداع من قبـل كثرة من العراقيين ذوي العلـم والمعرفة اذا ما

تـم تجنيدهم في مؤتمـرات علمية وورش عمل مفتوحة الابـواب وتدعمها الصحافة والاعلام ليتعلم الجميع من ابعاد المشـكلة وتعقيداتهـا لنتمكن من اختيار ما يمكن ان يكون الانسـب او الافضل. ان من مصلحة الاحزاب والشـخصيات النظيفة ان تدعم نقـاش هذه المقترحـات وبكثافة وجعلها جـزء من خطابها السياسـي يزيد في وعي الناس في خياراتهم الانتخابية لكي نتمكن وباسـرع وقت من تحسـين نوعية النواب بدرجـات ملحوظة ليتمكنوا من وقف التدهور وقيـادة نهضة العراق. النقاش الكثيف واتخاذ بعض الاجراءات وان كانت ضعيفة قد يؤدي على الاقل الى انسـحاب بعض المَصلحيين من سباق الانتخابات.

الاحتلال وتحرير العراق من الفاشية جلب معه اسس للعنة نفطية جديدة ومنها الرواتب العاليـة للمتنفذين، الفسـاد والنهب وتعيين المحاسـيب، تجـارة خارجية حرة وبدون اي ضوابـط دمرت الانتاج الوطني، صراع قادة المكونات سـمح ويسـمح لتدخلات خارجية متنوعة، ومقاومـة تحولت الى ارهاب قتل من العراقيين اضعاف مضاعفة مما قتل من الامريكان. هذا التطور لا يتحمل مسؤوليته الامريكان لوحدهم بل ساهم بـه القـادة العراقيين والقوى الفاعلة بالمنطقة ولكن الامـور كان يمكن لها ان تتطور بشـكل آخر لـو ان خيار الادارة الامريكيـة كان دعم العراق لإعادة بناء مؤسسـاته وقطاعاته الانتاجية مثلما فعلت مع اليابان وألمانيا بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، ومـن المحتمل ان تكون للصناعة النفطية والعسـكرية الامريكيـة دور كبير في هذا الخيار بسبب توجه الحكومة العراقية نحو سياسات لا تنفع هذه الصناعات.

ضرر الريع النفطي هو من خلال زيادة تكاليف العمل في الصناعة والزراعة وجعلها غير منافسة للمستورد. معظم الدلائل تشير الى ان النخبة والطبقة الحاكمة في الدولة العراقية يهمها اولا اسـتئثار الموارد وتصاعد رفاهيتها واقتناء ما يحلو لها من سـلع مستوردة وبذخ فنراها لا تتراجع عن الرواتب والامتيازات اللاعقلانية التي حصلت عليها ولا عن التسيب في الاستيراد. هذه النخبة تصبح مثالا للطبقة التي تليها، وتعالج البطالة وتذمر الناس بزيادة التعينات في الدولة وإعطاء رواتب وامتيازات مجزية لا يحصل عليها العاملون في القطاع الخاص ومعظمهم يعملون في الصناعة والزراعة

والمشـاغل الحرفيـة فتـزداد الاجور وتنخفض الجـدوى الاقتصادية فيهـا وتتراجع نشاطاتها. كثرة التعيينات في الدولة بدون حاجة فعلية تخلق بطالة مقنعة وعمل سهل ومجـدي يجذب القوى العاملة المنتجة ويخلق صعوبـات متعددة للقطاعات المنتجة، وكلهـا تقود الى ارتفـاع التكلفة فيها وبالتالي تدهور قدرة السـلع والمنتجات المحلية على منافسـة المستورد. عدم فهم ساسة وأحزاب ونقابات العراق ومنظمات المجتمع المدني لهذه الالية في تعزيز اللعنة النفطية وتدمير العراق يسهل عملية توزيع موارد النفط كعطايا لا تستوجب عمل انتاجي وتفرح من يستلمها كزيادة رواتب وتقاعد.

خلاصة الموضوع ان الرواتب والامتيازات الفاحشـة لنواب العراق واعضاء طبقة النخبـة وعدم وجود قوانين جيدة لتنظيـم الاحزاب والانتخابات يؤدي الى تدهور في نوعيـة النواب المنتخبين خاصة وهناك حوافز مادية كبيرة تجذب الكثيرين لترشـيح انفسـهم لعضوية مجلـس النواب وبالاخص من لديهم علاقات عشـائرية او دينية او قومية واسـعة وقوية، وايضا الى تدفق الامـوال الخارجية التي بامكان بعض الدول من صرفها بدون حساب لدعم احزاب وشخصيات معينة. وجود اكثر من مئة حزب وتكتل يتنافسـون على قيادة العراق واكثر من 7 آلاف مرشـح للفوز بعضوية مجلس النواب ضاهرة ليست صحية ويجب معالجتها ان اردنا مجلس نواب متمكن ورصين ويهتم بالقضايا الرئيسية التي تهم الشعب والاقتصاد العراقي.

والعـراق يتمتـع بواردات نفطيـة عظيمة، من المناسـب جدا ان يكون لديه سياسـة تنميـة وتوزيع دخل تضمن حياة كريمـة لكافة مواطنيه. ولكن ذلك يجب ان لا يضر القطاعـات الانتاجيـة في الزراعـة والصناعـة والخدمات ولا يكـرس هيمنة الريع النفطي على اقتصاد العراق لان موارد النفط غير دائمة والعمل والإنتاج هو اسـاس الانسـان وتواصل المجتمعات. معظم اسـتهلاكنا حاليا يموله النفط وهذا غير مستدام ويجب علينا ضمان قدرة القطاعات الاخرى لتوفير احتياجات المجتمع من المنتجات المختلفـة بعد نضوب النفط. وهذا يعني اسـتخدام موارد النفط والغاز، كبديل للتوفير الصعـب والقاسـي والذي مرت به البلـدان المتقدمة، لكي نمول اسـتثمارات التنمية وبالأخـص في الصناعـة والزراعة لرفع انتاجية العمل والرأسـمال وأيضا الارض

والماء بالنسبة للزراعة مع الأخذ بنظر الاعتبار شروط التنمية المستدامة وبنفس الوقت تحقيق درجة جيدة من العدالة في التوزيع تجتث الفقر وتعزز القدرة الشرائية للمنتجات الوطنية وهي الاكثر طلبا من ذوي الدخل المحدود.

لضمان ذلك لابد من تبني عدد من التوجهات منها السريعة وأهمها تخفيض الفوارق في الدخل وفرض الضرائب التصاعدية ومحاربة الفساد وتحقيق عدالة افضل في توزيع الموارد المالية، ومنها طويلة المدى وتعمل على تراكم رأس المال ورفع الانتاجية في كافة مرافق المجتمع، بشكل متوازي ومتناغم مع ستراتيجيات التنمية الوطنية في القطاعات المختلفة التي ينبغي ان تكون مرنة ويناقشها ويقرها الشعب وممثليه وأهمها ستراتيجية الزراعة، ستراتيجية الماء، ستراتيجية النفط والغاز، ستراتيجية الصناعة، ستراتيجية البيئات الطبيعية والطبيعية الاجتماعية، وستراتيجية التنمية الشاملة. هذه الستراتيجيات تحتاج اعتماد عام 2050 كمدى زمني عبر الاعوام 2020، 2030 و 2040. في جميع هذه الاعمال وفي هذه الدراسة نؤكد حاجة السوق الى الدولة وحاجة الدولة الى السوق (Galbraith 1989).

هدف المهام التي نؤكدها في هذه الدراسة هو تحقيق تحسن (تخفيض) مستمر في مؤشرات الدولة الريعية ذات الاساس المحدد في الاعتماد المفرط على ايرادات النفط في ميزانية الدولة وفي عدم المساهمة في تصاعد اجمالي الناتج المحلي وأيضا عدم انتاج ثروة مادية كأصول انتاجية ومعرفة في البشر تعوض عما نفقده من ثروة نفطية نستخرجها ونستعملها او نبيعها، وهو ما يجب ان يكون بوصلتنا في الجهود المذكورة لانتشال العراق من لعنة الدولة الريعية ووضعه على جادة التنمية والنهوض من خلال تعزيز وإنشاء المؤسسات الفعالة والجيدة التي تنتج سياسات اقتصادية جيدة وفعالة وتدفع بعجلة التنمية.

ادبيات التنمية والعدالة والحكم الرشيد تصر على ضرورة وجود مؤسسات جيدة وايجابية تنظم علاقات الناس في مرافق المجتمع المختلفة وتشجعهم على العمل والانتاج الذي ينفعهم وينفع المجتمع وعلى الالتزام بالقوانين والقواعد المرعية والسلوك الجيد لمنفعة افراد المجتمع. فالمزارع والمصنع ومنتج الخدمات يمكن

ان يزيد من انتاجه ومردوده اذا ما جابه ظروف مشجعة على ذلك، اي جدوى اقتصادية مناسبة وظروف تحفظ حقوقه وتفرض واجباته بعدل، وهذا ينفع المجتمع من خلال تقديم سلع يحتاجها المجتمع اولا وعمل لايدي عاملة تحقق من خلال العمل عيشة كريمة ثانيا. وعندما تسود هذه الحالة في المجتمع يرتفع الانتاج الوطني بشكل تصاعدي وتقوم النهضة. ان يلتزم هذا المزارع وذاك المصنع بالقوانين والتعليمات السارية بان لا يغش ولا يلوث ولا يشجع على الفساد والتحايل امور مؤسساتية ايضا ستنفع افراد المجتمع بضمنهم المزارعين والمصنعين الاخرين.

التنمية بحاجة الى سياسات تنموية بشكل مؤسسات تنظيمية، مثل وزارة الاقتصاد والتخطيط والصناعة والزراعة وغيرها لقيادة المجتمع في طموحاته التنموية، وقانونية مثل تشريع قوانين تحقق عدالة في توزيع الموارد المالية والبشرية وتشجع المنتجين بزيادة الانتاج والاحتفاض بما يكسبونه وايضا وضع ميزانية وفرض ضرائب كمركية على الاستيراد تشجع على زيادة الانتاج المحلي في الزراعة والصناعة والخدمات. لم تنهض الصين وماليزيا، وقبلها البلدان المتقدمة، وتحقق معدلات عالية من التنمية والنمو الاقتصادى وعلى مدى عقود بدون سياسات تنموية ناجحة افرزتها مؤسسات جيدة بناها المجتمع ونخبته القائدة التي فكرت وتفكر بمصالح بلدانها قبل ان تفكر بمصالحها الشخصية والفئوية كما حدث في العراق خلال العهد الدكتاتوري الشمولي والعهد الديمقراطي الذي بدأ بامتيازات واسعة لطبقة النخبة واهمال واضح للتنمية في المجالات غير النفطية. التنمية العراقية بحاجة الى مشاريع وتخصيصات موارد وقوانين دعم الانتاج والمساعدة في التغيرات التكنولوجية وغيرها العشرات والمئات من المؤسسات التنظيمية والقانونية، وكلها تنبع من مجلس النواب ان كان كفوءا ومخلصا في واجبه.

منذ سقوط الدكتاتورية ولحد لم نستطع بناء مؤسسات جيدة تتحكم بالدولة العراقية وتقود المجتمع في التنمية وتحسين الاوضاع للجميع. اسباب ذلك عديدة ومعقدة، خارجية وداخلية، يبرز منها وبقوة الارهاب والصراع المجتمعي وايضا اهتمام النخبة بمصالحها الشخصية والفئوية وليس مصلحة المجتمع. الازمة الداعشية في

احتلال 4 محافظات عراقية والازمة المالية بسبب انخفاض اسعار النفط واللتان حدثتا عـام 2014 هزتا المجتمع العراقي وطبقة النخبـة الحاكمة وافرزت تغيرات ايجابية يمكـن ان تؤدي الى بناء مؤسسـات جيدة تنهض العراق وتضعـه على جادة التنمية والبناء، ولكن ذلك يحتاج الى ماكنة جيدة متمثلة بمجلس نواب تسوده القدرة والنزاهة ويخضـع لاصلاحـات جذرية وهو ما على الشـعب العراقي تحقيقـه في الانتخابات التشـريعية القادمة. ازمة الاسـتفتاء الكردي حول الاستقلال اضاف استجابة ممتازة من العراق الاتحادي ومن المحتمل ان يشـارك المكـون الكردي في التنمية العراقية والخروج من الفخ الريعي وليس التركيز على مصالح النخبة السياسية والادارية في الاقليم وايضا النزعة الاستهلاكية غير المنتجة.

5. أهـم عشرة مهام التي على العراق وقادته تنفيذها

مـع انبثاق الروح العراقية في الاسـتجابة الجيدة لاهم ثلاث تحديات شـهدها العراق خلال السـنوات الثلاثة الماضية، التحدي الداعشي، الازمة المالية، ومعضلة استفتاء الاسـتقلال الكردي، يشـهد العراق اليوم انعطاف تاريخي يمكن ان يضعه على جادة النهضـة التي هي بحاجة الى ماكنة جيدة متمثلـة بمجلس نواب كفوء ويهتم بمصالح الشـعب العراقي التي يجـب ان تتمحور حول الخروج من فـخ الدولة الريعية وبناء الاقتصـاد العراقي الانتاجي والمتنـوع. هذا التوجه والانعطـاف التاريخي يجب ان يترجـم الى مهام محددة وواضحة تندرج في برامج الاحزاب والمكونات ويعلنها من يرشح نفسه ليكون نائبا في مجلس النواب العراقي.

المهـام التـي نرى ضـرورة القيام بها او تعزيزهـا من قبل مجلس النـواب العراقي نوعين:

النوع الاول: يشـمل المهام المحددة التي بامكان مجلس النواب العراقي فرضها على نفسه وعلى السلطة التنفيذية لتكون التوجه الاساسي للمجتمع، المهام 1-5 التي بامكان النائب المرشـح الاعلان عنها والالتزام بها وتصبح معيار مهم في خيار الناخب لمن يمثله في مجلس النواب.

النـوع الثانـي: من المهام هـو مطالبة ودعـم الحكومة المركزيـة وقطاعات الدولة

والحكومـات المحليـة بتنفيذها لتكون ايضا توجها اساسـيا للمجتمـع العراقي ولكنها ليست حدية مثل الخمسة الاولى، وهو ما نجده في المهام 6-10.

أولاً، تخفيـض رواتب النواب ومخصصاتهم الى النصف والغاء امتياز التقاعد مدى الحيـاة بعد سـنوات قليلة من الخدمة لكي نقلل وبدرجـة كبيرة من الحافز الذي يجعل كثرة من المصلحيين من التوجه نحو السياسة ومحاولة الوصول الى عضوية مجلس النواب باي وسـيلة ممكنة، اسـوأها خيانة عن طريق تمويل قوى اجنبية وشـيطانية لخدمـة اهدافهـا وضـد مصلحـة العراق، واحسـنها تخلـف مثل الولاء العشـائري والمذهبـي والقومي الذي سـيكون له ثمنه في التعيين وتلبيـة المصالح الخاصة. من الافضـل ان ترتبـط رواتب النـواب واصحاب الدرجات الخاصـة ورواتب اعضاء مجالـس المحافظـات والاقضية والنواحـي وكافة اعمـال التكليف المحـددة الزمن برواتبهـم قبـل التكليف مع شـيء من الزيادة. علمـا بان رواتب وامتيـازات الطبقة الجديدة من الموظفين والسياسـيين الاثرياء تستهلك اموال متزايدة تستوجب زيادات مطردة بانتاج وتصدير النفط. هذا الاجراء سيقلل التقاتل على المقاعد النيابية وايضا رواتب ومخصصات اعضاء النخبة ويحقق نوع من العدالة في التوزيع اقل استفزازا للمواطنين من الوضع الحالي.

ثانيـاً، تشريع قانون الضرائب التصاعدية

الدولة في البلدان الطبيعية لا تعتمد كثيرا على ريوع الموارد الطبيعية بل تعتمد على المجتمـع من خلال فـرض وجمع الضرائب من المواطنيـن واهمها ضريبة الدخل. ضريبـة الدخـل التصاعديـة (من دخله اعلى يدفع نسـبة اعلى مـن دخله كضريبة) هـي السـائدة في البلـدان المتقدمة وقد تصل الى اكثر مـن 50 %، ولكن في العراق همشـت هذه الضريبة بسـبب ريـع النفط واصبحت تلاحق فقـط اصحاب المهن في القطاع الخاص لتعزيز القضاء عليهم وتترك من يأتيه دخل، وبالملايين، من الدولة. هذا الوضع اسـتغله عشرات الالوف من اعضاء طبقة النخبة الذين وضعوا لانفسهم رواتب وامتيازات، ومنها تقاعدية، خرافية دون دفع ضريبة تذكر وجعلوا المواطنين ان يشعروا بتبعيتهم للدولة. على المخلصين للشعب العراقي ان يضعوا نظام ضريبى

تصاعدي عادل يجعل من محاسبة المواطن للدولة والمسؤولين امرا طبيعا وبنفس الوقت يزيد من موارد الدولة غير النفطية ويسترجع جزء من المليارات المسروقة بشكل رواتب وتقاعد عالية جدا. نقترح ان تبدأ الضريبة بـ 5 % على الدخل الذي يقل عن نصف مليون دينار في الشهر (يمكن تعويض ذوي الدخل المحدود من خلال اعانات مناسبة) وتزداد الى 10 % عن الدخل الاضافي بين نصف مليون ومليونين بالشهر، والى 20 % عن الدخل الاضافي بين مليونين وثلاثة ملايين، و30 % عن الدخل الاضافي بين ثلاثة واربعة ملايين، 40 % عن الدخل الاضافي بين اربعة وخمسة ملايين، 50 % عن الدخل الاضافي بين خمسة وستة ملايين، 60 % عن الدخل الاضافي بين ستة وسبعة ملايين، 70 % عن الدخل الاضافي بين سبعة وثمانية ملايين، 80 % عن الدخل الاضافي بين ثمانية وتسعة ملايين، و 90 % عن كل دخل يزيد عن تسعة ملايين في الشهر. هذا النظام الضريبي من السهل تطبيقه على العاملين في الدولة حاليا وفي المستقبل يتم تطبيقه على القطاع الخاص ودخل الارباح بعد تعديلات مناسبة لا تضر القطاع الخاص المنتج.

ثالثاً، تخصيص راتب قدره 200 الف دينار شهريا للعاملين في القطاع الخاص

التوزيع المباشر لقسم من ايرادات النفط على كافة المواطنين العراقيين البالغين والساكنين في العراق لوضع نوع من الموازنة بين استفادة العاملين في قطاع الدولة والعاملين في القطاع الخاص وهذا من جهة يحقق عدالة اكبر ويتماشى مع نص الدستور بان النفط والغاز ملك لكافة العراقيين ومن جهة اخرى يقلل التكاليف في القطاع الخاص ويجعله اكثر قدرة على منافسة الاستيراد. شمول الاطفال والساكنين خارج العراق بهذا التوزيع يعني هدر كبير في الموارد وزيادة سكانية مرعبة وانفلات الفساد. حاليا يجب التركيز في هذا المشروع على استفادة العاملين في القطاع الخاص والعاطلين عن العمل ومن ليس لديه تقاعد من الدولة العراقية وأيضا الدارسين في المعاهد المهنية والجامعات. هذا الراتب ليس ضروريا فقط لانصاف القطاع الخاص بعض الشيء، مقارنة بالعاملين بالقطاع الحكومي، بل يمكن ان يجلب فوائد عديدة للاقتصاد العراقي اهمها تخفيض تكلفة الانتاج الوطني ومساعدة المهنيين من نجارين

وحدادين وغيرهم للبقاء في اعمالهم ومقاومة المستورد الرخيص. عدد العاملين في القطاع الخاص يمكن ان يصل الى 4 مليون شخص رواتبهم الاجمالية بواقع 200 الف دينار بالشهر تصل الى 10 ترليون دينار سنويا (اي حوالي 10 % من الميزانية السنوية فقط) وهو مبلغ يمكن توفيره بسهولة ان توفرت الارادة من خلال تقليل الصرفيات الحكومية وزيادة الايرادات غير النفطية.

رابعاً، تخصيص 10 % من الميزانية لدعم الصناعة العراقية

الصناعة العراقية تعرضت ومنذ اسقاط الدكتاتورية لحملة ظالمة من التهميش وانخفاض الجدوى الاقتصادية بعد ان عانت ما عانت من عدم التقدم التكنولوجي في سنوات الحصار. لم يتخلف العراق تاريخيا عن دول الجوار صناعيا سوى خلال العقود القليلة الماضية وبالاخص منذ 2003 حيث فتح باب الاستيراد على مصراعيه وتم القضاء على وتحجيم كثير من المصانع الكبيرة والصغيرة سواء كانت عائدة للقطاع الخاص او العام. بدون احياء الصناعة العراقية سيكون من المستحيل خلق فرص عمل تستوعب كل العمالة المتوفرة والمتزايدة في العراق. احياء الصناعة العراقية وجعلها قطاع اساسي في الاقتصاد العراقي يحتاج الى جهود ضخمة وارادة واضحة من قبل السياسيين تشمل تخصيص موارد مالية لاتقل عن 10 ترليون دينار سنويا لدعم الصناعة العراقية وتشجيعها على النمو من خلال تحسين الجدوى الاقتصادية فيها. في دراستنا حول الصناعة العراقية (سيفي 2014) توجد افكار كثيرة يمكن ان تكون ذا فائدة كبيرة في بناء الصناعة العراقية وتساعد المخلصين لوضع ستراتيجية صناعية شاملة يساهم الشعب ومجلس نوابه في وضعها. السياسات المشجعة لنمو القطاع الصناعي تهدف الى تقليل التكاليف في المصانع العراقية، من خلال مثلا توفير البنى التحتية والارض وبأسعار مشجعة، او زيادة الايرادات، من خلال مثلا وضع ضرائب استيراد فعالة ومناسبة.

خامساً، تخصيص 10 % من الميزانية لدعم الزراعة العراقية

تدهور الزراعة العراقية في العقود القليلة الماضية مخجل ولا يتناسب مع تاريخ العراق الزراعي حيث كان العراق يصدر المواد الزراعية منذ الحضارة البابلية

الاولى وحتى النصف الاول من القرن العشرين. ان نستورد معظم احتياجاتنا من المنتجات الزراعية وصمة عار في جبين النخبة العراقية ويجب عدم السكوت عنه وبذل المستحيل لانتاج معظم احتياجاتنا من الخضروات والفواكه والالبان والمنتجات الحيوانية الاخرى. احياء الزراعة العراقية وجعلها قطاع اساسي في الاقتصاد العراقي منافس للمنتجات التركية والايرانية التي سيطرت على السوق العراقي حاليا يحتاج الى جهود ضخمة وإرادة واضحة من قبل السياسيين تشمل تخصيص موارد مالية لاتقل عن 10 ترليون دينار سنويا لدعم الزراعة العراقية وتشجيعها على النمو من خلال تحسين الجدوى الاقتصادية فيها. في دراستنا حول الزراعة العراقية (سيفي 2013) توجد افكار كثيرة ذا فائدة كبيرة في التوسع في الزراعة العراقية وجعلها ذا كفاءة عالية ومنتشرة في كل قضاء عراقي وتساعد النجباء من السياسيين لوضع ستراتيجية زراعية شاملة يساهم الشعب ومجلس نوابه في وضعها. السياسات المشجعة لنمو الزراعة تهدف الى تقليل التكاليف في المزارع العراقية، من خلال مثلا توفير القروض الاستثمارية والبنى التحتية بأسعار مشجعة، و/او زيادة الايرادات، من خلال مثلا وضع ضرائب استيراد فعالة ومناسبة ودعم اسعار المنتجات المحلية.

سادساً، محاربة الفساد الاداري والمالي

الفساد الاداري والمالي هو الان آفة العراق التي يجب القضاء عليها وتحجيمها مثلما تم القضاء على داعش وبدون ذلك لن يكون بالامكان رسم سياسات صائبة وفعالة تضعه على جادة النهوض. اعداء العراق والسفلة من المصلحيين هم الذين اشاعوا الفساد في العراق في العهد الديمقراطي وهم الذين سيعرقلون مكافحته بوسائل شيطانية متعددة لن يوقفها غير الحزم وتعاون الشعب بكل المجالات وايضا القضاء الصارم العادل. ان يتبوأ العراق المركز الـ 166 في درجة الشفافية بين دول العالم يعني فساد كبير مجلجل على العراق ويفترض ان يقلق ساسة العراق من اعلى هرم الدولة العراقية وحتى اسفلها. ان يوجد مجلس وزراء جاد في محاربة الفساد مهم في تحقيق بعض التقدم هنا وهناك في الوزارات المختلفة ولكن لن يحل المشكلة من جذورها ومن كل مستويات وقطاعات الدولة وبالاخص في الاجهزة البلدية

والضريبية والكمركية التي تحتاج اكثر من الاصلاح الجذري. التنظيف الجاري في الاجهزة الامنية والقضائية مهم ايضا واساسي في محاربة الفساد ولكنه لا يكفي كذلك لانه مثل مجلس الوزراء بحاجة الى اغلبية داعمة ومتمكنة ونظيفة في مجلس النواب تشـرع قوانين داعمة في محاربة الفسـاد وتمارس رقابة واعية ومهنية ونظيفة على كافة اجهزة الدولة. ان ينتخب الشعب العراقي ممثلين له همهم رواتبهم وامتيازاتهم لن يقضي على مشـكلة الفساد بل سيشجعه مثلما فعل في سوق العملة الصعبة وتعيينات المحاسيب وانواع متعددة من الابتزاز والرشى.

سابعـاً، اصلاح جـذري في منظـومة الكمـارك

نظـام الضريبة الكمركية مهـم جدا للعراق في ثلاث مجـالات، فهو مصدر مهم في ايرادات الدولة غير النفطية، يوفر درجة من الحماية للإنتاج المحلي، ويسمح بسيطرة نوعية على المسـتورد وحماية المستهلك. فلو كان اسـتيرادنا من السلع الاستهلاكية حوالي 40 ترليون دينار في السنة ووضعنا 10% ضريبة كمركية لكان لدينا حوالي 4 ترليون دينار ايرادات، وحيث ان الكمرك على بعض السـلع يجب ان يكون اكثر من تلك النسبة مثلا على السكائر والمشروبات الكحولية فان الايرادات من الضرائب الكمركية يمكن ان تزيد كثيرا عن 6 ترليون دينار في السنة خاصة اذا وضعنا ايضا ضريبة على الوزن، لتغطية بعض من تكلفة الطرق وترميمها وتشـجيع انتاج المواد الثقيلة محليا. نظام الضريبة الكمركية حاليا مشـلول وفاسـد حيث ان عددا كبيرا من المراكـز الحدودية خارج سـيطرة الحكومة المركزية وبالتالي غيـر فعالة ومخربة للنظام كله والمسـتفيدين هم ازلام الفسـاد في المعابر الحدوديـة. لذا من الضروري اجراء اصلاحات جذرية في منظومة الكمارك واشراف صارم على المنافذ الحدودية وتأخذ بنظر الاعتبار العملية والعقلانية وهذا يحتاج الى سنين من الاستقرار وفرض القانون الشـديد وسـيطرات متنوعة. نقترح في هذا السـياق ولفوائد اخرى مرتبطة بالعملة الصعبة، ان يدفع المسـتورد الضريبـة الكمركية عند طلبه العملة الصعبة او الـدولار لدفع قيمة البضاعة المسـتوردة. هذا المقترح مهم جدا ويحتاج الى مناقشـة جدية لانه يعني تغيير النظام الحالي للتعامل مع الدولار وما يسمى بالمزادات اليومية.

ثامنـاً، اصلاح جذري في ادارة ممتلكات الدولـــة

الاهـدارات في مـوارد وممتلكات الدولـة كثيرة فمنها ما نراها فـي الرواتب العالية للمسؤولين وايضا تضخم في صرفيات غير ضرورية وفيها رائحة فساد، ومنها قيام وزارات وهيئات ومجالس الدولة ببيع ممتلكاتها بسعر بخس لا يقترب من سعر السوق مثلمـا حدث في تمليك بيـوت المنطقة الخضراء الى المتنفذين فـي الدولة المتمتعين بالرواتب والامتيازات العالية. ومن المواضيع التي يمكن ان تصبح سـرقة شـرعية كبيرة هو بيع شـركات القطاع العام الى القطاع الخاص وهو ما يسـمى بالخصخصة التـي ينـادي بها اللبراليون الجـدد بغض النظر عن نتائجها. ضمـن ممتلكات الدولة الاهـم ما يقدم خدمات ضروريـة للمجتمع مثل الكهرباء والمـاء والتي تفرض على الدولة وضع رسـوم مناسـبة لتحقيق استهلاك وانتاج عقلاني من هذه الخدمات ومنع التبذير والسـرقات المدمرة. حاليا ومع قليل مـن الضبط والمتابعة والعقاب يمكن ان تصل ايرادات الدولة من رسـوم الخدمـات وادارة الممتلكات وجباية ما بذمة الافراد والشركات من ديون الى اكثر من 10 ترليونات دينار سنويا، وفي المستقبل يمكن ان تزداد باضطراد مع زيادة الكفاءة في الادارة وزيادة الدخل الوطني.

تاسعاً، وضـع ميزانات سنويـة لا تتـأثـر كثيراً بمـوارد النفـط

في مقالة سابقة في هذا العدد اكدنا على اهمية وضع ميزانيات سنوية مستقرة داعمة لانهـاء الدولـة الريعية واقترحنا تثبيت ما يخصص للميزانية العامة خلال السـنوات الثلاثـة او الاربعة القادمـة ايرادات نفطية (وغازية) قدرهـا 70 مليار دولار تمول ميزانيـة عامة بحـدود 110 ترليون دينار تزداد فقـط ان زادت ايرادات الدولة غير النفطية، وهو ما يجب ان نسعى اليه للتمكن من تقليل اعتماد الدولة والاقتصاد العراقي على ايرادات النفط. ما يأتي من فوائض بسبب زيادة الانتاج النفطي واسعاره العالمي يجب صيانته من الهدر ووضعها في صناديق استثمار داخلية، للاستثمار في مشاريع صناعية كبيرة وبالاخص النفطيـة والبتروكيماوية، وخارجية، اوراق مالية عالمية. ان نجعل الميزانيات السـنوية تخدم توجها عاما في بناء اقتصاد متنوع والخروج من الفخ الريعي يتطلب لجم الاصوات التي تطالب بزيادة الصرفيات وبالاخص التشغيلية

كلمـا ازدادت ايرادات الدولة وايضا ترشـيد الصرفيـات واعادة توزيع ما مخصص للقطاعات والبنـود المختلفة وكذلك زيادة ايرادات الدولة غير النفطية وبالاخص في جباية رسـوم بضائع وخدمـات الدولة، ضريبة الدخل على المواطنين والشـركات، الضرائب الكمركية على الاسـتيراد وعلى المكوس في التبغ والمشـروبات الكحولية وغيرها، وادارة ممتلكات الدولة.

وعاشـراً، إصلاح جذري في المؤسسات الداعمـة للتنميـة ونمو القطاع الخـاص

يوجد خلل كبير في المؤسسات الداعمة لنمو القطاعات الانتاجية والخدمية في العراق. فالبنوك تركت وظيفتها الاصلية والاساسية في حفض اموال الناس وتوفير القروض للاسـتثمار واصبحت تركز على تمويل خزينة الدولـة بالحوالات المربحة من جهة وفي سـوق العملة الصعبة والارباح السـهلة فيه. في تسجيل الشركات ودعم انشاءها نرى العجب، فبين تكلفة تسجيل بعدة ملايين (يفترض ان تكون صفر) الى اجراءات بيروقراطية محبطة للهمم نرى سلسـلة طويلة من المعوقات من توفير البنى التحتية والارض بأسـعار معقولة الى الدعم المطلوب لزيادة الجدوى الاقتصادية للمشـاريع الانتاجية. وفي سـوق الاوراق المالية يدور كم كبير من التحايل والسرقات الشرعية وغير الشرعية التي تمنع المستثمرين من دخول سوق الاوراق المالية العراقية التي يفترض ان تكون واعدة. لازالت زيادة اسـهم الشـركات تتم على حسـاب اصحاب الاسـهم ممن لا يساهم بالرسـملة ولا زالت تفرض معوقات متنوعة في تسليم ارباح الشركات لاصحاب الاسهم.

6. نـــواب العراق والمهام العشرة

الديمقراطية وريع النفط وتفكير التنمية المسـتدامة هم اهم ما لدى العراق لتجاوز فخ الدولـة الريعية ولكن لحد الان لا تسـتثمر هذه العوامل بشـكل صحيح يضع العراق علـى جادة النهضة وليس ولوج اللعنة النفطية مرة اخرى. خطر تقويض المؤسسـة الديمقراطيـة بدلا من تعزيزهـا وارد من خلال افراغها مـن محتواها وترك النخبة تتصـرف بأنانية ولخدمة مصالحها المادية. موارد النفط يمكن ان تسـتمر في تعزيز الاستهلاك لمواد مستوردة وخنق الانتاج المحلي، وكما أشار سمير ليلو (ليلو 2014)

فإن زيادة الريع النفطي يمكن ان يستغل لتقويض اسس الديمقراطية وعرقلة التنمية البشرية والانتاجية السليمة. ما طرحناه في الفصل السابق من مهام اساسية لاخراج العراق من الفخ الريعي تحتاج الى من يتبناها وليس هناك اجدر من مجلس النواب لنجاحها. وما يقترحه علي مرزا (2018) من توصيات للخروج من المشكلة الريعية يجب مناقشتها وبشكل واسع رغم ان بعضها عام ولا يمكن ضبطه بمهام محددة.

ومن جهة اخرى فان الجهل في فكر التنمية المستدامة وشروطها يمكن ان يتواصل ويحجب عنا النظر في مخاطر او سلامة الطريق الذي نسلكه. في هذا العدد يذكرنا شاكر المنذري (2018) باهمية التنمية البشرية في التنمية المستدامة وان ذلك يجب ان يشمل تأهيل وتدريب مجلس النواب ليتمكن من تأدية واجبه بشكل جيد وكفوء. دور المثقفين والقادة المخلصين في التثقيف في هذه الامور كبير جدا ويجب ان يتعزز ويتصاعد. الاستجابة الجيدة التي جابه بها الشعب العراقي لازمة داعش والارهاب وازمة انخفاض اسعار النفط وايضا ازمة الاستفتاء الكردي يمكن ان تقدم فرصة عظيمة لزيادة الادراك والوعي بمشاكل العراق الاساسية وتبني سياسات وإصلاحات جذرية لعلاجها.

العراق تواصل لخمسة آلاف سنة بفضل زراعة وصناعة ومدنية بناها الاجداد بالاعتماد على الموارد الطبيعية المحلية والقدرات الذاتية من خلال بناء مؤسسات جيدة وان كان الحاكم دكتاتورا ورث او اغتصب الحكم. مجلس النواب العراقي حاليا هو المؤسسة الممثلة للمجتمع العراقي والتي لديها اكبر السلطات في الدولة العراقية، فهو من يشرع القوانين التي تنظم المجتمع وتطور عمله وهو من يطور ويحسم رسم السياسات والستراتيجيات المهمة في عمليات التنمية وجعلها مستدامة لتكون فائدتها طويلة المدى وتمتد لاجيال وقرون، وهو من يختار السلطة التنفيذية ويراقب عملها وعمل مرافق الدولة المختلفة، وهو من يعزز او يدهور السلطة القضائية في عملها كحكم في كافة الامور المتنازع عليها. لذا فان توجهات ونوعية من يختارهم الشعب في مجلس النواب مسألة مصيرية يترتب عليها نهوض العراق اذا اختار الشعب العراقي خيرة ما عنده من المؤهلين في هذا المجلس او استمرار تدهوره اذا استمر

مجلس النواب في استقطاب المصلحيين وقليلي الكفاءة.

تحديد الافضل والاسوأ مرتبط بالقدرة والنية، الاولى مرتبطة بالعلم والمعرفة والتجربة الحياتية التي تمكن النائب من فهم القضايا التي على مجلس النواب معالجتها والثانية مرتبطة بقيم وتوجهات وسلوك النائب التي تحدد اتجاه القرار نحو المصلحة العامة والنزاهة ام المصلحة الخاصة والفساد. في مجلس النواب الحالي يوجد الكثير ممن ليس لهم من رصيد سوى ولاءات عشائرية او مذهبية او قومية ومنهم من هو متهم بقضايا فساد وارهاب وتزوير، وجل عملهم هو رعاية مصالحهم الشخصية في الرواتب والامتيازات وارضاء اصحاب النفوذ ومهاجمة الاخر المختلف وبأشكال رخيصة تشجع على التناحر والتنافر الاجتماعي بدلا من التوافق والالفة وايضا منع او عرقلة تشريع القوانين الجيدة والضرورية لتقدم العملية السياسية والتنمية الاقتصادية. هؤلاء هم مادة افشال التجربة العراقية الديمقراطية وتدمير الانتاج العراقي في الزراعة والصناعة، وما على الجهات الخارجية والداخلية التي تريد ذلك الا الاستثمار فيهم وتشجيع وصول المزيد منهم الى مجلس النواب.

نعم، مجلس النواب العراقي ابو وام المؤسسات ان صلح اصلح العراق وهو املنا في قيادة المجتمع نحو الاصلاحات الجذرية في مرافق الدولة المختلفة، وما المهام التي ناقشناها اعلاه الا تمثيل لهذه الاصلاحات المطلوبة لانقاذ العراق من سلبيات الدولة الريعية وما تسببه من تدهور في الحياة الاقتصادية والاجتماعية. مجلس النواب هو الماكنة التي بامكانها قيادة وادارة هذه المهام بشكل ناجح على ان يبدأ بنفسه من خلال وضع الضوابط والتدريبات الجيدة وتخفيض رواتبه وامتيازاته لحيازة ثقة الشعب وفتح الابواب امام المخلصين وامام الاجراءات والتشريعات والرقابة الجيدة للسلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية وكافة مرافق ومؤسسات الدولة في هرمها الافقي والعمودي.

ان تعلن الكتل والاحزاب، وكذلك مرشحيها لمجلس النواب العراقي في الانتخابات القادمة، تبنيها لهذه المهام العشرة يعكس مدى مصداقيتها لخدمة الشعب العراقي وبناء الاقتصاد المتنوع وبالاخص في موقفها من المهام الخمسة الاولى لانها تعكس

مدى جدية الكتلة والنائب للتضحية ببعض المكتسبات الشخصية والفئوية في سبيل المصلحة العامة وتعزيز التنمية المجتمعية والنمو الاقتصادي لبناء القطاعات الانتاجية المشغلة للأيدي العاملة والمحسنة لاوضاع الناس المعاشية وبالاخص في القطاع الخاص ومن هم قرب خط الفقر. وبامكان الناخب العراقي ان يضغط على نائبه او كتلته المفضلة للاعلان عن موقفهم بالنسبة لتخفيض رواتب وإمتيازات النواب، تشريع نظام الضريبة التصاعدية، دعم العاملين بالقطاع الخاص، وتخصيص 10 % من ميزانية الدولة لدعم كل من القطاع الزراعي والصناعي.

من المتوقع ان تجابه المهام العشرة المقترحة او قسم منها، وبالاخص الخمسة الاولى، مقاومة شرسة من المصلحيين المستفيدين من الوضع الحالي في الرواتب والامتيازات العالية لطبقة النخبة وفي عدم وجود ضرائب تصاعدية مثلما هي سائدة في بلدان العالم، وايضا الراغبين بزيادة الاستيراد واستمرار الفساد على حساب الانتاج الوطني. الحجج التي ستطرح ضدها كثيرة ولكن يمكن مناقشتها وتفنيدها ممن يعي اهميتها، فمثلا سيركز المعارضون لها بأن ثلاث منها تتطلب 30% من الميزانية او 30 ترليون دينار سنويا ويتناسون بان المهام الاخرى يمكن في تطبيقها بشكل جيد ان تجلب ايرادات للدولة تزيد عن هذه التخصيصات.

7. الخاتمة

الدولة الريعية هي سوء ادراك وإدارة القائمين على الدولة وطبقة النخبة السائدة فيها نظرا لاهتمامهم بمصالحهم الخاصة المرتبطة عادة بمصالح دول خارجية وليس بمصلحة المجتمع الذي يقودونه، فهي بالتالي يمكن علاجها من خلال الضغط الجماهيري نحو الاصلاح الجذري وخيار الناخب لمن يريد ان يمثله في مجلس النواب. المقتنيات الأحدث والأكثر وجاهة بالنسبة للطبقة المستفيدة من وضع الدولة الريعية اهم من امكانية المجتمع من التمتع بحياة كريمة معقولة وجيدة بيئيا تفيد ليس فقط معظم المستهلكين العراقيين بل المنتجين ايضا من عمال وصناعيين وبنفس الوقت تطور قدرة صناعية ضرورية حاليا ومستقبلا. سلوك هذه الطبقة الطفيلي في استخدام ريع النفط يشبه سلوك الاقطاعيين في تصرفهم بريع الارض لتمويل

بذخهم ومغالبتهم وسلطتهم وليس تطوير وتوسيع الانتاج الذي يستفاد منه المجتمع بكافة مكوناته وطبقاته. هذا السلوك يدفع بالعراق نحو كارثة مع نضوب النفط او عدم اقتصادية استخراجه لأن توفير معيشة مناسبة لخمسين مليون عراقي او أكثر امر مستحيل او قريب منه اذا لم تكن لدينا زراعة وصناعة كفوءة وقادرة على التواصل (مستدامة). لذا لابد من قوى الشعب وطبقاته المنتجه ومثقفيه والمخلصين من السياسيين ان تعمل على منع هيمنة سلوك تبذير موارد العراق النفطية وتصر على استثمار معظمها في المشاريع الانتاجية.

من اجل بناء الاقتصاد الانتاجي والمتنوع واخراج العراق من فخ الدولة الريعية ومن اجل اللحاق بدور الجوار في تطورها الاقتصادي والتكنولوجي والاجتماعي من الضروري وضع مؤسسات اقتصادية فعالة وداعمة لنمو الانتاج الوطني وبالأخص الصناعي والزراعي، وهذا يحتاج الى مؤسسات سياسية فعالة وداعمة في انشاء وتطوير مثل هذه المؤسسات. لدينا الان اهم مؤسسة سياسية في الدولة وهي مجلس نواب منتخب على اسس ديمقراطية جيدة نسبيا ويمثل بشكل نسبي المواطنين في كافة المحافظات. هذه المؤسسة هي ام المؤسسات وهي التي بإمكانها ان تعطينا قوانين ومؤسسات وسلطة تنفيذية تخرجنا من فخ الدولة الريعية وتضع العراق على جادة التنمية والنهوض، ولكن مع الاسف لازالت فعالية هذه المؤسسة ضعيفة بسبب المناكفات السياسية وعدم وجود الكفاءة او النزاهة في عدد كبير من النواب المنتخبين.

شعور المخلصين والمتنفذين بخطورة الموضوع وتفضيل المصلحة الوطنية وتبني مبدأ الاغلبية في اتخاذ القرارات يمكن ان يحسن اداء وفعالية المجلس الان وعلى المدى القريب خاصة ونحن على عتبة انتخابات تشريعية جديدة وما على الناخب الا تحسين خياراته لمن يمثله نحو المتمكن والنظيف وعزل غير المتمكن والفاسد والطائفي. هذا التوجه يمكن ان يصبح اكثر يسرا عندما نحدد مهام اساسية واضحة على ساسة العراق تبنيها ونطلب منهم توضيح موقفهم منها. في هذه الدراسة نطرح عشرة مهام رئيسية يمكن ان تنقذ العراق من محنة الريعية وتضعه على جادة النهوض وتشكل وضوحا لما على السياسي الامين والمتمكن ان يفعله ولما على

الناخب ان يفعله في اختيار من يمثله في مجلس النواب الذي هو ام واب المؤسسات التي نحتاجها لتشجيع التنمية في كافة المرافق.

الخروج من فخ الدولة الريعية واللعنة النفطية ليس بالأمر الهين ويحتاج الى جهود كبيرة ومشاريع وقوانين وإجراءات متعددة تصب في ثلاث توجهات متوازية ويكمل احدهم الاخر ويعملون ضمن طريق التنمية المستدامة الذي يحمي ويحسن الاسس الاقتصادية والبيئية والاجتماعية التي ستعتمد عليها الاجيال القادمة في تلبية احتياجاتها. الاول تخفيض اعتماد ميزانية الدولة وبالأخص التشغيلية على ريوع النفط والغاز من خلال تخفيض صرفيات الدولة وبالأخص التعيينات غير المنتجة وزيادة ايرادات الضرائب والكمارك ورسوم الخدمات. والثاني تخفيض نسبة مساهمة الاستخراج النفطي في الناتج المحلي من خلال استثمار الدولار النفطي لزيادة الانتاج المحلي في الصناعة والزراعة والخدمات. والتوجه الثالث بناء ثروة مادية ومعرفية لدى الدولة والشعب تعوض عن ما نخسره من ثروة نفطية باستخراجها من باطن الارض.

هذه التوجهات تحتاج الى، وتتفاعل مع، عشرة مهام حددناها كأساسية في هذه المرحلة لاصلاح اوضاع العراق واخراجه من فخ الريع النفطي وتوزيع ايرادات النفط بشكل غير منصف ومضر للاقتصاد العراقي على المدى القريب والبعيد. الاستجابة الجيدة للازمة المالية والحرب الداعشية وللمشكلة الكردية تقدم فرصة مادية ونفسية ترفع من الادراك العام بمشكلة الدولة الريعية ومصلحية قادة المكونات وضرورة ايجاد العلاجات اللازمة من خلال التنمية الشاملة وللجميع وما على ساسة ومثقفي العراق المخلصين إلا استغلال هذه الفرصة.

المصادر

البنك الدولي 2015 الوعود التي لم يحققها النفط والنمو، الفقر والاحتواء والرفاه في العراق 2007-2012. www.albankalduwali.org

توينبي، آرنولد 2014 بحث في التاريخ. موجز سي سَمرفل، ترجمة طه باقر، دار الوراق، بغداد-بيروت.

روس، مايكل 2007 الاقتصاد السياسي للعنة الموارد، نقد وتحليل الأدبيات النفطية. في "النفط والاستبداد، الاقتصاد السياسي للدولة الريعية"، معهد الدراسات الاستراتيجية، بغداد.

رولز، جون 2006 قانون الشعوب، مع عودة الى فكرة العقل العام. ترجمة ناطق خلوصي، بيت الحكمة، بغداد.

زكي، رمزي 2007 اللبرالية المتوحشة، ملاحظات حول التوجهات الجديدة للرأسمالية المعاصرة. الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة.

زيني، محمد علي 2009 الاقتصاد العراقي، الماضي والحاضر وخيارات المستقبل. دار الملاك، بغداد.

زيني، محمد علي 2018 الريع والحكومة العراقية وميزانية 2018. قضايا ستراتيجية 6، في هذا العدد.

ستكلتز، جوزيف 2003 العولمة ومساوئها. ترجمة فالح عبد القادر حلمي، بيت الحكمة، بغداد.

ستيفنز، بول 2007 صدمة الموارد الطبيعية نعمة أم نقمة. في "النفط والاستبداد، الاقتصاد السياسي للدولة الريعية"، معهد الدراسات الاستراتيجية، بغداد.

سيفي، باسم 2012 التنمية المستدامة، في المفهوم والتطبيق. قضايا ستراتيجية1, 85-124.

سيفي، باسم 2013 أ التنمية المستدامة، في الزراعة والأمن الغذائي. قضايا ستراتيجية 2، 91- 127.

سيفي، باسم 2014 الصناعة العراقية والتنمية المستدامة، ضرورة بناء ستراتيجية صناعية مرنة وشاملة تعتمد المعرفة والنقاش. قضايا ستراتيجية 3، 111-146.

سيفي، باسم 2015 ضرورة بناء ستراتيجية التنمية المستدامة الشاملة في العراق. قضايا ستراتيجية 4، 157-200.

سيفي، باسم 2015 ب الريع النفطي من نقمة الى نعمة. قضايا ستراتيجية 4، 119-156

صالح، مظهر محمد 2014 الطبقة الوسطى في العراق. شبكة الاقتصاديين العراقيين، www.iraqieconomist.net/ar/2014.

صالح، مظهر محمد 2018 الاقتصاد السياسي للعراق، الرؤية والمستقبل. قضايا ستراتيجية 6، في هذا العدد.

كارل، تيري 2007 مخاطر الدولة النفطية، تأملات في مفارقة الوفرة. في "النفط والاستبداد، الاقتصاد السياسي للدولة الريعية"، معهد الدراسات الاستراتيجية، بغداد.

ليلو، سمير 2014 ملاحظات حول الستراتيجية الوطنية العراقية للطاقة وآثارها على المسار الديمقراطي. قضايا ستراتيجية 3، 51-58.

مرزا، علي 2013 العراق، الواقع والآفاق الاقتصادية. دراسة مقدمة للمؤتمر الاول لشبكة الاقتصاديين العراقيين، بيروت 30 آذار- 1 نيسان 2013.

مرزا، علي 2018 استحكام الفخ الريعي في العراق، ملاحظات ومقترحات. قضايا ستراتيجية 6، في هذا العدد.

مرهج، علي عبد الهادي 20 الفلسفة البرجماتية اصولها ومبادئها. دار الكتب العلمية، بيروت.

منذري، شاكر 2018 الدولة الريعية والتنمية البشرية وأهمية تأهيل وتدريب اعضاء مجلس النواب العراقي والعاملين فيه لتطوير قدراتهم على الاداء الفعال. قضايا ستراتيجية 6، في هذا العدد.

معهد الدراسات الاستراتيجية 2007 النفط والاستبداد، الاقتصاد السياسي للدولة الريعية. معهد الدراسات الاستراتيجية، بغداد.

عضاض، كامل 2013 هيكلية الاقتصاد العراقي والمسألة الريعية، عوائق امام تحقيق تنمية مستدامة. شبكة الاقتصاديين العراقيين، iraqieconomist.net/ar/2013

Acemoglu, D., Robinson, J. 2012 Why Nations Fail, the Origins of Power, Prosperity, and Poverty. Profile Books, London.

Amuzegar, Jahangir 1999 Managing the Oil Wealth, OPEC's Windfalls and Pitfalls. Tauris Publisher, London.

Galbraith, J.K. 1989 Ideology and Economic Reality. Challenge, November-December 1989.

Hasan, M. S. 1970 Role of Foreign Trade in the Economic Development of Iraq 1864-1964, a Study in the Growth of a Dependent Economy. In Cook, M. A. (editor) Studies in Economic History of the Middle East. Oxford University Press, London.

Mahdavy, H. 1970 The Pattern and Problem of Economic Development in Rentier State, the Case of Iran. In Cook, M. A. (editor) Studies in Economic History of the Middle East. Oxford University Press, London.

Norgaard, R. B. 1994 Development Betrayed, the End of Progress and a Coevolutionary Revisioning of the Future. Routledge, London and New York.

Saifi, B., L. Drake 2008 A Coevolutionary Model for Promoting Agricultural Sustainability. Ecological Economic 65, 24-34.

Sen, A. K. 1999 Development as Freedom. Oxford University Press, Oxford and New York.

Stiglitz, Josephe 2006 Making Globalaization Work. Norton and Company, New York and London.

Transparency International 2018. www.transparency.org.

UNCED (United Nation Conference on Environment and Development) 1992 Agenda 21, an Action Plan for the Next Century. UNCED, New York.

WCED (World Commission on Environment and Development) 1987 Our Common Future. Oxford University Press, New York and Oxford.

World Bank 2018 Country data. www.worldbank.org/en/county/iraq.

.

محتويات قضايا ستراتيجية عدد 1 / 2012

كلمة العدد: اهداف المجلة وشرح صفحة الغلاف..... 7

المقـالات

من النمو الاقتصادي وحماية وتحسين البيئــة الى التنميــة المستدامـة،
ضـرورة تطويــر وزارة البيئة و وزارة التخطيط 29

دروس من رسالة الأمام علي الى مالك الأشتر حين ولاه مصر
في تطبيق وتعزيز التنمية المستدامة..... 38

رسالة مفتوحة الى ساسة العراق في السلطة التشريعية والتنفيذية
حول اهمية الاصلاحات الادارية في عمل وهيكلية الدولة العراقية 45

تخصيص راتب عام قدره 200 ألف دينار في الشهر لكافة
العراقيين البالغين والساكنين في العراق مهمة وطنية وانسانية
عاجلة وضرورية لوضع العراق على طريق التنمية المستدامة 53

بناء القطاع الزراعي العراقي على اسس الاستدامة مهمة
ضرورية وعاجلة 62

عجز مفهوم الناتج الوطني في قياس التنمية والرفاهية في
المجتمعات، هل حان الوقت لرميه في مزبلة التاريخ ؟ !..... 71

التنمية المستدامة – في النفط والماء 77

الدراسات

التنمية المستدامة - فى المفهوم والتطبيق 85

التنمية المستدامة - في ازدياد الاحتباس الحراري وامكانية
جعل العراق قدوة في معالجته 125

دراسـة باللغة الأنكليزية

Sustainable Agriculture: Learning from the Past and Strengthening Rural-Urban Interaction and Interconnectedness 1E

محتويات قضايا ستراتيجية عدد 2 / 2013

كلمة العدد: العراق يهدر الوقت والزمان على عجل للرحيل 7

المقـالات

التنمية المستدامة - في الصناعة والاستثمار الصناعي الوطني 17

هل سيأتي عليك يا بغداد زمن خير وثقافة فيه تتفتح اوراد العراق ونبني الفرح والمجتمع المستدام ؟ نعم سيأتي اذا لم يأمن المسئ العقاب – في ذكرى جمال شبر 27

إقتـراح اجـراء اصلاحات ادارية وتنفيـذ بعـض المشاريع لتحسين عمـل واداء وزارة البيئـــة 35

التنمية المستدامة – في النفط والغاز الطبيعي 44

هل العراق بحاجة الى أحزاب تمثل الطوائف والقوميات والمقاطعات أم أحزاب تمثل طبقات الأمة المتجة..... 52

القضية الكردية الى أين؟ الحل اليوغسلافي ام الطلاق الجيكوسلوفاكي ام التعاون العراقي؟! 61

البيئة والمرأة والثقافة - ثلاثة مضطهدات في عراقنا نحن في اشد لحاجة اليهم في تبني التنمية المستدامة 70

نصوص حكيمة 79

الدراسات

التنمية المستدامة – في الزراعة والأمن الغذائي 91

ملف الماء العراقي والتنمية المستدامة – ضرورة بناء ستراتجية مائية مرنة وطويلة المدى 128

دراسـة باللغة الأنكليزية

Global Carbon Dioxide Emission Permit and Tax and Integrating Land Degradation and Population Growth in Mitigating Global Warming 1E

محتويات قضايا ستراتيجية عدد 3 / 2014

كلمة العدد:أي عراق ننتمي ؟!، أي طريق نهتدي ؟! 7
المقالات :
العراق المستدام يتطلب نهوض انتاجي وثقافي وهذا يتطلب مجلس
نواب متمكن وفعال وتسود فيه الامكانية والنزاهة 23
الدولة الريعية واللعنة النفطية والتنمية المستدامة 33
التنمية المستدامة، في البناء والاسكان 43
ملاحضات حول الستراتيجية الوطنية العراقية للطاقة وآثارها على
المسار الديمقراطي 51
ستراتيجية الطاقة الشاملة، تنمية مستدامة أم روليت روسي أم تدهور
مستدام؟ 59
التنمية المستدامة، في النقل والمواصلات 69
قانون التقاعد، بين إنصاف العجزة وتبذير اموال الدولة وتعزيز اللعنة
النفطية 77
الارهاب وتعينات الدولة المتزايدة واللعنة النفطية 85
تجليات 95
دراسات :
الصناعة العراقية والتنمية المستدامة – ضرورة بناء ستراتيجية
صناعية مرنة وشاملة تعتمد المعرفة والنقاشات..... 111
التنمية المستدامة – في البيئات الطبيعية والطبيعية الاجتماعية والطاقة 147

محتويات قضايا ستراتيجية عدد 4 / 2015

كلمة العدد: عام 2014 تشكيلة جديدة لقيادة العراق مع بداية غير سليمة ولكن يمكن تقويمها 7

مقالات:

هل نفكك العراق ام نفكك المكونات ام نبني دولة المواطنة ؟! 25

التنمية المستدامة – في الصحة والنظافة والبيئة 33

"يسقط او يعيش" ام تنمية مؤسساتية وإصلاحات تدريجية وجذرية ؟ 41

سرقات شرعية تعيق نهضة العراق الاقتصادية وبناء القطاعات الانتاجية 51

ضرورة اعادة بناء هيكلية الدولة العراقية وتوزيع الصلاحيات والموارد بما يتناسب مع التنمية المستدامة والإدارة الفعالة 63

هل يمكن للحرب الداعشية ان تجلب خيرا للعراق؟! 73

هل يمكن للازمة المالية ان تجلب خيرا للعراق؟! 83

بعد انتهاء الحرب الداعشية هل سيدخل العراق في حرب كردية؟ 91

تجليات 101

دراسات:

الريع النفطي من نقمة الى نعمة 119

ضرورة بناء ستراتيجية التنمية المستدامة الشاملة في العراق 157

محتويات قضايا ستراتيجية عدد 5/ 2016

كلمة العدد: حان وقت الاصلاحات السياسـية والإدارية والاقتصادية الجذرية..... 7

مقالات:

هل يمكن للحشد الشعبي ان يساهم في انقاذ العراق من الفساد واللعنة النفطية؟. ..21

افكار اقتصادية وتقنية لعلاج ازمة الكهرباء قبل الصيف المقبل..... 31

التنمية المستدامة، في التربية والتعليم 39

نعم لدعم القطاع الخاص الانتاجي وليس الطفيلي..... 45

هل يمكن للمتدينين والعلمانيين ان يتعايشوا في العراق؟..... 53

الى سياسيي ومثقفي الكرد الخيرين، الى متى تسمحون بسرقة النفط الكردي/العراقي، بتخريب السياســة الوطنية النفطية، تهديم لحمة الكــرد والعرب في العراق، وتعزيز اللعنة النفطية على كافة المكونات العراقية؟!..... 61

علم الاقتصاد لخدمة علم التنمية المستدامة..... 69

كيف نعالج الازمة المالية وبنفس الوقت نعمل لإخراج العراق من فخ الدولة الريعية؟....77

تجليات 91

دراسات:

نحو ستراتيجية جديدة شاملة للطاقة تساهم في نهضة العراق 107

توزيع جزء من ايرادات النفط على العراقيين البالغين

والساكنين في العراق 153

اسعار النفط الى أين؟ وكيف التعامل مع التغيرات الشديدة فيها؟.....181

Strategic Issues 6/ 2018

العراق من أعرق الامم التي تبنت طرائق أنتاجية في الزراعة والصناعة أثبتت استدامتها وتواصلها لاجيال وقرون. مدينة بابل تواصلت لاكثر من الفي عام رغم تناوب الأقوام والمحن عليها لان استهلاكها من الغذاء والصناعات والخدمات كانت تنتج على اسس مستدامة. بغداد تواصلت لاكثر من الف عام لنفس السبب فهل من يضمن بقاءها حية لقرن اخر مع تحول بساتينها ومزارعها الى كتل كونكريتية واسفلتية ومع هجران صناعاتها وجفاف نهرها.

العراق اليوم ولعقود مضت هو الأسوأ بين الامم في التنمية المستدامة لان غالبية أفراده لايتمتعون بمستوى معيشي ملائم مع امكانيات العراق، زراعته وصناعته في تدهور مستمر، موارده الطبيعية المتجدده مثل الماء وغيرالمتجدده مثل النفط تهدر بشكل لايصدق، وأيضا لاننا مستمرون في هدم ما بنى الاجداد من بيئات طبيعية اجتماعية كانت توفر حاجات المجتمع وتلطف مناخ العراق القاسي.

ولكن في العراق من الامكانيات مايجعله قادرا على تبني تنمية مستدامة قوية ونافعة للامة العراقية والعربية والاسلامية والانسانية. في هذه المجلة الدورية نشخص المشاكل المتعلقة بالتنمية المستدامة في العراق ونقترح ونناقش الحلول المختلفة وسبل الاستفادة من الإمكانيات المتوفرة لبناء المجتمع العراقي المستدام.

طبعت في بغداد عن دار المعري